الأمم المتحدة A/69/PV.17

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **١٧**

الاثنين، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب السيد غابرييل أركانجو فيريرا داكوستا، رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

اصطحب السيد غابرييل أركانجو فيريرا داكوستا، رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد غابرييل أركانجو فيريرا داكوستا، رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دا كوستا (سان تومي وبرينسيبي) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدم الوفد نصا بالإنكليزية): من دواعي الشرف العظيم والسرور البالغ أن آخذ الكلمة للمرة الأولى في هذا المحفل العالمي بصفتي رئيسا للوزراء ورئيسا للحكومة، ممثلا بكل اعتزاز لجمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

في البداية، أرجو أن تسمحوا لي، سيدي، بأن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في الدورة التاسعة والستين، وأن نقدم دعمنا الكامل خلال الدورة الحالية، التي نتمنى أن تتكلل بالنجاح. ويعزى انتخابكم إلى اعتراف الدول الأعضاء بالخبرة التي تراكمت لدى جمهورية أوغندا، والدور متزايد الأهمية الذي تلعبه القارة الأفريقية في المجتمع الدولي صوب توطيد السلم والأمن في العالم. كما يعكس ما تبذلونه من جهود لتحقيق التنمية المستدامة للبلدان النامية، إضافة إلى مؤهلاتكم المهنية المتميزة، التي تشهد على تجربتكم في الحياة والمعرفة التقنية. ونحن على يقين من أن خبرتكم الدبلوماسية سوف تسهم إسهاما كبيرا في النتائج الإيجابية لعملنا، وتساعدنا على اكتشاف السبل الكفيلة بحل المسائل التي تشكل مصدر قلق رئيسي للمجتمع الدولي.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

ونرحب أيضا بالموضوع الهام والوثيق الصلة لهذه الدورة، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“ وعندما تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ محددة ومنسقة بصورة ملائمة فمن المؤكد أنها تصبح أداة مفيدة في توجيه البلدان النامية، ولا سيما في القارة الأفريقية، لتحقيق التنمية المستدامة.

نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام بان كي – مون على إدارته للمنظمة، واهي الإدارة لتي تتسم بالكفاءة ونكران الذات والحماس. ونحن نهنئ السيد جون ويليام آش، الذي ترأس بحماس وتفان مداولات الجمعية في الدورة الثامنة والستين طيلة فترة الـ ١٢ شهرا الماضية.

إن ملاءمة الموضوع الذي تم اختياره للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة واضحة في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة التي ما زالت تجتاح العالم. يجب علينا جمع جهودنا وتركيزها على بناء المستقبل الميمون والأكثر عدلا الذي تتطلع إليه شعوبنا بصورة مشروعة. وتحقيقا لهذه الغاية، حددت أفريقيا ست ركائز ينبغي أن تستند إليها التنمية المستدامة: التحول الاقتصادي الهيكلي والنمو الشامل؛ العلم والتكنولوجيا والابتكار; التنمية المركزة على السكان ؛ الاستدامة البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية وإدارة الكوارث؛ السلام والأمن؛ التمويل وإنشاء الشراكات.

من وجهة نظرنا، فإن هذه الركائز تنبع من تطلعات شعوبنا الأفريقية. وينبغي لجميع الشركاء في القارة الأفريقية أن تأخذها بعين الاعتبار في الجهود المضنية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة، وتعزيز كرامة شعوبنا. ولذلك، تؤمن سان تومي وبرينسيبي بالتنمية المستدامة في أفريقيا، التي تستند إلى الركائز التي اقترحها الاتحاد الأفريقي. وتدعو الأمم المتحدة لتكييف برامجها مع الحقائق المحددة في أفريقيا، دون إغفال إنجازات بعض الدول في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية.

من الحقائق التي لا سجال فيها أن علة وجود الأمم المتحدة تتمثل في صون السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، وهو شرط لا غنى عنه لتعزيز التنمية. ومع ذلك، في ضوء التغييرات الهامة التي شهدها العالم منذ إنشاء منظمتنا في عام ١٩٤٥ يجب أن نؤكد على االحاجة الملحة إلى تكييفها مع التحديات الجديدة في عصرنا. لذلك، فإننا نكرر مرةدأخرى دعوتنا ا لتسريع عملية الإصلاح الجارية في منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وذلك لإضفاء المزيد من الديناميكية ومستوى التمثيل والفعالية والقدرة والشرعية على عملياتها، مما يؤدي إلى صون السلم والأمن، وبالتالي تعزيز التنمية في جميع أنحاء العالم.

وما زلنا للأسف نلاحظ استمرار وجود بعض مناطق الصراع، واندلاع توترات جديدة، مع ما تخلّفه من تداعيات إنسانية كبيرة تثير الجزع في جميع أنحاء العالم. ففي مالي وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورغم الاستقرار النسبي في مناطق الصراع نتيجة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، نعتقد أنه يجب مواصلة العمليات المشتركة من أجل توطيد الإنجازات التي تحققت وتعزيزها.

ونحن ممتنون لتسوية الحالة في غينيا – بيساو، حيث أدت العملية الانتقالية إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة جديدة، وبالتالي إعادة تموضع البلد وفقا للعمليات الديمقراطية العادية والمؤسسية. ومع ذلك، يتحتم على المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، أن تواصل التعاون وتوحيد الجهود بغية توطيد ديمقراطية سيادة القانون، حتى تتمكن الدولة الشقيقة لنا من تحقيق التقدم والرفاهية لشعبها.

وبارتياح هائل وشعور أخوي، نثني على الأطراف السياسية الفاعلة في موزامبيق لما بلغته من نضج كبير، ولمراعاة المصالح العليا لشعبها من خلال التوقيع مؤخرا على اتفاق السلام، وبالتالي تجنّب المزيد من المعاناة والخسائر في الأرواح البشرية.

وفي ما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، نرحب بقرار الأمم المتحدة القاضي بإيفاد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بغرض وضع حد لمعاناة شعب ذلك البلد، وتمهيد الطريق أمام المصالحة الوطنية. فقد بدأت عملية المصالحة مع منتدى برازافيل الأخير، وينبغي أن تُستكمل بمنتدى بانغي وإجراء الانتخابات. وينبغي لهذه الأمور أن تهيء الفرصة لحل هذه الأزمة المقلقة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تقع في منطقتنا دون الاقليمية، وتمكينها من العودة إلى الحياة الطبيعية المؤسسية.

وبالنسبة إلى جنوب السودان، نحن نشجع الجهود الرامية إلى إقناع الأطراف المتحاربة بالدخول في مفاوضات تهدف إلى السعي لإيجاد حلول للخلافات القائمة بينها، ووضع حد لمعاناة المدنيين الأبرياء. وفي الصحراء الغربية، لا تزال الحالة القائمة منذ أمد بعيد موضع قلق لنا، وهي تتطلب مشاركة أكبر من جانب المجتمع الدولي، بحيث يمكن في نهاية المطاف استكمال العملية التفاوضية التي طال أمدها. لذلك، نجدد دعوتنا الأطراف المعنية إلى العودة إلى طاولة المفاوضات، من أجل التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين.

وفي ضوء عودة تصاعد أعمال الإرهاب الدولي في كل مكان، يتحتم على جميع أعضاء المجتمع الدولي تنسيق أعمالهم، حيث أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكّن العالم من أن يكون قادرا على التغلب على هذه الآفة. وتحقيقا لهذه الغاية، نود أن نعرب عن مخاوفنا وقلقنا إزاء الأعمال التي ترتكبها جماعة بوكو حرام في أراضي جارتنا، جمهورية نيجيريا، والعواقب المترتبة على مثل هذه الأعمال. إن نيجيريا بلد تقيم معه سان تومي وبرينسيبي علاقات صداقة وعلاقات متعددة قوامها التفاهم والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ونحن نشعر أيضا بالقلق تجاه الظاهرة المتمثلة مؤخرا في الدولة الإسلامية وعواقبها. فالشرق الأوسط، للأسف، ما زال يسير على طريق الصراعات الدموية. وقد أدّت هذه الصراعات إلى القضاء على عدد هائل من الأرواح البشرية، نتيجة للأعمال العدائية التي طال أمدها بين إسرائيل وفلسطين، والتي شهد العالم في الآونة الأخيرة عواقبها المدمرة. لذلك، نرحب بوقف إطلاق النار الأخير بين الطرفين، ونجدد دعوتنا للتوصل إلى حل تفاوضي يكفل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فضلا عن حق دولة إسرائيل في الوجود، وفقا للقرارات ذات الصلة.

وبالمثل، لا يوجد حل عسكري للصراع الداخلي المستمر في سوريا، الذي أدّى أيضا إلى عواقب إنسانية وخيمة. لذلك، نرحب بوقف إطلاق النار الأخير بين الأطراف، ونجدد دعوتنا للتوصل إلى حل وسط، بمساعدة من المجتمع الدولي ودعمه، بغية وضع حد للأعمال العدائية، وتمهيد الطريق أمام إجراء حوار صريح على طاولة المفاوضات، وإيجاد حل سياسي لسلام دائم.

وبخصوص الصراع في أوكرانيا، الذي يسبب أيضا فقدان العديد من الأرواح البشرية، تأسف جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية حيال الوضع القائم، وتدعو الأطراف إلى التحرك قدما على وجه السرعة، عن طريق الحوار، بغية حل الخلافات بينها. ويجب على المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهوده لتيسير هذا الحوار.

ونحن نعتقد أن الجمعية العامة تؤيدنا عندما نقول إن الأمن العالمي أمر حيوي لتحقيق التنمية المستدامة في بلداننا. لذلك، وبالنظر إلى أن سان تومي وبرينسيبي تقع وسط خليج غينيا، وهي منطقة تتأثر تأثرا شديدا بالقرصنة، والإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والأفعال غير المشروعة الأخرى المرتكبة في البحر، فقد اتخذنا خطوات وطنية لمكافحة هذه الظواهر، بما في ذلك وضع إطار تشريعي لتحديث القوات المسلحة، استنادا إلى استراتيجية تركّز بشكل قاطع على البحار ومواردها.

أمّا على الصعيد دون الإقليمي، فقد عملنا، كجزء من الشراكة الثلاثية بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، على تنفيذ توصيات مؤتمر القمة لرؤساء الدول والحكومات للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، الذي انعقد في ياوندي. وتحقيقا لذلك، نرحب بالتقدم المحرز في عملية إنشاء مركز للتنسيق على الصعيد الأقاليمي، الذي من المقرر أن يبدأ العمل في وقت قريب جدا، ونجدد دعوتنا إلى المجتمع الدولي كي يواصل معنا تنفيذ المهمة الشاقة المتمثلة في كفالة أمننا الجماعي.

ونعتقد بقوة أن اتخاذ خطوات للحد من الآثار الضارة لتغير المناخ هو مسؤولية يجب أن تتشاطرها البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، من أجل كفالة الاستمرارية في عمل آلية التنمية النظيفة، خاصة بالنسبة إلى أقل البلدان نموا، فضلا عن حشد الارادة السياسية لإبرام اتفاق عالمي يكون ملزما قانونا، من خلال اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وذلك في المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف، المقرر عقده في باريس عام ٢٠١٥.

إن الحظر التجاري المفروض على كوبا منذ عقود يشكل مسألة أخرى تثير قلقنا الكبير، لذلك، نجدد دعوتنا إلى رفع الجزاءات. فينبغي أن يُسمح لكوبا بالتصدي لتحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بيئة طبيعية، دون القيود التي تفرضها هذه الجزاءات، والاستفادة بشكل أفضل من الفرص المتاحة أمام إقامة علاقات تجارية على قدم المساواة مع الدول الأخرى الأعضاء في منظمتنا.

وتتعرض القارة الأفريقية مجددا لهجوم عنيف من وباء الحمى النزفية الناجمة عن فيروس إيبولا، مع التسبب بعواقب لا تحصى. وفي ضوء ارتفاع معدل الوفيات والآثار المدمرة الناجمة عن هذا المرض، من ناحية، واحتمال انتشاره إلى مناطق أخرى في العالم، من ناحية أخرى، يجب أن نحدد على وجه السرعة أوجه التآزر بيننا بغية الدخول في معركة شاملة لإنقاذ آلاف الأرواح التي تهددها هذه الآفة الرهيبة.

في سان تومي وبرينسيبي، لم نشهد لحسن الطالع أي حالات بعد لفيروس إيبولا. ومع ذلك، وفي ضوء الضعف الذي يعتور بلدنا، ونقاط ضعفنا الاقتصادية والمالية، وافتقار مؤسساتنا الصحية إلى الخبرة في مواجهة تفشي الوباء، أعددنا خطة لمواجهة الحالات الطارئة، واتخذنا تدابير للوقاية من هذا الوباء والتصدي له، بما في ذلك فرض قيود على الدخول إلى موانئنا ومطاراتنا والخروج منها، قد تؤثر على اقتصادنا الهش. ويعلم الأعضاء أنه لا بد أن نعتمد على المساعدة من منظمة الصحة العالمية، وعلى الدعم والخبرة من الدول الصديقة، بغية حماية سكاننا من جميع مصادر التلوث وأشكاله. وفي هذا الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام إلى عقد اجتماع رفيع المستوى على هامش هذه الدورة، من أجل مناقشة المسألة واتخاذ التدابير المناسبة.

وقبل أن أنهي بياني، أرجو أن تسمحوا لي بالمجيء على ذكر حالة الهدوء والتقدم بين كلا الجانبين لمضيق تايوان. إننا نرحب بهذه البيئة، ونشجع الأطراف على تطوير العلاقات بينها من خلال المفاوضات. ويسعد بلدنا رؤية جمهورية الصين في تايوان وهي تشارك في الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية، ويشيد بحقيقة أن تايوان دعيت للمرة الأولى منذ عام ١٩٧١ إلى المشاركة في الجمعية العامة لمنظمة الطيران المدني الدولي في عام ٢٠١٣.

لذلك، ونظرا للإمكانات الهائلة التي تمتلكها تايوان، نود أن نرى مشاركتها تمتد إلى سائر الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وإلى عملية تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي يمكن أن تكون فيها عونا كبيرا للمجتمع الدولي.

وفي الختام، نكرر استعداد بلدنا للاستمرار في المشاركة في الجهود الرامية إلى حشد الارادات وتيسير التآزر، بغية تحقيق المبادئ الأساسية والأهداف النبيلة التي استرشدت بها الأمم المتحدة عند إنشائها.

ومن المؤكد أننا اليوم بلد ديمقراطي ذو مجتمع من المواطنين الأحرار، ولكن التحديات سوف يستمر ظهورها في المستقبل. لذلك، اتخذنا خطوات لتوطيد الديمقراطية، حيث يشارك مواطنونا مشاركة واعية ونشطة بصورة متزايدة في عملية وجودنا الجماعي، بحيث تصبح المناقشة السياسية أوسع نطاقا وأكثر مسؤولية. ومن المأمول أن تتمكن هذه الخطوات من تحقيق الحلول التوفيقية بين جميع القوى السياسية، وأن تكون بمثابة الأساس للإصلاحات التي يحتاجها بلدنا. ونحن ندرك تماما أن الأداء الاقتصادي في بلدنا يتوقف على الاستقرار السياسي، ومواطنونا على ثقة بمؤسساتنا الديمقراطية.

ولا يسعني أن أختتم كلامي دون إبلاغ الجمعية بأن سان تومي وبرينسيبي سوف تُجري في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الانتخابات التشريعية، وانتخابات مجالس الأقاليم، والانتخابات المحلية التي طال انتظارها. وسوف تجري العملية الانتخابية في بيئة طبيعية كاملة، وقد توصلنا إلى حل الصعوبات المالية المتصلة بالانتخابات عن طريق الدعم السخي من شركائنا في التنمية، الذين نعرب لهم عن عميق الامتنان والتقدير. ونتوقع أن تكون نتائج الانتخابات شفافة ونزيهة، وفقا لتقاليدنا، وأن يظل بلدنا مقياسا للديمقراطية في منطقتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد غبريال أركانجو فيريرا دا كوستا، رئيس وزراء جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية، من المنصة.

خطاب السيد مانويل فيسينتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه نائب رئيس جمهورية أنغولا.

اصطحب السيد مانويل فيسينتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني جدا أن أرحب بفخامة السيد مانويل فيسينتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فيسينتي (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ وقدّم الوفد نصا بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة جمهورية أنغولا، اسمحوا لي أن أتقدم إليكم، السيد سام كوتيسا، بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وأن أؤكد دعم بلدي لكم بينما تنجزون المهام الموكلة إليكم. وأود أيضا أن أهنئ السفير جون وليام آش على الكفاءة التي قاد بها أعمال الدورة السابقة. ونتقدم بتحياتنا للأمين العام بان كي – مون، ونثني عليه لالتزامه بإيجاد حلول للمسائل التي تواجه المجتمع الدولي.

تنعقد هذه الدورة للجمعية العامة في ظل بيئة تثير القلق بسبب تفاقم التوترات الدولية، واشتداد الصراعات، وتعميق الأزمات العالمية التي تتطلب حلولا فعالة ومستدامة. وإيجاد الحلول للتحديات المشتركة يتطلب توافق الآراء في المفاوضات المتعددة الأطراف، التي ينبغي أن تراعي الخصائص المحددة لكل بلد وكل شعب. والأمم المتحدة كانت دائما وسوف تظل الدعامة الأساسية لمشاركة الدول الأعضاء في اتخاذ القرارات بشأن المسائل التي تهم المجتمع الدولي، وفي التمسك بالقيم العالمية المتمثلة في التسامح، والتعايش السلمي، والتعايش بانسجام بين البلدان والشعوب، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتود أنغولا أن تكرر مرة أخرى الكلام على أهمية تضافر جهود جميع الدول الأعضاء بغية جعل الأمم المتحدة منظمة قوية وفعالة، منظمة تشكّل الأساس لنظام قانوني دولي ونظام أمني عالمي أكثر توازنا وعدلا وشمولا، مع تعزيز الثقة بين الدول، وتوطيد علاقات الصداقة والتعاون الدولي. وينبغي أن تولي منظمتنا اهتماما خاصا لتجدد الصراعات المسلحة وآثارها السلبية على السكان، فضلا عن تدفق الأسلحة، والاتجار بالمخدرات والبشر، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، والإرهاب الدولي، والقرصنة – جميع الظواهر التي لها أثر ضار على التنمية الاقتصادية، وبالتالي تعوق تحسين الأوضاع المعيشية.

إن الأصولية الدينية في بعض البلدان الأفريقية تأخذ أبعادا عنيفة تشكل تهديدا للأمن الإقليمي، مع عواقب وخيمة على السلام والاستقرار والتنمية. وتدين أنغولا بشدة الأفعال التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، وتعرب عن دعمها للجهود الرامية إلى كفالة القضاء التام على تلك الجماعات. وتدعم أنغولا الجهود التي تفضي إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة الأزمات، وتعتبر الحوار والتفاوض أفضل وسيلة لحل الصراعات.

سوف نستمر في الوفاء بالتزاماتنا الدولية، مع التركيز بوجه خاص على القارة الأفريقية، والجماعات الإقليمية التي نعمل فيها، بما في ذلك الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والبلدان الأفريقية التي تستخدم اللغة البرتغالية كلغة رسمية، ولجنة خليج غينيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بغرض تحديد آليات وأشكال التعاون مع الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والبلدان الناطقة بالبرتغالية، وغير ذلك من الشركاء الدوليين.

لقد تولت أنغولا الرئاسة الدورية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في كانون الثاني/يناير، وهي تواصل في هذا المنتدى التشجيع على حل الصراعات في القارة الأفريقية، بغية تحقيق الاستقرار، والتنمية السياسية والمؤسسية، والأمن الداخلي والحدودي، والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تشارك أنغولا في عمليات السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومنطقة البحيرات الكبرى.

إن وباء إيبولا مسألة تثير قلقا كبيرا. وموقف مجلس الأمن، الذي أعلن أن هذا الوباء يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، يظهر تماما مدى خطورة الحالة. والمطلوب التزام حاسم من جانب المجتمع الدولي إذا أريد مكافحة هذه الآفة والقضاء عليها.

ونكرر الحاجة إلى إصلاح منظومة الأمم المتحدة وتنشيطها، وبخاصة الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن، الذي ينبغي أن يتماشى مع السياق الدولي الراهن، والذي ينبغي للعضوية فيه أن تأتي انعكاسا للتمثيل الجغرافي العادل، من خلال زيادة عدد الأعضاء الدائمين فيه.

وتكرر أنغولا التأكيد على حق القارة الأفريقية في الجلوس بين الأعضاء الدائمين للمجلس.

والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني وعدم إحراز تقدم في التوصل إلى حل دائم سبب رئيسي في عدم الاستقرار على نطاق واسع في الشرق الأوسط؛ وكذلك السبب الجذري في عودة ظهور الإرهاب في المنطقة. وتثير تلك الحالة قلق حكومة أنغولا. وندعو الطرفين إلى إظهار الإرادة السياسية وتوخي المرونة، ونشجع الأمين العام ووزير خارجية الولايات المتحدة على مواصلة جهودهما في مجال الوساطة بهدف إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات السيادة، فضلا عن التوصل إلى تسوية مؤقتة تكفل تعايش الدولتين في سلام وأمن ضمن حدود معترف بها دوليا.

وواصلت حالة الجمود في حل مسألة الصحراء الغربية تأخير ممارسة شعب ذلك الإقليم لحقه في تقرير المصير. وتدعو أنغولا الطرفين إلى مواصلة المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل إيجاد حل وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠.

وفيما يتعلق بالحالة في أوكرانيا، تعرب أنغولا عن أسفها للخسائر في الأرواح البشرية الناجمة عن عدم الاستقرار في المنطقة وتدعو إلى الحوار بين الأطراف المعنية للتوصل إلى حل سياسي للنزاع.

ولا تزال الحالة في الصومال والحالة في جنوب السودان تثيران القلق. بيد أنثمة بعض التقدم المشجع، ولهذا نحث السلطات في البلدين والمجتمع الدولي على مواصلة الجهود من أجل تحقيق الاستقرار. وترحب أنغولا بالعودة إلى العمل وفقا للدستور بشكل طبيعي في بعض البلدان الأفريقية. ونرحب بإجراء انتخابات ديمقراطية في غينيا - بيساو، ومدغشقر، ومصر، ونعرب عن تضامننا مع المصالحة الوطنية وعمليات إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان.

وتعرب حكومة أنغولا عن تقديرها لاختيار الموضوع الرئيسي لهذه الدورة، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. ويكتسي ذلك أهمية كبيرة، وخاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا. والتقدم المحرز في بعض تلك البلدان لا يزال بعيدا عن تحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك بسبب المسائل الهيكلية، وغير كاف للتخفيف من الآثار المستمرة للمشاكل الاقتصادية.

وإذ لم يتبق سوى عام واحد على التقييم النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ما زالت اقتصاداتنا تعاني من آثار الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية، التي تقيم الحواجز أمام النمو الاقتصادي وتعرقل تنفيذ برامج لمكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية لشعوبنا. بيد أننا، نلاحظ بارتياح أن القارة الأفريقية قد تخلت عن تقديم صورة الخراب على نحو ما دأبت أن تفعل في بداية الألفية. وقد برز واقع جديد تتباهى فيه البلدان الأفريقية بمعدل نمو بنسبة ٥ في المائة سنويا، وتحسينات في العديد من مؤشرات التنمية البشرية. نعتقد أن اتجاه التقدم سيسود في المستقبل القريب، وسنضطلع بكل ما في وسعنا بغية تحقيق ذلك من خلال الاستثمار في الأجيال القادمة على أساس أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وخارطة الطريق لما بعد عام ٢٠١٥ والخطة الأفريقية صوب عام ٢٠٦٣.

وتضطلع أنغولا بتنفيذ خطتها الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ التي تهدف إلى زيادة تقديم الخدمات الاجتماعية للسكان، وتنويع الاقتصاد وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وبالتالي وضع حجر الأساس لعملية الإرتقاء إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل.

وتكرر أنغولا ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا، الذي يقوض حق الشعب الكوبي في التنمية ويشكل انتهاكا واضحا لمبادئ القانون الدولي وقواعده.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد منيسي (سوازيلاند).

وختاما، نقدر الدعم الذي تلقته أنغولا من بلدان عديدة لدى ترشحها للحصول على مقعد عضو غير دائم في مجلس الأمن لفترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦، وقد تاثرنا بذلط الدعم. وستجري الانتخابات خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وعندما ننتخب عضوا في ذلك الجهاز الهام، سنعمل مع شركائنا في المجلس للبحث عن حلول للمشاكل الخطيرة التي تواجه المجتمع الدولي وتقديم مساهمة حقيقية في السلام والأمن في العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائب رئيس جمهورية أنغولا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مانويل فيسينتي، نائب رئيس جمهورية أنغولا من المنصة.

خطاب السيد برناباس سيبوسيسو دلاميني رئيس وزراء مملكة سوازيلاند

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس وزراء مملكة سوازيلاند.

اصطحب السيد برناباس سيبوسيسو دلاميني رئيس وزراء مملكة سوازيلاند، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد برناباس سيبوسيسو دلاميني رئيس وزراء مملكة سوازيلاند، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد دلاميني (سوازيلاند) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين بالنيابة عن حضرة صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، رئيس دولة مملكة سوازيلاند. وأنقل تهاني وأطيب تمنيات جلالة الملك وشعب مملكة سوازيلاند إلى رئيس الجمعية العامة في الدورة التاسعة والستين، أحد أبناء أفريقيا. ونثني على الأمين العام وموظفيه على العمل الجيد الذي يضطلعون به في تهيئة بيئة مواتية للبشرية جمعاء للعيش في سلام بالرغم من التحديات المتعددة التي تواجه العالم.

وإذ نجتمع هنا، نعي جيدا التحدي الجديد الذي يواجه المجتمع العالمي في أعقاب انتشار فيروس إيبولا في بعض أجزاء القارة الأفريقية.

وهذا المرض يحصد مئات الأرواح ويحوِّل التركيز والموارد عن مبادرات التنمية الأساسية. وهو أيضا انتكاسة خطيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتهديد للبشرية. وإننا نحثّ الأمم المتحدة وأعضاءها على عدم ادِّخار أي جهد في تقديم كل المساعدة الضرورية المتوافرة لديها لكبح المرض ومنع أيّة خسارة إضافية في الأرواح.

إنَّ وفد بلدي يغتنم هذه الفرصة ليشكر الجمعية العامة على عقد الجلسة المفتوحة رفيعة المستوى، المعروفة بالمؤتمر العالمي بشأن الشعوب الأصيلة. فقد كانت مناسبة بشكل خاص، لأنَّ معارف السكان الأصليين وممارساتهم تُسهم إسهاماً كبيراً في خطة التنمية المستدامة.

لقد عقدت الجمعية العامة في الأسبوع الماضي جلستها الاستثنائية التاسعة والعشرين، بشأن متابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤. وكان وفد بلدي سعيداً بالمشاركة في ذلك الحدث. ونحن نؤكِّد مجدداً التزام المملكة ببرناج العمل، الذي هو مهم اليوم كما كان قبل عشرين سنة.

إنَّ الدورة العادية للجمعية العامة في هذه السنة سبقها مؤتمر القمة المعني بالمناخ، الذي تداول فيه رؤساء الدول والحكومات بشأن مسائل الحماية البيئية. وهذه المسائل أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما للبلدان النامية. وقد سُررنا بأنَّ مؤتمر القمة استطاع أن يحشد الدعم السياسي الكافي لتوجيه مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في ليما في كانون الأول/ديسمبر. ومسألة تغيُّر المناخ أساسية للعديد من اقتصاداتنا النامية، وبخاصة في قارة أفريقيا. فهي ذات تأثير مباشر على هدفنا الوطني بإنتاج ما يكفينا من الغذاء. وتبقى الأحوال الجوية غير القابلة للتنبُّؤ مبعث قلق كبير لمزارعينا. وسنواصل دعوة الأمم المتحدة إلى تسريع مسألة الحؤول دون المزيد من الآثار العكسية على حياتنا.

إنَّ موضوع الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين هو ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. إنه يردد بشكل جيد صدى دعوتنا إلى خطة إنمائية شاملة. وهو إشارة واضحة إلى أننا نتجاوز حقبة الأهداف الإنمائية للألفية وندخل فصلاً جديداً من الخطة

الإنمائية. ونحن إذ نمهِّد الطريق لخطة التنمية بعد عام ٢٠١٥، يسرُّ وفد بلدي أن يرى أننا لم ننسَ عدم قدرتنا الجماعية على تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية.

وإنني أحيِّي الرؤساء المتشاركين للفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة على الأسلوب الذي وجَّهوا به إجراءات الفريق باقتدار. وإننا نرحب بالوثيقة الختامية لهذا الفريق (A/68/970) وبالأهداف والغايات الواردة فيها. ويسرُّ مملكة إسواتيني أنَ إطار الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ قد راعى الأهداف الإنمائية للألفية التي لَّما يتمَّ تحقيقها بعد، وبخاصة القضاء على الفقر. وإذ نبدأ عهداً جديداً، أود ألاَّ ننسى التزاماتنا السابقة، وأن نواصل التركيز على إلحاح وفاء الشركاء المتقدمين بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

ويبقى الأمن الغذائي تحدياً أساسيا للقارة الأفريقية، ونودُّ أن نؤكد مطالبتنا بتوفير موارد مالية كافية، ونقل التكنولوجيات والمساعدة التقنية السليمة بيئياً إلى البلدان النامية إذا أردنا تحقيق أهدافنا الإنمائية. إنَّ لدينا موارد وفيرة في القارة. ولكن هناك ضرورة كبيرة لإضافة قيمة إلى منتجاتنا بغية تحقيق الحد الأقصى من مبادرات إنتاجنا الغذائي.

إنَّ مملكة إسواتيني مستمرة في تخصيص ميزانية ضخمة للزراعة. ونظراً للآثار السلبية لتغير المناخ، فإنَّ لدينا برنامجاً لإنشاء سدود للري في جميع أنحاء المملكة. وقد زيدت المساعدة لمزارعي الكفاف بمُدخلات زراعية، بهدف زيادة محاصيلهم، وزيادة الإنتاج الغذائي في المملكة بالتالي.

وتدعم مملكة إسواتيني دعماً كاملاً خريطة طريق الاتحاد الأفريقي للتنمية، الخطة ٢٠٦٣، الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن على ثقة بأنَّ هذا النهج، بدعم من الأمم المتحدة، سيُعجِّل خطة التكامل الاقتصادي الإقليمي لأفريقيا ويُسهم في تحقيقها، وييسِّر التكامل في الاقتصاد العالمي، ويُحسِّن المستويات المعيشية للقارة في نهاية المطاف.

إنَّ أفريقيا موطن معظم أسرع اقتصادات العالم نمواً، وتبقى التجارة جزءاً لا يتجزَّأ من الخطة الإنمائية. وهناك الآن تركيز على اطراد هذا النمو عبْر تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية وإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية. ولكن من المهم أن يبقى الوصول إلى الأسواق العالمية مفتوحاً أمام ظروف المنفعة المتبادلة، التي تعزز مُثُل الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون والتجارة الدوليين المتزايدين.

ونحن متشجِّعون بالالتزام المجدد من أجل التنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية، كما تقرَّر في مؤتمرات قمة مختلفة. فالقارة تزخر بفرص الاستثمار في قطاعات متنوعة، مثل الهياكل الأساسية، والإعلام، والاتصالات، والتكنولوجيا والطاقة، وهذا غيض من فيض. ولا ريب في أنَّ ذلك سيكون له تأثير هائل على برامج التنمية المستدامة للقارة. وسيُسهم أيضا بشكل رائع في إيجاد فرص عمل، وبخاصة للشباب.

وينبغي لنا ضمان أن تكون خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مراعية للاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية، ولا سيما أفريقيا. وإننا نولي عناية خاصة للبلدان النامية التي تواجه تحديات خاصة بسبب موقعها الجغرافي، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية. ويأمل وفد بلدي بأن تراعي الخطة المحنة الخاصة للبلدان متوسطة الدخل، حيث تقيم أغلبية فقراء العالم.

ويسر حكومة مملكة إسواتيني أن تشير إلى أن جمهورية الصين في تايوان لا تزال تسهم في المسائل العالمية، وتدعو إلى التشجيع التطورات الإيجابية التي تحدث في تلك المنطقة. ونناشد من أجل مشاركة جمهورية الصين في تايوان مشاركة كاملة في جميع هياكل الأمم المتحدة.

وإذ نجتمع هنا، يعيش الناس في بعض أجزاء العالم في خوف فيما يخسر الآلاف من البشر كل يوم، لا سيما الفئات الضعيفة، أرواحهم بسبب الإرهابيين. ونناشد الأمم المتحدة

الاضطلاع بدور رائد في تعزيز السلام والتعايش في العالم. وندعو جميع من يتقاتلون إلى إيجاد حل دائم وسلمي لمشاكلهم عن طريق الحوار وليس عبر فوهة البندقية.

وفي الختام، تود مملكة إسواتيني أن تشيد بالأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة لكونها عاملا رئيسيا في المساعدة للتغلب على العديد من التحديات المعقدة التي تواجه العالم اليوم. ونكرر دعوتنا إلى إيجاد حلول سلمية والحوار في جميع حالات النزاع لكي تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق أهدافها السامية. ونحن نعتز بالتزامنا بالمبادئ والمثل العليا الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ونؤكد مجددا على هذا الالتزام. وندعو الله عز وجل أن يباركنا جميعا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة سوازيلاند على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد بارناباس سيبوسيسو دلاميني، رئيس وزراء مملكة سوازيلاند، من المنصة.

خطاب السيد دومينغوس سيمويس بريرا، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو.

اصطحب السيد دومينغوس سيمويس بريرا، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد دومينغوس سيمويس بريرا، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بريرا (غينيا – بيساو) (تكلم باللغة البرتغالية؛ وقد الوفد نصا بالإنكليزية): بالنيابة عن رئيس الجمهورية، السيد خوسيه ماريو فاز، وأصالة عن نفسي، وباسم دولة غينيا – بيساو وشعبها، أود أن أهنئ السيد سام كوتيسا على انتخابه ليتولى رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ولا يمثل انتخابه لرئاسة أكثر مؤسسة تمثيلية للمنظومة الدولية إشادة ببلده، أوغندا، وحدها، بل بالقارة الأفريقية بأكملها. وأنا أرحب به وأتمنى له النجاح في قيادة أعمال الجمعية.

ونشعر بالامتنان للأمم المتحدة وللأمين العام بان – كي مون على وجه الخصوص، على الإهتمام الذي أولي لغينيا – بيساو وعلى الإسهام الهام الذي قدمه المثل الخاص للأمين العام في بلدنا لعمليتنا للتطبيع السياسي. كما نود أن نعرب عن تقدير خاص للمثل الخاص السابق للأمين العام، الرئيس راموس – هورتا، على صداقته لغينيا – بيساو وتفانيه في أداء مهمته.

ونقدر ونشكر جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية، وحكومتها وشعبها. فحينما رأوا حاجة شقيقتهم دولة غينيا – بيساو، مدوا يد الصداقة وقدموا الدعم القيم والاستثنائي إلى بلدنا في التصدي لأزمتنا، وعلى ذلك تشعر دولة غينيا – بيساو بأكملها بالامتنان.

لقد قدمت المنطقة دون الإقليمية الدعم المالي لمساعدة حكومة بلدنا على مزاولة أعمالها، مما كان عاملا رئيسية لتمكيننا من الوصول إلى المرحلة التي نجد فيها أنفسنا اليوم. ونود أن نعرب عن تقديرنا وإشادتنا بقوات بعثة الجماعية الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، التي اضطلعت بمهمتها بمهنية وضمنت عملية انتقالية سلمية ومنظمة. وبالمثل، نشيد بجهود جميع أطرافنا الفاعلة السياسية الوطنية وبالشركاء الدوليين الرامية إلى التوصل إلى توافق الآراء المطلوب لاستمرار وجود قوة دولية لتحقيق الاستقرار بعد نهاية ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية.

ونود أن نعرب عن العرفان والشكر لجميع البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية، لا سيما صديقنا وشقيقنا

الرئيس غودلك جوناثان رئيس نيجيريا، الذي تولى رئاسة فريق الاتصال المعني بغينيا – بيساو وقدم لبلدي دعما إضافيا وقيما. وأصلي من أجل السلام والطمأنينة لبلده ولرفاه شعبه. كما نشعر ببالغ الامتنان للرئيس ألفا كونديه رئيس غينيا، الذي قام بالوساطة في الأزمة في غينيا – بيساو. وأخيرا، نود أن نعرب عن عميق العرفان والامتنان لجميع شركائنا الدوليين – الولايات المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والدول الأعضاء فيها، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، التي كان دعمها هاما في مراقبة عملية الانتقال السياسي وإدارتها، فضلا عن إجراء انتخابات عامة حرة وشفافة ونزيهة في بلدنا.

كما أود أن أبلغ الجمعية بأن مجتمع غينيا – بيساو جدد أمله في دورة سياسية جديدة وأن أؤكد لها على أننا نمتلك الإرادة السياسية والالتزام العميق اللازم لتوطيد الاستقرار السياسي وتنشيط قدرات الدولة وتعزيزها وتهيئة الظروف الأساسية التي ستمكن شعبنا من تحقيق أحلامه.

إن غينيا – بيساو إحدى دول حالات بعد انتهاء النزاع مع ضعف المؤسسات وندرة الموارد المالية، وهي تعاني من الآثار السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية الحادة لأزمتنا. وبالتالي نحن نواجه حالة معقدة وصعبة، نناشد فيها المجتمع الدولي تقديم المساعدة التي ستكون ضرورية إذا أريد لنا أن نحقق الاستقرار في بلدنا في فترة ما بعد الانتخابات وبلوغ أهدافنا المتمثلة في تعزيز قدرات مؤسسات الدولة، والحد من فقر شعبنا ومواطن ضعفه، وضمان الاستقرار الاجتماعي، وإضفاء الشرعية على الحكومة، وإعادة إطلاق اقتصادنا. ويستند ذلك النهج نحو المساعدة الإنسانية، وهو في صميم حوارنا مع شركائنا الدوليين، إلى خطة الحكومة، التي تشمل ثلاثة برامج رئيسية وهي: البرنامج العاجل، وبرنامج الطوارئ، وبرنامج التنمية المتوسطة الأجل.

وفي إطار البرنامج العاجل، علينا أن نضمن تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي من خلال دعم الإنتاج الزراعي والتوزيع، وتحسين إمكانية الحصول على الغذاء والدخل لبعض قطاعات السكان، وتزويد السكان بخدمات الصحة والتعليم والإمداد بالمياه والطاقة الكهربائية، ودفع أجور موظفي الخدمة المدنية التي تأخر سدادها. كما يشمل البرنامج خطة عمل للطوارئ الصحية من أجل منع تفشي وباء إيبولا والتصدي له. وهدف برنامج الطوارئ بشكل أساسي ضمان الشفافية والمساءلة عن جميع الموارد الطبيعية واتفاقات استغلالها ووضع حد للإجراءات الشائنة التي سمحت بنهب موارد بلدنا من الغابات ومصائد الأسماك. وسيقدم برنامج التنمية المتوسط الأجل إلى شركائنا الدوليين في مؤتمر للجهات المانحة من المقرر عقده في نهاية هذا العام أو بداية العام المقبل، ومن أجله نطلب الدعم الضروري من الأمم المتحدة وشركائنا الآخرين على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي.

لأننا مقبلون على التحدي المتمثل في إعادة بناء غينيا – بيساو من جديد، فإننا ندرك تماما المشاكل، ولكن تغمرنا روح وطنية تتميز بإرادة جماعية ووحدة ينضوي تحتها جميع مواطني غينيا – بيساو، وبوجه خاص، جميع الأطراف الفاعلة السياسية والمؤسسات السيادية، مع كامل الثقة في حكومة شاملة تضم جميع الأحزاب السياسية الممثلة في برلماننا، فضلا عن المجتمع المدني والشتات. وقد عزز هذه الثقة بشكل كبير موافقة البرلمان مؤخرا بالإجماع على برنامج الحكومة، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ ديمقراطيتنا.

ولئن كان صحيحا اعتماد العملية الجارية لتحقيق الاستقرار السياسي، وتطبيع المؤسسات الديمقراطية في غينيا – بيساو على بذل جهد وطني كبير، فإنها ستتطلب أيضا دعما عاجلا واضحا من جانب الشركاء الإقليميين والدوليين. ويجب علينا هيكلة وتنسيق أعمالنا على أساس الأهداف

المحددة في برنامج الحكومة، من أجل وضع الأسس لبلدنا لكي يغير المسار ويصبح قابلا للبقاء.

وفي هذا السياق، تظهر ثلاث حالات مدى ضرورة توحيدنا لجهودنا. حيث تتمثل الأولى في العملية المستمرة لإصلاح قطاع الدفاع والأمن، بما في ذلك الخطوات الواسعة النطاق التي اتخذت في الأيام الأخيرة في اتجاه إعادة تنظيمه. إننا بحاجة إلى دعم دولي لجعل تلك الخطوات مستدامة ولا رجعة فيها. وتتمثل الثانية في توسيع نطاق وجود الدولة في جميع أنحاء الإقليم الوطني بطريقة فعالة ومنظمة عن طريق اللامركزية والانتخابات المحلية. وستضع الحكومة الأسس لكي تؤدي الإدارات البلدية مهامها، وسوف تتبنى سياسة لتنظيم الإقليم الوطني. أما الثالثة فتتمثل في المهمة المعقدة للغاية المتعلقة بمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ولن تنجح الجهود التي يبذلها بلدنا، إلا من خلال اتباع نهج جماعي وموضوعي.

إن غينيا – بيساو بحاجة إلى تدخل شركائنا الإنمائيين بشكل مؤثر وقوي، من أجل تعزيز نجاح تحولنا السياسي، ولكن أيضا من أجل وضع الأسس للانتقال إلى التنمية. كما نطلب إعادة تنشيط فريق الاتصال الدولي المعني بغينيا – بيساو، تحت رعاية الأمم المتحدة، بغرض مراقبة الحالة الداخلية في بلدنا، ودعم تعبئة المعونة الدولية، وهذا أمر مهم بالنسبة لنا لمواجهة التحديات المستقبلية.

إختارت السلطات الجديدة في غينيا – بيساو، وبرلماننا ورئيس الجمهورية وحكومتنا إجراء حوار شامل للجميع والتنسيق السياسي كأدوات مفضلة لجهودنا الرامية لتعزيز الاستقرار السياسي، وإرساء توافق واسع النطاق حول التوجهات الرئيسية للحوكمة. لذلك، وبالإضافة إلى تعزيز الشرعية الديمقراطية لمؤسساتنا السياسية، فإننا نرغب في اتخاذ خطوات واضحة، لا لبس فيها وحاسمة لبناء توافق واسع النطاق بشأن القضايا الرئيسية التي تواجه مجتمعنا. وسيجري النص عليها في بروتوكول سياسي يحدد المجالات الرئيسية للعملين التشريعي والتنفيذي، بما في ذلك المسائل المتعلقة بإصلاح الدولة، ومراجعة الدستور وإعادة بناء الاقتصاد. وتتمثل العلامة التي تشير إلى رؤية تقاسم السلطة لحل مشاكلنا الرئيسية في كون زعيم المعارضة عضوا في وفدنا إلى الأمم المتحدة، حتى نظهر للعالم بأن غينيا بيساو قد شرعت في مسار وئام واستقرار.

إن منطقتنا دون الإقليمية، في غرب أفريقيا، تواجه وباء الإيبولا، الذي يهدد بشكل مباشر العديد من أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي ننتمي إليها. واسمحوا لي أن أعبر عن تضامن غينيا – بيساو مع دولنا الشقيقة حيث تم اكتشاف حالات عدوى. وأود أن أسجل تقديرنا للجهود الدولية المبذولة في مجال تقديم المساعدة الطبية العاجلة، وندعو المجتمع الدولي إلى تكثيف التزامه ودعمه لمكافحة هذا الوباء ومنع انتشاره. كما نناشد أيضا إقامة تحالف دولي فعال لمواجهة هذا التهديد الخطير للأمن الدولي، الذي اعترف مجلس الأمن به مؤخرا.

إنني أؤكد مجددا موقف بلدي من إصلاح مجلس الأمن. والمطلوب توسيع هذه الهيئة الهامة للأمم المتحدة من أجل تعزيز شرعية تمثيلها، وتجسيد النظام الدولي الجديد الذي هو قيد المناقشة. وبالتالي، ووفقا لموقف الاتحاد الأفريقي، تدعو غينيا – بيساو إلى تخصيص مقعدين دائمين مع حق النقض، وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن للقارة الأفريقية. ونعبر أيضا عن دعمنا لتخصيص مقاعد دائمة في مجلس الأمن للبرازيل واليابان وألمانيا والهند.

وأود أن أؤكد للشعوب والبلدان التي وقعت ضحية للإرهاب الدولي، تضامننا وتجديد التزام حكومتنا بمكافحة هذه الآفة في إطار من الإجراءات المنسقة التي نفذت بالاشتراك مع شركائنا الإقليميين والدوليين، وفقا للطبيعة الخاصة للإجراءات.

ونحيط علما بقلق بأن الحصارين الاقتصادي والمالي المفروضين على كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما، يشكلان عقبة خطيرة أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذلك البلد، ونكرر دعوتنا لرفعهما.

إننا نثني على الأمم المتحدة ونشجعها، وخاصة الأمين العام، على جهودهما المتجددة ورؤيتهما وحكمتهما، فيما يتعلق بقضية تغير المناخ وآثاره على الحياة على كوكبنا. وقد مثل مؤتمر القمة المعني بالمناخ الذي عقد هنا في ٢٣ أيلول/سبتمبر شهادة بليغة على هذه الحقيقة. وظهرت المجالات الرئيسية التي قد تسمح بتنمية سليمة ومستدامة، ويبدو أنه من المرجح أن تحظى بتوافق الآراء المطلوب لإنشاء نظام خاص بالمناخ العالمي في المرحلة التالية لاتفاقية كيوتو، يهدف إلى تعزيز رفاهية الجميع.

يجب ترسيخ أهداف التنمية المستدامة، نموذج التنمية العالمي الجديد لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥، في ثقافات الشعوب والحقائق الموضوعية، ويجب بالتأكيد أن تستلهم من دروس الأهداف الإنمائية للألفية.

وتجدر الإشارة إلى أن تغير المناخ لم يعد مجرد تهديد مستقبلي؛ فقد أصبح يشكل تهديدا لا لبس فيه في الوقت الحاضر. ونشعر بتواتر تأثير تغير المناخ الذي يظهر نقاط ضعفنا، وله عواقب لا يمكن توقعها بشكل متزايد. إن الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية في بلد ضعيف مثل غينيا – بيساو في تزايد، وتهدد بقاءنا وآفاق تنميتنا.

وقد يؤثر ارتفاع مستوى سطح البحر بصورة لا رجعة فيها على المناطق الساحلية، بما في ذلك جزر وقرى ومدن ومستوطنات اتطل على البحر بأكملها. وتثير هذه الحالة قلق بلدنا بوجه خاص، الذي بفعل تنوع سواحله وأرخبيلاته، فإنه عرضة بشدة لتأثيرات حوادث المناخ، ويمكن أن تفشل جهوده الرامية إلى مكافحة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية.

وعلى الرغم من كل الصعوبات التي تواجه جهود غينيا – بيساو فيما يخص الوفاء بالتزاماتنا الدولية بشكل كلي، من دواعي سرورنا ملاحظة أن ١٢ في المائة من إقليمنا الوطني يتكون من مناطق محمية، ينبغي أن تتضاعف بحلول عام ٢٠٢٠. ولسوء الحظ، فإن معظم السكان في البلدان النامية التي توجد فيها غابات، مثل غينيا بيساو، يواصلون الاعتماد على هذه الموارد الطبيعية كوسيلة وحيدة للبقاء على قيد الحياة. وبالتالي، يجب إتاحة بدائل تكنولوجية ومالية لهذه الفئة من السكان، من أجل تعويض الخسارة المحتملة لتلك الموارد.

وأختم كلمتي بتوجيه الشكر إلى الأمم المتحدة، والتعبير عن عميق تقديرنا للدور الكبير الذي اضطلعت به لجنة بناء السلام في مجال دعم وتوطيد الاستقرار السياسي، واستقرار الحوكمة في غينيا – بيساو.

وأشيد أيضا بهيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية، فضلا عن المجموعات الشعبية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل يوميا مع الحكومة في مكافحة الفقر ومواطن ضعف سكان بلدنا ومناصرة احترام الكرامة الإنسانية.

ويتطلع شعب غينيا – بيساو إلى انخراط تلك الهيئات بفعالية في تقديم المساعدة في المرحلة الجديدة للإسراع بجهودنا الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وغينيا – بيساو على استعداد لتحويل أرضها إلى منطقة للسلام والأمن والانفتاح لجميع من يودون، بالترافق مع شعبنا، بناء مجتمع أكثر أخوة وأمنا، وترحيبا بالآخر وتوخيا لإحراز التقدم مع جميع الشعوب والثقافات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد دومنغوس سيموس بيريرا، رئيس وزراء جمهورية غينيا – بيساو، من المنصة.

خطاب السيد جو ناتومان، رئيس وزراء جمهورية فانواتو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية فانواتو.

اصطحب السيد جو ناتومان، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد جو ناتومان، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد ناتومان (فانواتو) (تكلم بالإنكليزية): يشرف جمهورية فانواتو أن تشارك المتكلمين الآخرين تقديم التهنئة للسيد سام كوتيسا على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأعتقد أن قيادته المحنكة ستؤدي إلى إختتام الدورة بشكل ناجح. كما أود أن أعرب عن امتناني لسلفه، السفير جون آش، على قيادته النموذجية وإنجازاته الهامة خلال فترة ولايته في العام الماضي.

بعد الدورة الماضية للجمعية العامة، حصلت أحداث عالمية كبرى أسهمت، من ناحية، في تعزيز النظام الدولي، ومن الناحية الأخرى، أدت إلى تهديد السلام والأمن الدوليين وعطلت بشكل مباشر عملية التنمية، مما أسفر عن تهميش السكان الضعفاء في مجتمعاتنا. ونظرا للجهود السابقة لمعالجة الأزمة المالية العالمية، فإننا شهدنا بعض التعافي للاقتصاد العالمي. وتلك أنباء طيبة؛ ولكن من المعلوم جيدا أن التعافي هش ويلزم بذل المزيد من الجهود الدولية لضمان أن تبقى آفاق النمو العالمي قوية ومستدامة في المدى الطويل.

ونشعر بالقلق حيال فترات النزاع الطويلة التي أدت إلى تشريد أشد أفراد مجتمعاتنا حرمانا، بمن فيهم النساء والأطفال وذوو الإعاقة. ويزعجنا أن نرى زيادة نزعة التطرف لدى الجماعات والأفراد التي ظلت تستهدف إثارة الرعب وفرض تهديدات على البلدان والحكومات والمواطنين. وكل تلك مشاكل يمكن تجنبها، إذا تمسكت جميع البلدان بشكل صارم بمبادئ الحوار السلمي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وعلينا، باعتبارنا أعضاء المجتمع الدولي، واجب أخلاقي في سيادة مبادئ الحوار والمنطق من أجل التصدي للنزاع. ولا يساورني أي شك في أن النظام المتعدد الأطراف هو أكفأ جهة لمواجهة التحديات.

لقد أودى تفشي فيروس إيبولا بحياة أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص في غرب أفريقيا كما أثار قلقنا البالغ. وفي هذا الصدد، نشيد إشادة كبيرة بالجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، لا سيما منظمة الصحة العالمية، والمجتمع الدولي في مواجهة الأخطار الأمنية للوباء. وبالمثل، يجدر الثناء بجهود الأمين العام وعزمه على التصدي للتحديات. وأود أن أؤكد مجددا على دعم حكومة بلدنا لاستمرار هذه الجهود.

وفيما يتعلق بالتطورات السياسية في منطقة المحيط الهادئ، أود أن أهنئ شعب جمهورية فيجي على انتخابه بنجاح حكومة ديمقراطية جديدة. وتشيد حكومة بلدي بشعب فيجي على قدرته على الصمود والثبات، وأهنئ رئيس الوزراء المنتخب حديثا على وفائه بوعده للمجتمع الدولي بأن يقود بلده إلى إجراء إنتخابات ديمقراطية.

إن اقتصاد فانواتو، وهي دولة جزرية صغيرة نامية، اقتصاد صغير مفتوح ومعرض للخطر أمام الصدمات الداخلية والخارجية. وحددت تلك الخصائص نتائج تنميتنا وشكلتها. وعلى مدى عقود، واصل اقتصادنا النمو وهو في الوقت الحالي يحقق زيادة في نصيب الفرد من الدخل. وفانواتو أحد البلدان التي ناشدت الأمم المتحدة السماح بأن يصبح الضعف الاقتصادي أحد المعايير الثلاثة التي تستخدم في تقييم حالات

الشطب من قائمة أقل البلدان نموا أو تحديد هذه الحالات. وقد جرى الإقرار بضعف فانواتو نتيجة لتنقيح المعايير، و لم يعد بلدنا مؤهلا للشطب من القائمة. و لم تطرح أهلية فانواتو للشطب من مركز أقل البلدان نموا مرة أخرى إلا بعد نهاية القرن العشرين، بعد عقد من التقدم الاقتصادي المؤكد في دولتنا الجزرية.

وبعد استعراض أجرته لجنة السياسات الإنمائية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للتقدم الذي أحرزناه في عام ٢٠١٢، قررت الجمعية العامة، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٣، شطب فانواتو من القائمة (انظر A/68/PV.59). وفي الوقت نفسه، منحت فترة سماح مدتها أربع سنوات للتمكين من انتقال سلس إلى مرحلة ما بعد الخروج من قائمة أقل البلدان نموا. ومن المقرر الآن أن تخريج فانواتو من مركز أقل البلدان نموا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وتقبل حكومتي ذلك القرار باعتباره علامة إيجابية. ومع ذلك، على الأمم المتحدة أن تعالج مسألة الضعف الاقتصادي بعناية.

ونحن نقوم بفحص فوائد مركز أقل البلدان نموا التي قد نخسرها في نهاية المطاف، بهدف التفاوض على إمكانية استبقاء امتيازات معينة نعتبرها هامة – إن لم تكن بالغة الأهمية – لاستمرار التنمية الاقتصادية. وانطباعنا عن عملية الشطب من القائمة هو أنه يجري لفت انتباهنا إلى مسألة الانتقال السلس، في حين يجري الالتفاف على المسألة الحقيقة – وهي مسألة الضعف، حتى خلال مرحلة بعد الشطب من القائمة. وأفضل طريقة لوصف حالتنا هي القياس بطائرة. ففانواتو في مرحلة الهبوط، ولكن ينبغي ألا ينصب التركيز على الهبوط السلس؛ وبدلا من ذلك، يجب أن ننظر إلى ما يحدث بعد الهبوط السلس، إذ أن تلك هي المسألة الحقيقية.

وأوجه ضعفنا كدولة نامية جزرية صغيرة ما زال لم ينقص منها شيء، في ظل وجود عيوب دائمة وتحديات متنامية، بغض النظر عن خروجنا من قائمة أقل البلدان نمواً.

فماذا يمكن، إذن، للأمم المتحدة، التي كانت سخية جداً في الاعتراف بنقاط الضعف لدينا، أن تقدمه لنا الآن كإحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، دعماً لجهودنا الرامية إلى بناء القدرة على الصمود والقدرة الإنتاجية، ودعم إنفاقنا من أجل التكيف مع المناخ؟ إن تعامل الدول الجزرية الصغيرة النامية مع تلك القضايا يستحق نفس القدر من الاهتمام الخاص الذي يولى لأقل البلدان نمواً بكل تأكيد. فهل من غير المعقول أن نتوقع ترجمة ذلك الاهتمام إلى شكل من أشكال المعاملة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية؟ نحن نقدر تركيز الأمم المتحدة على أهمية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً، إلا أننا نحث أيضا على عدم الانصراف عن القضية الحقيقية، ألا وهي الطريقة التي ستعامل بها الدول النامية الجزرية الصغيرة بعد خروجها من تلك القائمة.

وكما في حالة اقتصادات مماثلة أخرى، وفي حين حققت فانواتو بعض التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنها لا تزال تجد صعوبة في تحقيق كل الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ولذلك أسباب عديدة، ولكن قاعدة الإيرادات الضيقة لدينا تمثل إحدى الصعوبات الرئيسية التي نواجهها، إلى جانب السكان المتناثرين جغرافياً ويتوزعون على ٨٣ جزيرة، مما يجعل من الصعب على الحكومة تقديم الخدمات الأساسية لكل شعبها. ونحن ممتنون لشركائنا في التنمية الموجودين لدعمنا دائماً. ونظراً للتحديات التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً في تمويل التنمية، فإنني أناشد الدول المتقدمة النمو الوفاء بالتزامها بزيادة مساعداتها إلى ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، حسبما تم الاتفاق في توافق آراء مونتيري.

إن مشكلة الإرهاب الحالية تهدد أمن الدول وسلامة ورفاه النساء والأطفال الأبرياء والمستضعفين. واختطاف الأبرياء، بما في ذلك بعض حفظة السلام، يشكل تهديداً

للأمن والسلم الدوليين. وكمشاركين في بعثات الأمم المتحدة المختلفة لحفظ السلام، أود أن أعرب عن امتناننا للأمم المتحدة والبلدان الأخرى لمساعدتها في التفاوض بشأن إطلاق سراح حفظة السلام من فيجي التابعين للأمم المتحدة. فتعاون أعضاء المجتمع الدولي في هذا المضمار مؤشر إيجابي لمفهوم مسؤوليتنا الجماعية عن السلم والأمن الدوليين.

نحيي الأمين العام على ريادته ودفاعه بحرارة عن اتخاذ إجراءات قوية بشأن المناخ وعقد قمة المناخ لهذا العام. وقد قطع القادة على أنفسهم العديد من التعهدات والالتزامات خلال مؤتمر القمة، ونتطلع إلى رؤية الأقوال وقد ترجمت إلى إجراءات عاجلة. ووفدي يدعو أسرة الأمم المتحدة للوقوف معاً من أجل إيجاد سبل لمعالجة مسائل تغير المناخ. إننا نحدق في فقاعة تغير المناخ، وكلما تأخر العمل صار أكثر كلفة لأجيالنا المقبلة. علينا أن نتحرك الآن وبسرعة لضمان الابتعاد عن مسار التلوث بالكربون الخطير الحالي.

موضوع الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“، يأتي في الوقت المناسب وهو على درجة عالية من الأهمية. ولا سيما بالنظر إلى الجهود الجارية للتوصل إلى خطة إنمائية جديدة لجميع البلدان ما بعد عام ٢٠١٥. وأثني على التقدم الممتاز الذي أحرز في هذا المجال، وأسلم بأنه ليس من السهل التفاوض بشأن تلك الأهداف، مع ذلك العدد الكبير من البلدان الأعضاء والمجموعات المختلفة التي تمثلها، وجميعها تريد إدراج خططها الإنمائية. وأعتقد أن مشروع جدول أعمالنا يمثل توافقاً من جانب كل أعضاء الأمم المتحدة، وأنه قادر على الارتقاء بالتنمية إلى مستوى جديد في جميع بلداننا.

وكدولة جزرية صغيرة نامية في المحيط الهادئ، نحن نتعامل مع تحديات إنمائية عديدة ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي معالجتها. وأكرر أن تغير المناخ يشكل تحدياً عالمياً رئيسياً بالنسبة لنا جميعاً. وبعض دول المحيط الهادئ تواجه تهديداً لوجودها، ولا نستطيع التعامل مع قضية التنمية المستدامة وحدنا إن لم تعالج تحديات تغير المناخ بشكل جدي من قبل المجتمع الدولي. وتحقيقا لذلك، لا بد أن يظل تغير المناخ أحد العناصر الرئيسية على جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة.

ونلاحظ أن هذه المسألة قيد نقاش مستفيض، نظراً لطابعها الشامل. إلا أنها ليست قضية جديدة، لأن جدول الأعمال بشأن تغير المناخ يرد بشكل بارز في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق). وجهودنا الحالية لمعالجة تغير المناخ تتفق مع ذلك، وهو سبب آخر لكي تكون أهدافنا بشأن تغير المناخ أكثر طموحاً. ونحث بشدة على إدراج هدف خفض الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية إلى ما دون ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية ضمن أهداف التنمية المستدامة.

وإلى جانب تغير المناخ، يمتد دعمنا لأهداف التنمية المستدامة ليشمل إدراج مواضيع السلام والمؤسسات الفعالة، وإدارة المحيطات، والصحة والتعليم، وأمن الطاقة، والمساواة بين الجنسين، إلا أنه لا يقتصر على ذلك. ونوافق أيضاً على التركيز على وسائل التنفيذ الواردة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970) ونحث الأمم المتحدة والبلدان المتقدمة على مواصلة دعم البلدان النامية، خصوصا الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، في مجالي تمويل التنمية المستدامة وتحسين القدرات المؤسسية في إطار جهودها الرامية للنهوض بالتنمية.

ومن قبيل المصادفة، أن بلدي يمر بمرحلة مهمة في عملية التخطيط الإنمائي. وإطارنا الحالي للتخطيط الإنمائي ينتهي في الربع الأخير من عام ٢٠١٥، ونتشاور بالفعل بشأن مرحلة ما بعد ٢٠١٥. وسيترجم جدول الأعمال والمسائل التي تناقش على الصعيد العالمي إلى تطلعاتنا التنموية وتدمج فيها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لدعوة شركائنا في التنمية إلى دعمنا من خلال العمل في وئام وبروح شراكة حقيقية لمساعدتنا في تحقيق أحلام شعبنا، وخاصة جيل الشباب الأكثر ضعفاً.

وتقر حكومة بلدي بتآزر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والكمنولث البريطاني تمسكاً بالمبادئ الدولية للسلام والحكم السديد، وكذلك في النهوض بشراكات أقوى لتحقيق تنمية شاملة. وأود أن أدعو الأمم المتحدة للنظر إلى الآراء التي عبر عنها رؤساء حكومات الكمنولث بشأن خطة التنمية ما بعد ٢٠١٥ على أنها إسهامات إضافية في هذه العملية.

ولبلدي تاريخ تطور نتيجة لصراع سياسي طويل من أجل تحقيق الاستقلال السياسي، الذي تحقق أخيراً في عام ١٩٨٠. ولكن، عندما كان معظمنا صغاراً، كانت تحكم بلدنا بريطانيا وفرنسا، وكنا عديمي الجنسية في بلدنا، فلم نكن مواطنين فرنسيين ولا بريطانيين. ولأكثر من سبعة عقود، كنا خاضعين لحكم أجنبي. وبالتالي كان علينا أن نكافح من أجل إعادة بناء هويتنا كأمة يمكن أن تحكم نفسها بدلاً من أن تخضع لحكم أجنبي. وفي عام ١٩٨١، بعد أن نال بلدنا استقلاله في عام ١٩٨٠، وصلت أخيراً إلى هنا في الأمم المتحدة مع رئيس وزرائنا الراحل، والتر ليني. وأتذكر بوضوح ذلك الصباح الخريفي البارد، عندما تجمعت مجموعة صغيرة، إلى جانب موظفي البروتوكول التابعين للأمم المتحدة، خارج مدخل هذا المبنى الرائع لرفع رايتنا لأول مرة في الأمم المتحدة.

لقد ولدت دولة جديدة وحظيت بالقبول من جانب أسرة الأمم المتحدة.

وبصفتي مناضلا في سبيل الحرية، فضلا عن كوني رئيس وزراء جمهورية فانواتو – وقد توليت منصبي قبل أقل من ستة أشهر – فإنني أقف هنا بكل اعتزاز اليوم لأشكر الأمم المتحدة على الاعتراف بعضويتنا وتأييدها لها. ولكن الأهم من ذلك، أنني أود أن أؤكد من على هذا المنبر على أعمال الأمم المتحدة غير المستكملة بعد فيما يتصل بإنهاء الاستعمار. فلا يزال جزء من السيادة الإقليمية لبلدي متنازعا عليه من جانب إحدى الدول الاستعمارية السابقة، وهي أيضا صديقة مخلصة وشريكة لنا في التنمية.

ويسرني أن الأمم المتحدة قد عرضت المسألة مرة أخرى – من خلال العمل الذي اضطلع به المقرر الخاص السابق للأمم المتحدة المعني بحقوق الشعوب الأصلية، السيد جيمس أنايا – على الدورة الحادية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف. وإنه لمن دواعي السرور بالنسبة لبلدي أيضا أن فرنسا قد استجابت في عام ٢٠١٢ لذلك الجهد وأعربت عن استعدادها للحوار. ونرى أن ذلك الانفتاح عنصر هام لا بد منه لإحراز التقدم على نحو يمكّن شعوبنا الأصلية من استعادة حقها في الممارسة الكاملة لالتزاماتها الثقافية والروحية في كلتا الجزيرتين أوماينوبي/ماثيو وليكا/هنتر، فضلا عن إحياء الطرق التقليدية لأسلافنا في مقاطعة تافيا.

وقد تبوأ بلدي مركزا هاما وفعالا فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار بفضل كفاحه السياسي. فنحن نتشاطر تطلعات تلك الشعوب التي ما تزال تتوق إلى الحرية ،كي تتمكن من تحقيق الحكم الذاتي ونيل الاستقلال. وإذ نقترب من منتصف عقد الأمم المتحدة الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار، أود أن أردد تلك الأصوات من داخل منطقتنا وخارجها على حد سواء، التي ينبغي تمكينها يوما بعد الآخر من الوقوف على هذه المنصة بوصفها أمما حرة وديمقراطية.

ويشيد بلدي برسالة الأمين العام بان كي – مون، التي ذكّر فيها الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ لعام

٢٠١٤ التي عقدتها لجنة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار في أيار/مايو من هذا العام ”بأنه يجب ترجمة النوايا الحسنة إلى إجراءات ذات مصداقية من أجل إنجاح العقد الدولي الثالث“. وفي ذلك الصدد، فإن بلدي يؤيد النتائج الختامية والتوصيات الواردة في تقرير بعثة الأمم المتحدة الزائرة لكاليدونيا الجديدة (A/AC.109/2014/20/Rev.1) هذا العام، ويدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مواصلة جهودهما بهدف تقديم الدعم إلى شعب كاليدونيا الجديدة. وندعو حكومة فرنسا أيضا إلى مواصلة سعيها إلى تنفيذ عملية إنهاء الاستعمار بطريقة ناجحة في إطار اتفاق نوميا.

وفي مؤتمر القمة التاسع عشر لقادة مجموعة الطليعة الميلانيزية المعقود في كاليدونيا الجديدة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، جدّد زعماء المجموعة التزامهم من خلال الإعلان عن دعمهم لجبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني في سعيها إلى تحقيق التحرر الكامل في إطار اتفاق نوميا، عن طريق توفير المساعدة التقنية والبرامج التدريبية لشعوب الكاناك، بهدف مساعدتها في نضالها من أجل ممارسة حقها الكامل في تقرير المصير ونيل الاستقلال. وبينما يتطلع شعب كاليدونيا الجديدة إلى عملية انتقالية سياسية، فإنني أدعو الأمم المتحدة إلى أن تعمل – عبر وكالاتها الإقليمية – على تقديم المساعدة إلى كاليدونيا الجديدة، ولا سيما جبهة الكاناك الاشتراكية للتحرير الوطني، وإلى شعب الكاناك، في مجالات محددة من مجالات التدريب، بغية تمكينه من المشاركة التامة في تنفيذ اتفاق نوميا. وأعرب عن تقديري للجهود التعاونية التي تبذلها حكومة فرنسا على تيسير تنفيذ اتفاق نوميا بطريقة مسؤولة للغاية. ويجب ألا تحيد تلك الجهود عن مسارها.

ولا يسعني أن أختتم هذا الجزء من بياني دون الإشادة بالراحل السيد جون أونداوامي، وهو مناضل في سبيل الحرية من بابوا الغربية، وقد وافته المنية في الشهر الماضي أثناء منفاه في بلدي. وقد دفن جثمانه في بلدي، بصفته بطلا كافح من أجل حق شعب بابوا الغربية في تقرير المصير. فقد تشاطر هو وغيره من الشهداء الحلم بأن تصغي الأمم المتحدة وجميع الدول التي تدعو إلى المبادئ الديمقراطية في يوم ما إلى نداءاتهم، وتفي بوعدها بتحقيق تقرير المصير لشعوبهم في المستقبل. وقلت في مراسم جنازته أننا سنواصل كفاحه من أجل الحرية والعدالة إلى أن يتم القضاء على الاستعمار.

وهناك العديد من الأبطال الذين لا صوت لهم في الكثير من البلدان الأخرى، وما زالوا يعانون في صمت، إما بسبب اتخاذ خيارات السياسات الأحادية، أو بسبب الجهل من جانب النظام المتعدد الأطراف. ويشعر بلدي بالارتياح إزاء المرونة التي أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية إزاء الشعب الكوبي. وأرى أن إبداء الرغبة في الحوار والنظر في الأمور يمثل بادرة مسؤولة من شأنها أن تمهد الطريق لتحقيق مستقبل أفضل لجميع الكوبيين على نحو تدريجي. ويجب علينا، بوصفنا فرادى الدول، أن نبدي الاستعداد لأن نكون صوتا لمن لا صوت لهم. ويجب على البلدان الأكبر والأكثر ثراء أن تتحمل العبء الأكبر من المسؤولية إزاء الدول الصغيرة. وبذلك، فإننا نؤكد على رغبتنا في العيش في نطاق قرية عالمية، بوصفنا مجتمعا دوليا من الأصدقاء، وليس المعتدين. وأود أن أشدد على أن السبيل الوحيد للتصدي لتلك المسألة يمر عبر الحوار والوحدة. وتقع علينا مسؤولية أخلاقية إزاء تفادي خيبة أمل الذين كانوا ضحية للجهل في الماضي.

وما فتئ بلدي والعديد من البلدان الأخرى يثير مرارا وتكرارا هذه الشواغل من على هذه المنصة نفسها على مدى سنوات عديدة، لأننا نتشاطر الاقتناع بأنها تمثل حقوقا إنسانية غير قابلة للتصرف. وقد وردت جميع تلك الشواغل المتعلقة بهشاشة الحالة والتنمية المستدامة ومصائد الأسماك وإيجاد فرص العمل وحقوق الإنسان، والعديد من الشواغل الأخرى في

الوثيقة الختامية لإجراءات العمل المعجّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) (A/CONF.223/3، المرفق). ويؤيد بلدي تماما وثيقة مسار ساموا بوصفها مرشدا يجب استخدامه في سياق التصدي للتحديات التي تواجه التنمية في بلداننا.

لقد حدد مسار ساموا – القائم على برنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس للتنفيذ – مسارا حاسما للمضي قدما. ونحث منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على كفالة إدراجها في إطار تحولي للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن علينا سد ثغرات التنفيذ القائمة في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى حكومة ساموا وشعبها لاستضافة المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، المعقود في آبيا، باقتدار تام.

وأعرب عن تقديري العميق لإتاحة هذه الفرصةلأن أعرض آرائي في هذا المحفل الهام. ويحدوني الأمل في أن تتحول التصريحات والمداولات اليوم إلى إجراءات ملموسة تؤدي إلى تحقيق مستقبل أفضل لجميع شعوبنا. ولتعش تطلعاتنا إلى تحقيق السلام الدائم وتهيئة عالم أفضل لشعبنا. وليبارك الرب الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية فانواتو على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جو ناوتمان، رئيس وزراء جمهورية فانواتو، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لنيافة الكاردينال بييترو بارولين، وزير خارجية دولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة.

الكاردينال بارولين (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يُعرب الكرسي الرسولي عن تهانيه للسيد سام كوتيسا على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وأود أن أنقل التحيات القلبية من قداسة البابا فرانسيس إليه وإلى جميع الوفود المشاركة. وهو يؤكد للرئيس قربه وصلواته من أجل عمل الجمعية خلال هذه الدورة على أمل أن تجري في جو من التعاون المثمر، ساعيةً إلى بناء عالم أكثر أخوّة واتحاداً بتحديد السبل الكفيلة بحل المشاكل الخطيرة التي تعاني منها الأسرة البشرية برمتها اليوم.

واستمراراً لنهج من سبقه في منصبه، جدد البابا فرانسيس مؤخرا تقدير الكرسي الرسولي واحترامه للأمم المتحدة بوصفها وسيلة لا غنى عنها لبناء أسرة حقيقية من الشعوب. ويقدّر الكرسي الرسولي الجهود التي تبذلها هذه المؤسسة من أجل ضمان السلم العالمي، واحترام الكرامة الإنسانية، وحماية الأشخاص، ولا سيما الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتجانسة.

وعلى الرغم من إدراك البابا فرانسيس لقدرات بني البشر ومواهبهم، فإنه يلاحظ اليوم أن هناك خطراً يتمثل في انتشار عدم الاكتراث على نطاق واسع. وبقدر ما يتعلق عدم الاكتراث بميدان السياسة، فإنه يؤثر أيضاً على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بما أن جزءاً هاماً من بني البشر لا يتشاطرون فوائد التقدم وهم في واقع الأمر مهمَلُون إلى حد اعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية. وهذه اللامبالاة مرادفة في بعض الأحيان لانعدام المسؤولية.

كما أتذكر كلمات قداسته إلى الأمين العام في بداية آب/أغسطس: ”إنني أتابع بقلب يملؤه الحزن والأسى الأحداث المأساوية في شمال العراق“. لقد كان يفكر في الدموع والمعاناة وصرخات اليأس العميق للمسيحيين والأقليات الدينية الأخرى في تلك الأرض الحبيبة. وفي الرسالة نفسها، جدد البابا نداءه العاجل إلى المجتمع الدولي للعمل على وضع حد للمأساة الإنسانية الجارية. وشجع كذلك جميع الأجهزة المختصة في

الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المسؤولة عن الأمن والسلم والقانون الإنساني وتقديم المساعدة إلى اللاجئين، على أن تواصل ما تبذله من جهود وفقاً لما جاء في الديباجة والمواد ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

ولا بد لي اليوم من أن أكرر المناشدة القلبية لصاحب القداسة وأن أقترح على الجمعية العامة وغيرها من الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة أن تعمّق فهمها للأوقات الصعبة والمعقدة التي نعيشها الآن.

واقترانا بالحالة الخطيرة في شمال العراق وبعض الأجزاء من سوريا، نشهد ظاهرة جديدة تماماً – وجود تنظيم إرهابي يهدد جميع الدول، وهو يتوعّد بحلّها واستبدالها بحكومة عالمية شبه دينية. وللأسف، كما قال قداسة البابا في الآونة الأخيرة، فهناك حتى اليوم من يمارس السلطة على الضمير بالإكراه والقتل، ويقوم بالاضطهاد والإجرام باسم الرب. هذه الأفعال تجلب الضرر لجماعات عرقية ومجتمعات وثقافات قديمة بأسرها. ويجب ألا يغيب عن البال أن هذا النوع من العنف يولَدُ من تجاهل الرب ويزوّر الدين في حد ذاته، بما أن الدين يهدف إلى مصالحة الرجال والنساء مع الرب، وتنوير الضمائر وتنقيتها، وتوضيح أن كل كائن بشري هو صورة للخالق.

وفي عالم الاتصالات العالمية، وجدت هذه الظاهرة الجديدة أتباعاً في العديد من الأماكن ونجحت في اجتذاب الشباب من جميع أنحاء العالم الذين غالباً ما يصابون بخيبة أمل من اللامبالاة الواسعة النطاق وندرة القيم في المجتمعات الغنية. ذلك التحدي، بكل ما فيه من جوانب مأساوية، ينبغي أن يحمل المجتمع الدولي على إيجاد استجابة موحدة، استناداً إلى معايير قانونية راسخة، ورغبة جماعية في التعاون من أجل الصالح العام.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الكرسي الرسولي يرى أن من المفيد تركيز الاهتمام على مجالين رئيسيين. الأول هو معالجة الأصول الثقافية والسياسية للتحديات المعاصرة، مع الاعتراف بالحاجة إلى استراتيجيات مبتكرة للتصدي لتلك المشاكل الدولية التي تؤدّي العوامل الثقافية فيها دوراً أساسياً. والمجال الثاني الذي يتطلب النظر فيه هو مواصلة دراسة فعالية القانون الدولي اليوم، أي نجاح تطبيقه عبر تلك الآليات التي تستخدمها الأمم المتحدة لمنع نشوب الحروب، ووقف المعتدين، وحماية السكان ومساعدة الضحايا.

بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، عندما أفاق العالم على حقيقة شكل جديد من أشكال الإرهاب، بالغت بعض وسائط الإعلام ومراكز الفكر في تبسيط اللحظة المأساوية عن طريق تفسير جميع الحالات الإشكالية اللاحقة بأنها صراع بين الحضارات. وقد تجاهل هذا الرأيُ التجارب العميقة وطويلة الأجل للعلاقات الطيبة بين الثقافات والفئات العرقية والأديان، مفسّراً غيرها من الحالات المعقدة من ذلك المنظور، تلك الحالات مثل قضية الشرق الأوسط والصراعات الأهلية التي تحدث في أماكن أخرى.

فما هي إذن السبل المتاحة لنا؟

أولاً وقبل كل شيء، هناك طريق تشجيع الحوار والتفاهم بين الثقافات، الذي يرد ضمناً في الديباجة والمادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. يجب أن يصبح هذا الطريق هدفاً أكثر وضوحاً من أي وقت مضى للمجتمع الدولي والحكومات إذا كنا ملتزمين حقاً بالسلام في العالم. إن النمو الطبيعي وإثراء الثقافة ثمرة عمل جميع عناصر المجتمع المدني معاً. وتقع على عاتق المنظمات الدولية والدول مهمة تعزيز ودعم تلك المبادرات والحركات بصورة حاسمة وتوفير الإمكانيات المالية اللازمة، وتشجيع الحوار والتفاهم بين الثقافات والأديان والشعوب. فالسلام، في نهاية المطاف، ليس ثمرة تحقيق التوازن بين القوى، ولكنه بالأحرى نتيجة العدل على جميع المستويات، والأهم من ذلك أنه المسؤولية المشتركة للأفراد والمؤسسات المدنية والحكومات.

ومع ذلك، فنحن لا نواجه تحديات الإرهاب والعنف بالانفتاح الثقافي وحده. كما أن لدينا سبيل القانون الدولي الهام.

تقتضي الحالة اليوم فهما واضحا للقانون الدولي، مع إيلاء اهتمام خاص للمسؤولية عن الحماية. من بين سمات ظاهرة الإرهاب الأخيرة أنه يتجاهل وجود الدولة، وفي الواقع، النظام الدولي برمته. لا يهدف الإرهاب إلى إحداث تغيير في الحكومات أو إلحاق الأضرار بالهياكل الاقتصادية أو ببساطة ارتكاب الجرائم العادية فحسب، بل ويسعى إلى السيطرة بشكل مباشر على مناطق داخل دولة أو أكثر وإلى فرض القوانين الخاصة به، التي تختلف عن قوانين الدولة ذات السيادة وتتعارض معها. كما أنه يقوض جميع النظم القانونية القائمة ويرفضها، في محاولة إلى فرض الهيمنة على الضمائر والسيطرة الكاملة على الأشخاص.

إن الطابع العالمي لهذه الظاهرة، التي لا تعرف الحدود، هو بالتحديد السبب في أن إطار القانون الدولي يتيح الطريق الوحيد الذي يصلح للتصدي لهذا التحدي الملح. ويتطلب هذا الواقع أمما متحدة مجددة تتعهد بتعزيز السلام والمحافظة عليه.

وبالنظر إلى أن الأشكال الجديدة من الإرهاب عابرة للحدود الوطنية، فإنها لم تعد تقع ضمن اختصاص قوات الأمن لدولة معينة. يشمل الأمر أقاليم عدة دول. وبالتالي، ستكون ثمة حاجة إلى القوات المشتركة لعدد من الدول لضمان الدفاع عن المواطنين العزل. وحيث أنه لا توجد أي قاعدة قانونية تبرر الاضطلاع بأعمال الشرطة من جانب واحد خارج حدود بلد ما، فلا شك في أن مجال الاختصاص يقع على عاتق مجلس الأمن.

ويود وفد بلدي أن يشير إلى أنه من المشروع والملح وقف العدوان من خلال العمل متعدد الأطراف والاستخدام المتناسب للقوة. إن الكرسي الرسولي، بصفته الهيئة التمثيلية لطائفة دينية على مستوى العالم تشمل مختلف الأمم والثقافات والأعراق، يأمل بإخلاص أن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولية النظر في أفضل الوسائل لوقف كل أعمال العدوان ومنع ارتكاب أخرى جديدة وإلحاق ظلم أكبر.

ومن الأهمية بمكان أن تكون هناك وحدة في العمل من أجل الصالح العام، مع تفادي تبادل استخدام حق النقض. وكما كتب قداسة البابا إلى الأمين العام في ٩ آب/أغسطس،

”إن أبسط إدراك للكرامة البشرية يحتم على المجتمع الدولي، ولا سيما من خلال قواعد القانون الدولي وآلياته، أن يبذل كل ما في وسعه لوقف ومنع وقوع المزيد من العنف المنهجي ضد الأقليات الإثنية والدينية“.

وفي حين أن المبادئ الدستورية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني تنص على مفهوم المسؤولية عن الحماية، فإنها لا تؤيد على وجه التحديد اللجوء إلى السلاح. بل إنها تؤكد مسؤولية المجتمع الدولي برمته، بروح من التضامن، عن مواجهة الجرائم البشعة مثل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والاضطهاد المرتكب بدوافع دينية. ولا يفوتني، اليوم، أن أذكر العديد من المسيحيين والأقليات الإثنية الذين قاسوا في الأشهر القليلة الماضية من أعمال الاضطهاد البشعة والمعاناة في العراق وسوريا.

لقد قررت الجمعية العامة، في قرارها ٦/٦٨، أنها سوف تناقش في الدورة الحالية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ستعتمد لاحقا رسميا في دورتها السبعين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. لقد اختار الرئيس على نحو ملائم الموضوع الرئيسي للدورة الحالية ليكون ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. وفي رسالة موجهة إلى الاجتماع الأخير للرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، طلب قداسة البابا صياغة أهداف مستقبلية من أجل التنمية المستدامة.

”بسخاء وشجاعة، لكي يكون لها تأثير حقيقي على الأسباب الهيكلية للفقر والجوع، وتحقيق نتائج جوهرية بدرجة أكبر في حماية البيئة، وضمان العمل الكريم والمنتج للجميع، وتوفير الحماية الملائمة للأسرة، وهي عنصر أساسي من عناصر التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة. ينطوي ذلك تحديدا على التصدي لجميع أشكال الظلم، ومقاومة اقتصاد الإقصاء وثقافة الإهدار وثقافة الموت“.

وفي هذا الصدد، يرحب الكرسي الرسولي بأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ التي اقترحها فريق الجمعية العامة العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، التي تهدف إلى معالجة الأسباب الهيكلية للفقر عن طريق تعزيز العمل الكريم للجميع. وبالمثل، يقدر الكرسي الرسولي أن الغايات والأهداف، في معظمها، لا تعكس مخاوف السكان الأثرياء فيما يتعلق بالنمو السكاني في البلدان الأكثر فقرا. كما يرحب بأن الغايات والأهداف لا تفرض على الدول الأكثر فقرا أنماط حياة ترتبط عادة بالاقتصادات المتقدمة النمو، والتي تنحو إلى إظهار تجاهل للكرامة الإنسانية.

وكما ذكر آنفا، ترتبط المسؤولية عن الحماية بحالات الاعتداء الشديد على حقوق الإنسان وحالات الازدراء الخطير للقانون الإنساني أو الكوارث الطبيعية الخطيرة. وعلى نحو مماثل، هناك حاجة إلى وضع نص قانوني لحماية الأشخاص من أشكال العدوان الأخرى الأقل وضوحا لكنها خطيرة وحقيقية بنفس القدر. على سبيل المثال، فإن نظاما ماليا تحكمه المضاربة وزيادة الأرباح إلى أقصى حد، أو نظاما يعتبر فيه الأفراد أشياء يمكن الاستغناء عنها في ظل ثقافة الإهدار، يمكن أن يرقى، في ظروف معينة، إلى كونه إهانة للكرامة البشرية. ولذلك، على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء مسؤولية جسيمة وملحة تجاه الفقراء والمستبعدين، على أن يؤخذ في الاعتبار دائما أن العدالة الاجتماعية والاقتصادية شرط أساسي لتحقيق السلام.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

سيحمل كل يوم من أيام الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، بل ودوراتها الأربع المقبلة، حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الذكرى المحزنة والمؤلمة لمأساة الحرب العالمية الأولى اللاإنسانية والتي لا معنى لها – مجزرة رعناء، كما أشار إليها البابا بينيديكت الخامس عشر، مع ملايين الضحايا والدمار الذي يعجز عنه الوصف. وفي إحياء الذكرى المئوية لبدء الصراع، أعرب قداسة البابا فرانسيس عن رغبته في،

”ألا تتكرر أخطاء الماضي، وإدراك دروس التاريخ، وأن تنتصر قضية السلام دائما من خلال الحوار الذي يتسم بسعة الصدر والشجاعة“.

وفي إعراب عن مشاعر قداسة البابا التي هي مشاعري، التي يحدوني وطيد الأمل أن يتشاطرها جميع الحاضرين هنا. وأعرب لجميع أعضاء الجمعية عن أطيب تمنياتي في عملهم. وأنا واثق من أن هذه الدورة لن تدخر جهدا لوضع حد لضجيج الأسلحة الذي تتسم به الصراعات القائمة وأنها ستواصل تعزيز تنمية البشرية جمعاء، ولا سيما الأفقر من بيننا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وليد المعلم، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية.

السيد المعلم (الجمهورية العربية السورية): السيد سام كوتيسا، رئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، يطيب لي أن أهنئكم وبلدكم الصديق، أوغندا، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحالية، وأن أتمنى لكم النجاح والتوفيق في قيادة أعمال هذه الدورة، بما يعزز دور رئيس

الجمعية العامة الهام والمحايد. ونشكر سلفكم، السيد جون آش، على رئاسته في الدورة الماضية.

أحداث كثيرة وتحولات كبيرة حصلت منذ أن وقفت هنا في العام الماضي (انظر A/68/PV.21)، فاجأت العديد من الدول الموجودة معنا هنا، لكنها لم تفاجئنا لأننا، وعلى مدى ثلاث سنوات ونصف، كنّا نحذّر ونعيد ونكرر كي لا نصل إلى ما وصلنا إليه الآن. ودار الحديث من على هذا المنبر حول الأزمات الاقتصادية والسياسية التي كنا ننتظر من المجتمع الدولي حلا واضحا لها، وربما الحديث الآن عن ذلك لم يعد أولوية.

إن ما نشهده منذ شهور أخطر بكثير من كل الأزمات السياسية والاقتصادية التي مرّت على العالم. فلقد تحدثنا في أكثر من مناسبة وعلى أكثر من منبر دولي عن خطورة الإرهاب الذي يضرب سوريا، وعن أن هذا الإرهاب لن يبقى داخل حدود بلدي لأنه لا حدود له. فهذ الفكر المتطرف لا يعرف سوى نفسه، ولا يعترف إلاّ بالذبح والقتل والتنكيل. وها أنتم اليوم، أيها السيدات والسادة، تشاهدون ما يقوم به تنظيم داعش، التنظيم الأخطر في العالم على الإطلاق من حيث التمويل والوحشية، وما يفعله بالسوريين والعراقيين من كل الأطياف والأديان. يسبي النساء ويغتصبهن ويبيعهن في سوق النخاسة. يقطع الرؤوس والأعضاء. يعلّم الأطفال الذبح والقتل، فضلا عن تدمير معالم الحضارة والتاريخ والرموز الإسلامية والمسيحية.

إن كل ذلك يحدث أمام أعين العالم وتحت نظر الدول التي طالما قالت إنها تحارب الإرهاب، بل أن بعضها قد ذاق ويلاته بنفسه. ومن هنا أقف لأقول، ألم يحن الوقت لأن نقف جميعا وقفة واحدة في وجه هذا التمدد للفكر التكفيري الإرهابي في العالم؟ ألم تحن ساعة الحقيقة لنعترف جميعا بأن تنظيم داعش وغيره كجبهة النصرة وبقية أذرع القاعدة لن يتوقف عند حدود سوريا والعراق، بل سيمتد إلى كل بقعة يمكنه أن يصل إليها ابتداء من أوروبا وأمريكا؟ ألا يجب أن نتعظ مما جرى في السنوات السابقة ونجمع الجهود الدولية كاملة للوقوف في وجهه، كما جمع هذا التنظيم التكفيريين من كل أصقاع الأرض وأتى بهم إلى بقعة واحدة ليدرّب ويسلّح ويعيد نشر أفكاره وإرهابه عبرهم من حيث أتوا؟

قد يقول قائل الآن إن قرارا دوليا قد صدر مؤخرا بالإجماع وتحت الفصل السابع للحيلولة دون تمدد هذا التنظيم وغيره، وللقضاء عليه. نعم، أن تصل متأخرا خير من ألاّ تصل أبدا. هذا القرار الدولي الذي اتخذ في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ جاء متأخرا جدا. لكن هل الجميع جاد وحازم في تنفيذه؟ فمنذ اتخاذه، لم نلمس أي تحرك جدي لتطبيقه، ولم نلمس أي شعور حقيقي بالخطر والعمل على أساسه من قبل أي دولة إقليمية كانت وما زالت تقدم كل أشكال الدعم لهذه التنظيمات الإرهابية. بل أن ما رأيناه من الادارة الأمريكية من ازدواجية للمعايير وتحالفات لتحقيق أجندات سياسية، خاصة من خلال تقديم دعم بالسلاح والمال والتدريب لمجموعات يسمونها معتدلة، إنما يشكل وصفة لزيادة العنف والإرهاب وسفك دماء السوريين وإطالة أمد الأزمة السورية ونسف الحل السياسي من جذوره، وأرضا خصبة لتنامي هذه المجموعات الإرهابية التي ترتكب أبشع الجرائم على الأرض السورية، مما يتطلب منا جميعا جدية في التصدي لهذا الإرهاب، والقضاء عليه قولا وفعلا ليعود الأمن والاستقرار إلى سوريا والمنطقة. والنساء السبايا ينظرن إلينا اليوم لرؤية ماذا سنفعل لهن ولأخواتهن وأبنائهن. إن أبناء وبنات الضحايا الذين قطعت رؤوسهم على يد داعش يرقبون تحركاتنا وما الذي سنقوم به أمام هذه الفظائع التي ترتكب يوميا من قبل هذا التنظيم وتنظيم جبهة النصرة وغيرهما.

إن مكافحة الإرهاب لا تتم عبر القرارات الدولية غير المنفذّة. فالنوايا هنا لم يعد لها مكان. ومكافحة الإرهاب تتم

بتطبيق القرارات فعلا، عبر الضربات العسكرية بالتأكيد. ولكن الأهم أيضا هو وقف الدول التي تسلّح هذه الجماعات الإرهابية، وتدعمها، وتدرّبها، وتموّلها، وتمرّبها. لهذا، علينا أيضا أن نجفف منابع الإرهاب. وإن ضرَبنا الإرهاب عسكريا وبقيت تلك الدول تفعل ما تفعله، فهذا يشكل دوامة لن يخرج المجتمع الدولي منها لعقود.

ويجب أن تتزامن الضربات العسكرية مع تطبيق قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، الذي اتخذ في ٢٤ أيلول/سبتمبر تحت الفصل السابع، والضغط على الدول التي تدعم هذا التنظيم بكل شيء، وهي دول باتت معروفة لكم جميعا. والأهم تلك الدول التي صدّرت ولا تزال تصدّر هذا الفكر المتشدد والتكفيري الخطير على الأمن والسلم الدوليين. فداعش فكرة تحولت إلى تنظيم يُدعَم ويُسلَّح ويُدرَّب ويُطلَق كالوحش المستميت ضد سوريا والعراق ولبنان.

فلنوقف هذا الفكر ومصدّريه ولنضغط بالتوازي على الدول التي باتت أعضاء في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، حتى توقف دعمها للجماعات الإرهابية المسلحة. عندها تصبح محاربة الإرهاب عسكريا عملية ناجعة، أمّا غير ذلك، فوجودنا هنا لن يكون على مستوى دموع السبايا والنساء والأطفال من ضحايا داعش، وجبهة النصرة وغيرهما.

إن الجمهورية العربية السورية، إذ تعلن مرة أخرى أنها مع أي جهد دولي يصب في محاربة الإرهاب ومكافحته، تشدد على وجوب أن يتم ذلك مع الحفاظ الكامل على حياة المدنيين، وتحت السيادة الوطنية، ووفقا للمواثيق الدولية. وتشكر في الوقت ذاته كل الدول التي وقفت موقفا حازما، ورفضت أي مساس بسيادة الدول الأخرى، واحترمت القرارات الدولية.

لقد آن الأوان لكي نتكاتف جميعا ضد هذا الإرهاب. فالخطر محدق بالجميع، وليست هناك دولة في منأى عنه. وبلدي كما كان وسيبقى ثابتا على موقفه الذي أعلن عنه منذ ثمانينات القرن الماضي حول مكافحة الإرهاب قبل أن يتفشى كما يحصل الآن.

نحن في سورية نحترم كلمتنا، ونفي بوعودنا ومواثيقنا. هذا ما عبّرنا عنه في أكثر من مجال، وتحديدا منذ بدء الأزمة في سوريا.

لقد وافقت سوريا دون شروط على حضور مؤتمر جنيف ٢، وشاركت بفكر وعقل منفتحين، رغم قناعتنا بأن الحل هو سوري – سوري، وعلى الأرض السورية. ومع ذلك، وإعلانا منا عن حسن النوايا، وحقنا لدماء السوريين، ذهبنا إلى جنيف فوجدنا وفدا لا يفاوض باسم السوريين. فهو أصلا لا انعكاس له على الأرض في سوريا، ولا شعبية، ولا شرعية له لدى الشعب السوري. وفد يفاوض الحكومة وفق ما يريده سادته في الغرب، يرفض نبذ الارهاب، أو الوقوف في وجهه، ويرفض احترام سيادة سوريا ووحدة ترابها، ويرفض حتى قولا وقف الجماعات الإرهابية لإرهابها. ونحن نعلم أنه لا يمكنه الضغط على أحد، لا جماعات مسلحة ولا أي فصيل سوري على الأرض.

ذهبنا إلى جنيف بأولوية أساسها مكافحة الإرهاب، لأننا كنا نرى وما زلنا نرى أنه لا يمكن البدء بأي حل سياسي بينما الإرهاب يضرب الأرض السورية. هناك من وقف في جنيف ضدنا في هذه الأولوية، على الرغم من أنها وردت بشكل أساسي في بداية بنود إعلان جنيف، وبقي وفد ما يسمى الائتلاف رافضا لأي نقطة تمس الارهاب أو تنبذه.

وها هو الآن المجتمع الدولي بأسره قد تبنّى نظريتنا بأن مكافحة الارهاب أولوية الاولويات، ولا يمكن فعل شيء، أي شيء، طالما أن الإرهاب يضرب بوحشية كل من يراه أمامه، وطالما أن هذا الارهاب سيعود إلى الدول التي أتى أفراده منها. ومرة أخرى نجدد القول إننا جاهزون بل ونسعى للحل السياسي في سوريا، ولإجراء الحوار مع كل الوطنيين الشرفاء المعارضين للإرهاب في سوريا، وبين السوريين أنفسهم، وعلى الأرض السورية.

إن الانتخابات الرئاسية التي جرت على مرأى ومسمع العالم وضعت الجميع أمام هذا الاستحقاق، فكانت إرادة السوريين فوق كل صوت حاول التشويش عليها منذ ثلاث سنوات ونيّف. فلقد خرج السوريون داخل سوريا وخارجها يقولون كلمتهم ويُسمعون صوتهم للكون.

والآن، وبعد الانتخابات الرئاسية نقول للعالم، إن من يريد حلا سياسيا في سوريا ويتطلع إليه عليه أولا أن يحترم إرادة السوريين التي أعلنوها صريحة واضحة قوية عالية. فاختاروا رئيسهم في انتخابات تعددية لأول مرة في تاريخ سوريا الحديث، مع مواكبة دولية من دول عدة، شهدت بنزاهة هذه الانتخابات وشفافيتها، وإقبال الناس عليها بكثافة.

ومن هنا أقول إن الشعب السوري أختار، والذي يريد الحديث باسم الشعب يجب أن يكون ممثلا للشعب أولا، ومحترما لإرادته وقراراته ثانيا. وأي حوار يجب أن يكون وفق أسس تراعي احترام إرادة الشعب السوري وقراره. وعليه، نحن منفتحون للحل السياسي في سوريا، مع معارضة حقيقية تنشد الخير والاستقرار والأمان لسوريا، لا ترتهن للخارج ولا تنطق بلسانه. معارضة لها انعكاسها على الأرض السورية، ولها جذور في الداخل السوري، لا في الفنادق والعواصم الغربية. معارضة وطنية تضع في أولوياتها مكافحة الإرهاب، وتشجع المصالحات المحلية الجارية، تمهيدا لإنجاح الحل السياسي.

ومع استمرار الهجمات الإرهابية في سوريا، تزايدت الاحتياجات الإنسانية في العديد من المجالات الأساسية، وأدت العقوبات اللاإنسانية التي فرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة إلى تفاقم الأوضاع المعيشية للمدنيين السوريين، في الوقت الذي تقوم فيه حكومة بلدي بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في المجال الإنساني، وفي إطار خطط الاستجابة المتفق عليها مع الحكومة السورية، بالعمل على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وخاصة الذين اضطرتهم الأعمال الإرهابية إلى ترك بيوتهم والنزوح عنها، ولجوء الكثيرين منهم إلى بعض دول الجوار، التي منها ما وضع بعض هؤلاء المواطنين في معسكرات للتدريب على السلاح، أو في ما يشبه أماكن الاعتقال. وإنني أؤكد من على هذا المنبر أن الدولة السورية تضمن لمن يرغب من هؤلاء المواطنين عودة آمنة وحياة كريمة بعيدا عما يعانيه في هذه المخيمات من أوضاع لاإنسانية. وفي الوقت ذاته، فإن سوريا مستمرة في بذل أقصى الجهود لإيصال مساعدات المنظمات الدولية الانسانية إلى جميع المواطنين السوريين دون تمييز، أينما كانوا وفي إطار السيادة الوطنية.

إن الجمهورية العربية السورية تؤكد تمسكها باستعادة الجولان السوري المحتل كاملا حتى خط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ورفضها لجميع الإجراءات التي اتخذها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لتغيير معالمه الطبيعية والجغرافية والديمغرافية، في انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرارين ٤٩٧ (١٩٨١) و ٤٦٥ (١٩٨٠). كما تؤكد أن قضية فلسطين هي القضية المركزية للشعب السوري الذي يدعم الحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وخاصة حقه في العودة، وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس.

لقد قبلت سورية في أيلول/سبتمبر الماضي مبادرة رئيس روسيا الاتحادية، فلاديمير بوتين، وانضمت إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، إيمانا منها بالسعي إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، ولكي تثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية.

إن سوريا وفت بالتزاماتها الناتجة عن انضمامها إلى الاتفاقية.

وأنجزت رغم الظروف القاسية التزاماتها، ولولا التعاون السوري مع البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية

والأمم المتحدة، لما تم إنجاز مهام هذه البعثة، والتي عبرت رئيستها السيدة سيغريد كاغ عن سعادتها وامتنانها للتعاون المثمر والبناء للحكومة السورية مما أدى إلى إنجاز عمل غير مسبوق.

إن سوريا ملتزمة بتنفيذ أحكام الاتفاقية كاملة وفي إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كدولة طرف في هذه الاتفاقية. ويبقى السؤال الكبير هل سيلتزم من يمد الإرهابيين بهذا النوع من السلاح وغيره بالتوقف عن ذلك والالتزام بالقانون الدولي ولا سيما اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب.

تؤكد سوريا أن إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل غير قابل للتحقق، ما لم تنضم إسرائيل القوة النووية العسكرية الوحيدة في المنطقة إلى كافة معاهدات حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبذات الوقت تؤكد على حق جميع الدول في حيازة التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية.

إن فرض إجراءات اقتصادية أحادية غير أخلاقية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يتناقض مع قواعد القانون الدولي ومبادئ التجارة الحرة. ومن هذا المنطلق، فإننا ندعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عقود، كما نجدد الدعوة إلى رفع ووقف كافة الإجراءات القسرية الأحادية المفروضة على سوريا وشعوب دول أخرى مثل إيران، وجمهورية كوريا الديمقراطية، وفنزويلا وبيلاروسيا.

ختاما، نتطلع إلى أن تتمكن الأمم المتحدة من تحقيق طموحات شعوبنا في العيش الكريم والتنمية والاكتفاء الذاتي، بعيدا عن كافة أشكال الإرهاب والتوتر والمواجهة تنفيذا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ولا سيما الحفاظ على سيادة الدول والمساواة بينها في الحقوق والواجبات، وأن تكون الأولوية للعمل على تضافر جهود المجتمع الدولي لمكافحة إرهاب داعش والنصرة وغيرها من أذرع القاعدة وتجفيف منابعها ليعم الأمن والاستقرار منطقتنا والعالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ثونغلون سيسوليث، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد سيسوليث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم باللغة اللاوية؛ قدم الوفد النص بالإنكليزية): نيابة عن حكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، أود أن أتقدم بخالص التهنئة لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في الاضطلاع بواجباتكم. كما أود أن أشيد بصدق بسعادة السيد جون آش لاضطلاعه بنجاح بعمله رئيسا للجمعية في دورتها الثامنة والستين.

وأمامنا ما يزيد قليلا عن ٤٥٠ يوما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبينما أحرزت العديد من البلدان إنجازات كبيرة وستحقق الأهداف الإنمائية للألفية، شهدت بلدان أخرى، مثل أقل البلدان نموا، تقدما بطيئا وواجهت مختلف التحديات في تحقيق جميع الأهداف الإنمائية ضمن الإطار الزمني المحدد لذلك. وعلاوة على ذلك، فإن الحالات المعقدة على الصعيدين الإقليمي والدولي، مثل النزاعات المسلحة والاضطرابات السياسية، والأوبئة والتدهور البيئي، من بين أمور أخرى، قد أدت حتما إلى المزيد من العقبات أمام جهود تلك البلدان لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي ذلك الصدد، استنادا إلى التجارب السابقة، من الواضح أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي بلد لا يمكن أن تنجح إلا في بيئة مواتية ودائمة وآمنة. ولا يمكن أن نوظف كل الجهود ونستفيد من كل الإمكانات والموارد المتاحة في البلد إلا في ظل تلك الظروف لتحقيق التنمية بأكثر الطرق فعالية واستدامة.

وخلال وجود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الذي دام ٣٩ عاما، منذ انتهاء الحرب، بذلت كل ما بوسعها من جهود لتحقيق التنمية الوطنية، بدءا من فترة تضميد جراح الحرب إلى عصر صياغة وتنفيذ خطتها الخمسية السابعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، استنادا إلى سياسة التجديد التي وضعها حزب لاو الثوري الشعبي. والإنجازات التي تحققت في كل فترة هي نتائج الدروس المستفادة من خلال أنشطة التنمية المنفذة وبالتكيف مع ظروف معينة داخل البلد ومع البيئة الخارجية.

والدروس المستفادة من البلدان الصديقة، القريبة والبعيدة على السواء، هي أصول قيمة. لذا نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لجميع البلدان الصديقة لتبادل معارفها وخبراتها، بما في ذلك النجاحات والإخفاقات، مع جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الصغيرة والناشئة، في كل فترة.

وقد أظهر استعراض منتصف المدة لتنفيذ الخطة الخمسية السابعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد حققت إنجازات ملحوظة في العديد من المجالات، وخاصة في الحفاظ على وتيرة ثابتة للنمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والنظام الاجتماعي، وبالتالي كفالة أن يتمتع شعب لاو من جميع الفئات العرقية بحقوقه المشروعة وبالحرية وأن يشارك بفعالية في التنمية الوطنية. ووضع ذلك أساسا متينا للبلد للمضي قدما نحو تحقيق الهدف النهائي المتمثل في رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠. ولم نتمكن من تحقيق الإنجازات حتى الآن بسبب الجهود الوطنية فحسب، بل من خلال الدعم والتعاون الذي أبدته البلدان الصديقة والشركاء في التنمية، بما في ذلك المنظمات الدولية، وخاصة منظومة الأمم المتحدة.

بيد أنجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأثرت أيضا بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في السنوات الأخيرة. وأدى ذلك إلى وجود عقبات كبرى عرقلت التنمية الاقتصادية الوطنية وتنفيذ أهداف إنمائية مختلفة. وفي ذلك الصدد، اتخذت حكومة لاو تدابير حسنة التوقيت لتحقيق استقرار اقتصادها الكلي، بهدف تعزيز النمو المستدام في السنوات المقبلة.

إضافة إلى ذلك، بوصفنا بلدا غير ساحلي ومن أقل البلدان نموا، لا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ضعيفة. ولا تزال تواجه العديد من التحديات، وخاصة في تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك خفض حالات سوء التغذية بين الأطفال، وضمان المساواة بين الجنسين في التعليم والحد من وفيات الأطفال والأمهات.

والحد من تأثير الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات المتخلفة من الحروب يظل تحديا قائما.

ومراعاة لأهمية تناول تلك المسألة، اعتمدت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هدفا إنمائيا للألفية ذا صبغة محلية بشأن التصدي لآثار الذخائر غير المنفجرة، بوصفه الهدف التاسع من الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيد الوطني.

والحد من آثار الذخائر غير المنفجرة لا يزال عبئا ومهمة ضخمة بالنسبة للبلد، كما أنه يعوق التنمية الوطنية والقضاء على الفقر. وفي ذلك الصدد، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي أحد البلدان التي شرعت في عملية صياغة اتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية. ويكتسي التنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية أوسلو أهمية كبيرة، لأن ذلك سيؤدي إلى حظر شامل لاستخدام الذخائر العنقودية أو إنتاجها أو نقلها.

وفي ذلك الصدد، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تهانئنا إلى سانت كيتس ونيفس، وبليز، وجمهورية الكونغو الديمقراطية على التصديق على اتفاقية أوسلو، ليصل بذلك عدد الدول التي صدقت على الاتفاقية إلى ٨٦ دولة. ويحدونا الأمل في أن تنظر البلدان الأخرى في أن تصبح أطرافا في الاتفاقية.

وتتشاطر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية القلق المشترك إزاء تصاعد النزاعات المسلحة في أنحاء مختلفة من العالم، الأمر الذي يشكل المزيد من الأخطار الكبيرة التي تهدد المجتمع الدولي. ونحث جميع الأطراف المعنية على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تتسبب في خسائر في الأرواح أو الممتلكات. ولايسعنا كفالة الثقة المتبادلة إلا من خلال تسوية تلك النزاعات بالوسائل السلمية. يؤدي الاستياء والعداء إزاء بعضنا البعض إلى تصاعد العنف واستخدام القوة، مما يؤدي إلى خسائر في الأرواح والممتلكات، والألم والمعاناة للأبرياء.

وإضافة إلى ذلك، تشاطر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية القلق الشديد إزاء تصاعد حدة النزاع في فلسطين، الأمر الذي أدى إلى خسائر في الأرواح الفلسطينية. ولذلك، نحث على إيجاد حل سلمي لقضية فلسطين.

في عصر الترابط هذا، فإن التعاون والمشاركة عنصران أساسيان للتعايش السلمي والقائم على المنفعة المتبادلة. وفرض العزلة وإنفاذ تدابير الجزاءات المفروضة على أي بلد قد لا يعود بالفائدة على المجتمع الدولي. بل على العكس من ذلك، فقد يسبب الخسائر للجميع، ويؤدي إلى زيادة العداء. وبالمثل، الحصار أحادي الجانب المفروض على جمهورية كوبا، وهي دولة ذات سيادة – منذ عقود كثيرة كان له أثر كبير على حياة الشعب الكوبي المحب للسلام. لذا، حان الوقت لرفع الحصار.

في هذه البيئة العالمية المعقدة والصعبة،، بذلت منظمة الأمم المتحدة، المنظمة العالمية الوحيدة، تحت قيادة الأمين العام بان كي مون، جهودا حثيثة للبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة المسائل الدولية، وتعزيز التعاون من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وصون السلام والاستقرار والأمن في العالم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام على مبادراته المختلفة في تناول المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تنظيم مؤتمر قمة المناخ، الذي اختتم مؤخرا بنجاح.

بيد أنه في ظل ظروف معقدة لا يمكن التنبؤ بها، ينبغي للأمم المتحدة أن تعزز نفسها من خلال إصلاح الهيئات المختلفة حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها والوفاء بالتزاماتها بمزيد من الفعالية. ويأمل المجتمع الدولي في رؤية المزيد من التقدم الملموس في السنة المقبلة بشأن إصلاح الأمم المتحدة، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء المنظمة.

ورابطة أمم جنوب شرق آسيا منظمة إقليمية شهدت نموا سريعا، وجميع الآليات التي أطلقتها رابطة أمم جنوب شرق آسيا تؤتي نتائج مثمرة. ولذلك نحن مقتنعون أن إقامة جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٥ سيكون ناجحا، الأمر الذي سيحول رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى سوق واحد وقاعدة إنتاج مع زيادة القدرة التنافسية، مما سيعزز التجارة والاستثمار في المنطقة، وبين رابطة أمم جنوب شرق آسيا وشركائها الخارجيين. وتعكف رابطة أمم جنوب شرق آسيا الآن بجدية على تحديد رؤية جماعة الرابطة لما بعد عام ٢٠١٥، تهدف إلى تعزيز وكفالة وحدة رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي الوقت نفسه تعزيز السلام والأمن في المنطقة وفي العالم أجمع. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يواصل المجتمع الدولي دعم تنفيذ رؤية جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا لما بعد عام ٢٠١٥، ورئاسة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا عام ٢٠١٦، بعد أن تصبح رابطة أمم جنوب شرق آسيا جماعة.

والبلدان النامية غير الساحلية هي إحدى مجموعات البلدان التي تواجه حالات خاصة يدركها المجتمع الدولي. بعد ١٠ سنوات من تنفيذ برنامج عمل ألماتي بشأن التصدي للمشاكل المحددة وتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، لوحظ أن العديد من الأهداف لم تتحقق، وبالتالي لا تزال تلك البلدان تواجه التحديات الهائلة والتهميش في العديد من المجالات.

أكثر من نصف البلدان النامية غير الساحلية هي أيضا من أقل البلدان نموا. وفي ذلك السياق، يكتسي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في فيينا، أهمية بالغة للبلدان النامية غير الساحلية، إذ سيقوم بإجراء استعراض العشر سنوات لتنفيذ برنامج عمل ألماتي، واعتماد برنامج عمل جديد للعقد المقبل. وفي ذلك الصدد، نود أن ندعو جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك بلدان المرور العابر والشركاء الإنمائيين، إلى المشاركة بنشاط في المؤتمر وذلك بهدف ضمان أن تكلل أعماله بالنجاح. كما ندعو المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذ برنامج العمل الجديد من أجل مساعدة تلك البلدان في التغلب على مشاكلها وتحدياتها الخاصة، وتحقيق التنمية المستدامة.

ويصادف عام ٢٠١٥ الذكرى السنوية السبعين لتأسيس الأمم المتحدة. ونأمل ألا يدخر المجتمع الدولي جهدا لإقامة عالم يسوده السلام والأمن والرخاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، وزير خارجية مملكة البحرين.

الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة (البحرين): السيد الرئيس، يطيب لي في مستهلِّ كلمتي أن أتقدَّم إليكم، ومن خلالكم إلى بلدكم الصديق، جمهورية أوغندا، بالتهنئة الحارة على انتخابكم رئيساً للدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، متمنياً لكم التوفيق والنجاح في هذه المهمة النبيلة المُناطة بكم، مؤكداً دعم مملكة البحرين لطرحكم الهادف حول العمل على بلورة وتبني خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والتي لا شكَّ في أنها ستضيف إلى ما تحقق من الأهداف الإنمائية للألفية لما فيه خير الشعوب قاطبة.

ولا يفوتني أن أشيد بجهود سلفكم، سعادة السفير جون آش، على حُسْن إدارته للدورة الثامنة والستين وعلى الجهود المتميزة التي بذلها لإنجاح أعمالها.

كما نقدِّر عالياً جهود معالي السيد بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة، من أجل تدعيم وتعزيز دور المنظمة الدولية وتحقيق أهدافها في جميع المجالات. وأُشيد بالتقرير الذي قدَّمه لهذه الدورة عن أعمال المنظمة (A/69/1)، والذي يوضح المسؤولية الكبيرة المُلقاة على عاتقها، ولإيجاد مناخ ملائم وحلول مناسبة للمشكلات والتحديات التي نواجهها جميعاً.

لقد جاءت كلمة الأمين العام الاستهلالية في بداية المناقشة العامة (انظرA/69/PV.6) موضحة جملة من التحديات، من بينها تغيُّر المناخ، وانتشار الأمراض، وبخاصة وباء إيبولا في غرب أفريقيا، وتفاقم مشكلات اللاجئين، وانتشار التطرف، وسياسات الإقصاء والعنف وانتهاك حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة، ومشاكل الصحة والتعليم والأمن الغذائي.

إنَّ بلادي تؤيد دعوة الأمين العام إلى ضرورة التوصُّل إلى اتفاقية عالمية حول المناخ في مؤتمرَي ليما وباريس القادمين، مؤكدين على أهمية دعم الصندوق الأخضر للمناخ، الذي من أهدافه تخفيف آثار تغيُّر المناخ.

إنني أشعر بالفخر والاعتزاز للجهود الكبيرة التي بذلتها مملكة البحرين والإنجازات العظيمة التي حققتها رغم التحديات الكثيرة وحالة عدم الاستقرار والاضطراب التي تمرُّ بها المنطقة. وسوف نواصل هذه المسيرة لنحافظ على مكانة البحرين المصنَّفة في قائمة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً، وهي المكانة التي حققتها بعمل جادٍّ ومتواصل ولا تزال مستمرة فيه، وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التنمية البشرية لعام ٢٠١٤ – والذي يعتمد على عدة معايير إحصائية موضوعية، أهمها الرعاية الصحية، التعليم ومستوى الدخل وعدم التمييز ضد المرأة. غير أن تلك الأهداف لم تكن غاية في ذاتها. فالغاية الأولى هي تحقيق رفاهية المواطن البحريني، بل رعاية كل من يعيش على أرض المملكة كواحة أمن وتعايش دون تفرقة أو تمييز.

ويسعدني أن أشير إلى منح جائزة منظمة التعايش بين الأديان لسيدي، حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدَّى، حفظه الله ورعاه، تقديراً لإسهامات جلالته الكبيرة في مجال الحوار بين الحضارات والثقافات، وإلى المؤتمر الرابع عشر للحضارات في خدمة الإنسانية، الذي عُقِد في المنامة في مطلع أيار/مايو، برعاية كريمة من لدن جلالة عاهل البلاد المفدَّى، وبمشاركة الأمم المتحدة ونخبة من المفكرين والعلماء وأصحاب الرأي، وصدر عنه إعلان البحرين الذي أودعناه في الأمم المتحدة كوثيقة من وثائق المنظمة (A/68/959، المُرفق).

وأشير أيضا إلى مبادرة جلالته بالدعوة لإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان، والتي وافقت جامعة الدول العربية عليها وأقرَّت نظامها الأساسي. كما أود أن أنوِّه بتدشين تقرير ”حوكمة المياه في المنطقة العربية“ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والذي دعا إلى اعتماد استراتيجية عربية موحَّدة للمياه.

لقد حرصت مملكة البحرين على أن تكون بلداً فاعلاً ضمن منظومة الأمم المتحدة، وخاصة في العمل من أجل التطوير والإصلاح بأسلوب تدريجي وثابت، معتمدة على النهج الإصلاحي والتحديثي لجلالة ملك البلاد، حفظه الله، القائم على الرؤية الاستراتيجية والقواسم المشتركة بين الجميع والحوار المتواصل المفتوح وتبادل الرأي الوطني الحرّ، بما أسهم في التحقيق المبكّر للأهداف الإنمائية للألفية التي حدَّدتها الأمم المتحدة، والاستعداد للاستراتيجيات والخطط المرسومة لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك من خلال العمل المتواصل وبنفس العزيمة والإصرار والنية الصادقة والتخطيط الشامل، بغية تعزيز التقدُّم المنتظم والمستمر، بما يحقق مصلحة المواطنين والمقيمين على حدٍّ سواء.

إنَّ المنطقة التي نعيش فيها تمرُّ اليوم بمرحلة بالغة الصعوبة، إن لم تكن الأصعب في تاريخها الحديث – حيث تسودها حالة من عدم الاستقرار والفوضى والتوتر والإرهاب الدموي والوحشي، الذي لم يسبق له مثيل في وقتنا المعاصر، وساهمت في ظهوره عدة عوامل وتحديات يتمثل أبرزها في التالي:

التحدي الأول هو الظهور المتزايد للجماعات الإرهابية الذي أخذ أبعاداً مختلفة في عالميته وانتماءاته، واستشرى في منطقتنا بصورة أكثر وحشية وضراوة. فأصبحت تلك الجماعات لا تستهدف حياة الأفراد فحسب، بل زادت أيضاً في ممارساتها اللاإنسانية من القتل الجماعي وقطع الرؤوس علانية واضطهاد الأقليات العرقية والدينية وتشريدهم وهدم موروثهم الحضاري والثقافي، وسلب ممتلكاتهم وحرياتهم الدينية، والهجوم على مدن بأسرها وإعلان الحرب على دول ذات سيادة في المحيط الإقليمي والدولي، غير مكترثة بتعاليم دين أو فطرة إنسانية سليمة، تعايشت فيها وعليها الحضارات الإنسانية عبْر العصور، ومنها حضارتنا العربية الإسلامية، على أسس من قيم التسامح والمساواة والاعتدال والحفاظ على التراث المتنوع. ثمّ تأتي تلك الجماعات الإرهابية الطائفية، كالقاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وحزب الله الإرهابي وامتداداته ونظائره، عن طريق تجنيد المقاتلين من الشرق والغرب، للقيام بأعمال إرهابية شنيعة، يُقتَل فيها الكبير والصغير وتُسبى النساء وتُهجَّر العوائل وتُنتهَك الحرمات بهدف تقويض الأمن وإشاعة الفوضى وإسقاط الدول.

وعليه، فإنَّ التصدي للجماعات الإرهابية يستوجب منّا العمل معاً في ثلاثة محاور رئيسية. أولها المحور الأمني والعسكري، حيث تفاقم خطر تلك الجماعات الإرهابية بحصولها على أسلحة ثقيلة، استطاعت من خلالها الاستيلاء على مدن بأكملها وتمركزت فيها فأصبحت ملاذاً لها لانطلاق عملياتها الإرهابية التي تهدد استقرار وأمن منطقتنا.

ومن هنا، انطلقت مسؤولياتنا المشتركة مع الدول الشقيقة والحليفة للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي حيث ساهم سلاحنا الجوي، بالتعاون مع تلك الدول، في استهداف بعض مواقع هذا التنظيم. وإنَّ المملكة ترحب بقرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤)، المتخذ في ٢٤ أيلول/سبتمبر، والذي ركَّز على تجنيد المقاتلين الأجانب. وفي هذا السياق، نؤكد مواصلتنا للمراقبة الدقيقة للحدود والمنافذ ومنع اتصال مواطني المملكة بالجماعات الإرهابية أو الانضمام إليها واعتقال كل من يثبت انتماؤه إلى أيٍّ منها فور عودته إلى البلاد وإحالته إلى القضاء.

أمّا المحور الثاني فهو محاربة الفكر الأيديولوجي الذي يُحرِّف الفطرة الإنسانية عن جوهرها ويشوِّه تعاليم الدين الإسلامي الحنيف ويسيء إلى مبادئه. وهنا تكمن أهمية دور رجال الدين والعلماء المسلمين في التصدي لهذا الفكر الضال. وإننا ندعو المراكز والمؤسسات الدينية الإسلامية وعلماء المسلمين في شتى أنحاء العالم إلى مواصلة نبذ وتجريم تلك الأفكار التي لا تتصل بجوهر الدين الإسلامي بأي صلة، مثمِّنين دورهم الريادي في هذا المجال وضرورة الوقوف صفّاً واحداً ضد أفكار تلك الجماعات الإرهابية.

أما المحور الثالث هو المحور المالي الذي يُعتبَر الشريان المغذِّي لتلك الجماعات الإرهابية، بما يمكِّنها من شراء السلاح والذمم وإغراء بعض الشباب من أصحاب النفوس الضعيفة.

وعلى هذا الأساس، أعلنت مملكة البحرين نيَّتها استضافة مؤتمر دولي رفيع المستوى خلال الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني/نوفمبر القادم، سيُخصَّص لبحث تمويل الإرهاب وسبُل مكافحته وتجفيف منابعه، إيماناً منها بأنَّ إيقاف تمويل الجماعات الإرهابية هو نصف المعركة لهزيمتها والقضاء عليها.

أما التحدي الثاني الذي يهدد أمننا واستقرار منطقتنا فيتمثَّل في الأطماع السياسية، والسعي نحو الهيمنة وبسط النفوذ، وعدم احترام سيادة الدول والتدخل في شؤونها الداخلية، الذي عانته من جميع دول المنطقة دون استثناء، عن طريق تصدير ثورات الفتنة والفوضى، وتدريب الإرهابيين، ممَّا يُعَدُّ انتهاكاً للقوانين الدولية وخرقاً لمبادئ الأمم المتحدة، ويعبِّر عن فكر أيديولوجي تجاوزه العصر في بُعده السياسي، أو في تحدِّيه للقيم والمبادئ التي كرَّستها المواثيق الدولية المتعددة.

واستخدام الوسائل الإعلامية، وبخاصة القنوات الفضائية ووسائل التواصل الاجتماعي التي تُستغَلُّ لتشويه الحقائق وإثارة القلاقل في دول المنطقة، يمثِّل أحد وجوه هذا التدخل. وإننا ندين هذه الممارسات غير الشرعية وغير القانونية التي تتعارض مع المبادئ والقيم الدولية.

وتهمُّنا الإشارة هنا إلى ما تتعرض له الجمهورية اليمنية الشقيقة، التي ما أن تتقدَّم خطوة نحو الاستقرار، حتى تنطلق الجماعات الإرهابية المرتبطة خارجياً نحو أهدافها الإجرامية لزعزعة الأمن والاستقرار فيها. وتؤكِّد مملكة البحرين دعمها لفخامة الرئيس عبد ربّه منصور هادي، وللجهود الكبيرة التي يبذلها لإنجاح التوافق الوطني الذي تمَّ التوصل إليه عبْر حوار وطني شامل، شاركت فيه مختلف أطراف المجتمع اليمني، وساهمت في إرساء دعائمه المبادرة الخليجية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أمَّا في العراق الشقيق، الذي عانى من التدخل السافر وانعدام الأمن، ومحاولات الهيمنة وإشاعة الفوضى، فإننا نرى أملاً وتطوُّراً إيجابياً مهمّاً يصبُّ في مصلحة هذا البلد الشقيق. ويسرنا أن نعرب عن ترحيبنا بانتخاب فخامة الرئيس فؤاد معصوم رئيساً للجمهورية، وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة السيد حيدر العبادي، متمنِّين أن يكون ذلك خطوة نحو تعزيز العملية السياسية والإنمائية، بما يُسهم في ترسيخ أمن واستقرار العراق، وحماية سيادته، وسلامته الإقليمية، وتعزيز جسور تواصله مع أشقائه في إطار محيطه العربي الطبيعي.

وأمَّا بالنسبة إلى سوريا الشقيقة، فالصراع فيها يزداد كل عام حدَّة وتعقيداً، ويدفع المدنيون العزل الثمن غالياً بأرواحهم وممتلكاتهم وكرامتهم، ويتدهور الوضع الأمني من سيئ إلى أسوأ كل يوم. في ظل غياب حلٍّ سياسي شامل، يحقن دماء الشعب السوري الشقيق، ويُخرج هذا البلد العزيز من محنته المتواصلة من خلال عملية سياسية متكاملة، تحقق الإصلاح والتعددية السياسية. ومن الجانب الإنساني، نؤكد على ضرورة إزالة جميع العوائق أمام إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين واللاجئين السوريين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمساعدات الإنسانية.

وفي هذا الصدد، أودّ أن أعبِّر عن تقدير بلدي الكبير للمملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة، على إيواء واستضافة اللاجئين السوريين وتقديم مختلف المساعدات لهم. ونقدِّر أيضاً دور الجمهورية اللبنانية والجمهورية التركية، والدور الذي تقوم به المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا المجال الإنساني.

وفي ما يتعلق بجمهورية مصر العربية الشقيقة، فإنَّ مملكة البحرين ترحب بالتطور الديمقراطي الذي شهدته مصر، وتنفيذها خريطة طريق مستقبلية، بإصدار دستور يجسِّد إرادة الشعب المصري، والانتهاء من الانتخابات الرئاسية والإعداد لإجراء الانتخابات النيابية، بما يؤدي إلى استكمال المؤسسات الدستورية للدولة.

وتؤكِّد مملكة البحرين رفضها التام لأيِّ تدخُّل في شؤون مصر الداخلية. كما تُعرب عن تأييدها للجهود التي يبذلها فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومساندة إجراءاته في محاربة الإرهاب، والحفاظ على أمنها واستقرارها، ومواصلة دورها الاستراتيجي الفعّال في الأطر العربية والإقليمية والدولية. وأود الإشادة هنا بالمبادرة الكريمة لخادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة، بالإعلان عن مؤتمر القمة الاقتصادية المصرية، بهدف مساندة مصر وتنمية اقتصادها.

ونؤكِّد مجدداً على موقف مملكة البحرين التاريخي والمبدئي والثابت بالتضامن مع المملكة المغربية الشقيقة، ودعمها الكامل لمبادرتها الخاصة بالحكم الذاتي في الصحراء المغربية، في إطار السيادة المغربية ووحدة التراب المغربي، وفقاً للشرعية الدولية.

وفي الشأن الليبي، تعرب مملكة البحرين عن قلقها البالغ لتدهور الأوضاع الأمنية في دولة ليبيا الشقيقة، جراء أعمال العنف التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، وتداعيات ذلك على استقرار الدول المجاورة. وإنَّ مملكة البحرين تدعم المؤسسات الدستورية الشرعية المتمثلة في مجلس النواب المنتخَب، كما ترحب بتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة السيد عبد الله الثني. ونحن نأمل بتحقيق الأمن والاستقرار، وبالحفاظ على وحدة وسلامة هذا البلد الشقيق.

وفي إطار الحرص على العمل الجاد للوصول إلى هدفنا الرئيسي، وهو تجنيب البشرية الحروب والنزاعات والكوارث، ورفض سياسة الهيمنة ومحاولات زعزعة الأمن والاستقرار، نكرِّر الدعوة إلى جعل الشرق الأوسط، بما فيه منطقة الخليج العربي، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وبخاصة السلاح النووي. ومن هذا المبدأ، نؤيد جهود مجموعة الخمسة زائداً واحداً مع جمهورية إيران الإسلامية، للتوصُّل إلى حل سريع لملف البرنامج النووي الإيراني، وفقاً لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية الأمان النووي، بما يضمن الاستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، التي هي حقٌّ طبيعي للدول كافة في إطار الضمانات الدولية.

أمَّا التحدي الثالث والأخير فهو الاحتلال غير المشروع لأراضي الدول الأخرى، الذي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ونرى ذلك واضحاً بجلاء في الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل، وخرقها لجميع القوانين

والأعراف والمعاهدات والقرارات الدولية، من خلال استهداف شعبنا الفلسطيني، والاستيلاء على أراضيه، وبناء المستوطنات والتوسُّع فيها، وفرض الحصار عليه. وتمثَّلت هذه الانتهاكات بأبشع صورها في عدوانها الغاشم الأخير على قطاع غزة، الذي أسفر عن دمار كبير راح ضحيته أكثر من ٢،٠٠٠ شهيد، وشُرِّدت أعداد كبيرة من أبناء فلسطين، ودُمِّرت البنية التحتية.

وهنا، أود أن أؤكد على ما تقدَّم به فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين الشقيقة، في كلمته أمام الجمعية العامة في هذه الدورة، وطلبه توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وأراضيه الواقعة تحت الاحتلال، ومطالبة إسرائيل بالالتزام باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (انظر A/69/PV.12)، وضرورة وضع سقف زمني محدد لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني الشقيق في قيام دولة فلسطينية مستقلة على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك وفقاً لمبادرة السلام العربية والحل القائم على وجود دولتين، على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي هذا السياق، نُشيد بالدور المحوري الذي اضطلعت به جمهورية مصر العربية الشقيقة، ومبادرتها التي تمَّ من خلالها التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة. ونثمِّن عالياً استضافتها، بالتعاون مع مملكة النرويج، للمؤتمر الدولي حول دعم فلسطين وإعادة إعمار قطاع غزة خلال الشهر القادم. كما نُشيد بالدور الإنساني الكبير الذي تقوم به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

أما بالنسبة لاحتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية للجزر الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، التابعة للإمارات العربية المتحدة الشقيقة، فإن مملكة البحرين تؤكد مجددا على مواقفها الثابتة في رفض هذا الاحتلال، وتدعو ايران للاستجابة إلى مساعي الإمارات العربية المتحدة لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

تلك كانت أهم التحديات التي تواجه منطقتنا والتي متى ما تغلبنا عليها فإن ذلك سيمكننا في إطار مسؤولياتنا المشتركة من مواجهة التحديات العالمية التي جاءت في خطاب معالي الأمين العام، وسبق أن اشرت إليها في بداية كلمتي هذه وهي القضايا الحقيقة التي إذا ركزنا عليها سنكون على الطريق الصحيح للتنمية المستدامة والإصلاح المطلوب بما يحقق تطلعات شعوبنا جميعا.

إن مملكة البحرين ستضل حريصة على الاستمرار في مسيرة التنمية والاصلاح والتفاعل الايجابي مع المجتمع الدولي، بالرغم من التحديات التي نواجهها جميعا ومعا، وبما يحقق الأهداف والتطلعات المنشودة، واننا من خلال النهج الاصلاحي الراسخ الذى يقوده حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى سنواصل مسيرة الاصلاح والتنمية الحقيقية، وارساء دعائم سيادة القانون والتعددية والمشاركة السياسية الفعالة، متطلعين إلى الانتخابات النيابية والبلدية الرابعة التي ستجرى في الثاني والعشرين من شهر نوفمبر القادم، لتعزيز ما تم تحقيقه من إنجازات والبناء لمستقبل أفضل.

أختتم كلمتي مؤكدا بأننا في مملكة البحرين خياراتنا واضحة، ورؤيتنا شاملة، واستراتيجيتنا متكاملة ومتفاعلة مع إطارنا الخليجي والعربي والدولي، وسنواصل العمل من اجل الاستقرار والسلام والأمن والتنمية وحماية حقوق الإنسان، ورفض وإدانة الإرهاب والعنف والكراهية، والعمل من اجل مجتمع يسوده الوئام وتتوافق فيه الآراء للمصلحة العامة ولبناء مستقبل واعد بالفرص والآمال والإنجازات للأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أوريليا فريك، وزيرة الخارجية والتعليم والشؤون الثقافية في إمارة ليختنشتاين.

السيدة فريك (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): لقد كان هذا العام صعبا للغاية بالنسبة للأمم المتحدة. كما أشار الأمين العام، فأننا نعيش في عصر أزمات لم يسبق لها مثيل، وأنا أردد نداءه في دعوة القادة لتوحيد صفوفهم. ففي الوقت الذي يبدو فيه أن العالم يتحطم، سيكون من مصلحتنا أن نتذكر ما يوحدنا. وما علينا أن ننظر إلى أبعد من ميثاق الأمم المتحدة. تقدم لنا ديباجة ميثاق الأمم المتحدة رؤية يبدو بالنسبة لنا من الصعب جدا تحقيقها: ”ولقد عقدنا العزم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.“

وقد أنشئت هذه المنظمة، قبل كل شيء، من أجل منع نشوب الحرب. في الواقعأنها توفر نظاما للأمن الجماعي أكثر فعالية بكثير من أي شي كان موجودا من قبل. ومع ذلك، فإن أحداث السنة الماضية هزت الأسس التي قامت عليها ذاتها. وأحيانا، يبدو أننا سنعود إلى عادات القرون الماضية. فنحن نشعر بالانزعاج إزاء أعمال العدوان المرتكبة ضد أوكرانيا، والضم غير الشرعي لأجزاء من أراضيها. هذه الأعمال انتهاكات جسيمة للمبادئ التي بنيت عليها المنظمة. وهي تشكل انتكاسة كبيرة للأمن الجماعي. وبوصفنا بلدا صغيرا يقع في قلب أوروبا، وعضوا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نأمل أن نتمكن بسرعة من إعادة بناء التوافق في الآراء بشأن المسائل الأمنية في أوروبا.

وتبرز الأحداث التي وقعت في أوكرانيا أيضا الحاجة إلى ضمان إنفاذ القانون الدولي – في المحاكم إذا لزم الأمر. ولدينا الآن، للمرة الأولى منذ محكمة نورمبرغ، فرصة تاريخية لتجريم أخطر أشكال الاستخدام غير المشروع للقوة في المحاكم الدولية. وسوف تتحقق الولاية القضائية على جريمة العدوان أمام المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠١٧. تسير عملية التصديق على تعديلات كمبالا على المسار الصحيح. وأرحب بتصديق كل من لاتفيا وبولندا وإسبانيا قبل بضعة أيام فقط. ونحن نتطلع، جنبا إلى جنب مع أكبر عدد ممكن من الشركاء، إلى تحقيق ذلك الهدف.

ولتحقيق العمل الجماعي في الحفاظ على السلام والأمن بحق فنحن بحاجة إلى حس جماعي بالهدف. إن من الصعب التصالح مع فكرة أن عضوا واحدا من أعضاء مجلس الأمن قادر على عرقلة الإجراءات اللازمة إذا أريد للأمم المتحدة الوفاء بمقاصدها ومبادئها، بدون طرح أية أسئلة، مهما كان حجم الغالبية التي تؤيد مثل هذا الإجراء. ونحن بطبيعة الحال نقبل حق النقض كأمر واقع في ميثاق الأمم المتحدة، كما قبلناه عندما انضممنا إلى المنظمة. ومع ذلك، فإننا لا نقبل بأن يستخدم حق النقض على النحو الذي يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ذاتها. لقد شهدنا العديد من هذه الحالات في الآونة الأخيرة. وهناك حاجة ملحة إلى التغيير. وبناء عليه، نحن نتطلع إلى التزام الدول الأعضاء في مجلس الأمن بعدم التصويت ضد أي إجراء ضروري لمنع أو إنهاء الجرائم الفظيعة. ونحن نتطلع، على وجه الخصوص، إلى الأعضاء الدائمين لتقديم التزام واضح تحقيقاً لهذه الغاية.

ونحن عازمون على إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية، وبكرامة الإنسان وقيمته. وتتمتع الأمم المتحدة، التي أنشئت كأسرة من الدول، بحقوق وكرامة الفرد في صلب جهودها. وهذه منظمة لحقوق الإنسان. والجمعية العامة، التي عهدنا بها لقيادتكم خلال هذه الدورة، سيدي الرئيس، تشكل أيضا إحدى هيئات حقوق الإنسان. إن العالم يتغير بسرعة متزايدة باطّراد. وهذا يتطلب التزامنا المستمر بحقوق الإنسان.

فالحق في الخصوصية، على سبيل المثال، معرَّض لخطر الضياع. فقد جعل العصر الرقمي جمع البيانات الواسع النطاق سهل الإجراء وصعب الاكتشاف. ولا يزال التمييز على أساس نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الجنسية أو الانتماء العرقي أو الدين أو الإعاقة أو أي وضع آخر، متفشيا في أنحاء كثيرة من العالم.

تصاعد التعصب الديني يبعث على القلق بشكل خاص. وتتسم النزاعات، في جميع أرجاء العالم، باضطهاد الأقليات الدينية، سواء كانوا من الشيعة أو اليزيديين أو المسيحيين أو غيرهم. نحن نشهد زيادة مثيرة للقلق في معاداة السامية. وينبغي أن تستجيب الجمعية العامة، بالاتحاد في الدعوة ضد اضطهاد أي أقلية دينية في أي مكان في العالم. كما أنني أشعر بالقلق بصورة خاصة إزاء العنف المتصاعد ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، مثل اغتيال الناشطة العراقية سميرة صالح النعيمي مؤخرا، والأم لثلاثة أطفال. وليس هناك شيء إسلامي إزاء الأعمال الوحشية التي ترتكبها الدولة الإسلامية في العراق والشام .

وفي أوقات الصراع، يمثل القانون الإنساني الدولي،أملنا على الأقل في الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية. إن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ليست هي فقط من بين أعظم الإنجازات في تاريخ القانون الدولي بل أيضا من أنجح المعاهدات المبرمة بقبول شبه عالمي.

ومع ذلك، فإن مبادئها الأساسية – مبدأ التناسب في استخدام القوة والتمييز بين المدنيين والمقاتلين – تُنتهك بشكل يومي. وقد جرى الصراع في الآونة الأخيرة في غزة على حساب المدنيين من قبل طرفي الصراع. ويشهد السكان المدنيون في سوريا معاناة هائلة منذ أكثر من ثلاث سنوات حتى الآن. وارتكبالنظام وأطراف أخرى على نحو متزايد أعمالا وحشية ضد الرجال والنساء والأطفال.لقد تم منع وصول المساعدات الإنسانية بشكل منهجي كوسيلة من وسائل الحرب. وتُرك المدنيون في كل من سوريا والعراق تحت رحمة الوحشية المقززة لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونادراً ما كان هناك وقت كان فيه المدنيون أكثر عرضة للوقوع ضحية للجرائم الوحشية. ونحن لا نفي بوعدنا الذي قطعناه قبل حوالي ١٠ سنوات بأن نضمن بشكل جماعي الحماية من مثل هذه الجرائم.

ونحن عازمون على إعادة تأكيد الإيمان بالمساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة. لقد كانت المساواة بين الرجل والمرأة من بين الأشياء الأولى في أذهان من قاموا بصياغة ميثاق الأمم المتحدة فور انتهاءالحرب العالمية الثانية. أليس ذلك ملفتا للنظر؟ وقد حققنا بالتأكيد الكثير منذ ذلك الوقت. والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها هو أفضل فرصة لأن نبين أننا ما زلنا ملتزمين تماما بنتائجها.

و في العام المقبل، سوف نفكر أيضا في التقدم الذي أحرزناه بشأن جدول أعمال المرأة والسلام والأمن بعد مرور ١٥ عاما على إنشائهبموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومن الواضح أن علينا التوصل إلى استراتيجيات جديدة لحماية المرأة في حالات الصراع من العنف ولا سيما العنف الجنسي. ونحن لا نزال بعيدين عن الاستفادة من الإمكانات الكاملة للمرأة كعامل سلام. لقد كان الرجال دائما المسؤولين عن شن الحرب، وصنع السلام: و لم تكن سجلاتهم مثيرة للإعجاب. يجب أن تحصل المرأة على مقعد لها على طاولة المفاوضات، حيث تنتمي، وحيثما تكون هناك حاجة إليها. أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام على أخذ زمام المبادرة بشأن هذه المسألة، وعلى تعيين النساء بشكل متزايد في المناصب الرفيعة في مجالي الوساطة وتسوية النزاعات.

وقد عقدنا العزم على أن نبين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. العدالة وسيادة القانون مجالان أحرزنا تقدما هاما فيهما. وتكتسب المحاكم الدولية والآليات القضائية الأخرى قبولا أكبر. وأصبحت الدعوات إلى المساءلة أعلى صوتا. يمكننا أن ننظر إلى مجموعة ضخمة من الفقه القانوني الدولي.

وينطبق ذلك بصفة خاصة على المحكمة الجنائية الدولية. وضحايا أشد الجرائم خطورة في جميع أنحاء العالم يعلّقون

آمالهم على العدالة في نظام روما الأساسي. وهذه مسؤولية كبيرة للمحكمة، وهي مؤسسة تعمل في كثير من الأحيان في سياق مشحون سياسيا. يجب على الذين يؤيدون المحكمة أن يجعلوا ذلك الدعم ملموسا. وقد شَرعتُ لهذا السبب في إنشاء شبكة غير رسمية من الوزراء الذين يدعمون المحكمة الجنائية الدولية شخصيا كسياسيين. وقد نمت شبكتنا إلى ٢٦ عضوا. ونحن على أهبة الاستعداد للدفاع عن المحكمة وعن نزاهة نظام روما الأساسي، لأننا نعلم أن الهجمات السياسية ضد المحكمة الجنائية الدولية سهلة الإطلاق، ولكن يصعب الرد عليها.

ولا تتصدر الأنباء حقيقة أن المحكمة مؤسسة مستقلة تماما، وتتبع القانون، لا السياسة. وحقيقة أن المحكمة الجنائية الدولية لها اختصاص في أماكن دون أخرى هي بسهولة محرفًة باعتبارها انتقائية. وعليه، يظل هدفنا أن يصبح نظام روما الأساسي معاهدة عالمية. يستحق ضحايا الجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وكوريا الشمالية – على سبيل المثال لا الحصر – يوما للمثول أمام المحكمة كما هو حال الضحايا في أنحاء أخرى من العالم.

لقد عقدنا العزم على أن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. ولا يمكن أن يكون هناك تحد أكبر، بالنسبة للجمعية العامة، من تحديد جدول الأعمال العالمي للتنمية المستدامة للجيل القادم. ولا يمكن أن يكون هناك فرصة أكبر لأنتبين أهميته.

لقد كانت الأهداف الإنمائية للألفية ناجحة. وقد وضع جدول الأعمال منذ أكثر من عقد من الزمان، واستقطبتوا جهودا هائلة من أجل التنمية وأدت إلى إحراز تقدم هام للغاية. ومع ذلك، فإنها كانت أيضا عملية تعلم. ويجب أن نكون صادقين حول مكان إخفاقنا، وان نفعل الأفضل حيث نستطيع. وتبرز في هذا الصدد مجالات ثلاثة.

أولا، مؤسسات تخضع للمساءلة والاحتكام إلى القضاء والمكافحة الفعالة للفساد هي المكونات الرئيسية للتنمية التي تكون تحويلية ومستدامة حقا. ويتضح هذا بجلاء من خلال الخبرات الوطنية في جميع أنحاء العالم، وموثقة توثيقا جيدا عن طريق البحوث. إن وضع سيادة القانون في صلب جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة سيكون إذاً مفتاح النجاح.

ثانيا، ليس هناك تنمية مستدامة دون التمكين الكامل للمرأة. ولن يكون أي شيء دون المساواة الكاملة بين الرجل والمرأة مطلوبا من أجل أن تكون التنمية مستدامة. ولذلك، لا بد لنا من أن تعترف اعترافا كاملا بتمكين المرأة بوصفها عنصرا أساسيا في التنمية المستدامة.

ثالثا، تنفيذ الالتزامات الدولية لا يمكن أن تتركللمصادفة. ونحن بحاجة إلى المساءلة. يجب علينا إنشاء نظام لرصد التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥، ننفذه نحن بوصفنا دولا لكن بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة هو أفضل ركيزة لمثل هذا النظام.

ويعطينا عملنا حتى الآن في وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سببا للتفاؤل. فلنعمل على الاستفادة المثلى من الأشهر القادمة في إعداد جدول أعمال يمكننا أن نفخر به حقا بوصفه منبرا للعمل الجماعي ومصدر إلهام للأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إرلان عبد الداييف، وزير خارجية جمهورية قيرغيزستان.

عبد الداييف (قيرغيزستان) (تكلم بالروسية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين وأتمنى لكم كل النجاح في تنفيذ هذه المهمة الهامة. ومن دواعي سروري أيضا أن أعرب عن امتناني للسيد جون آش على التوجيه الناجح والمثمر للدورة السابقة للجمعية العامة.

الحالة الراهنة في العالم توضح بجلاء أن استمرار عدم الاستقرار، وتزايد الخلافات بين االدول الكبرى في العالم وعدم

وجود رؤية واضحة ومفهومة بالنسبة لمستقبل النظام العالمي أصبحت جزءا من حياتنا اليومية.

وتدفع الحرب والنزاع ورفض كل طرف الإصغاء للآخر والعمل الانفرادي المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى إلى حافة الهاوية. وتؤدي تلك التطورات إلى تقويض جهودنا للعمل معا بشكل فعال للتصدي للتهديدات والتحديات الحالية. وليس من المستغرب أن مختلف الجماعات الإرهابية والمتطرفة تستغل بصورة ماكرة الفراغ السياسي السائد والمنافسة الحادة فيما بين القوى العالمية والإقليمية ليس من أجل الإيحاء بوجودها وتأكيده، بل أيضا لإظهار قدرتها على التأثير المباشر على الحالة في جميع أرجاء العالم.

ولذلك، فإن دور الأمم المتحدة بوصفها منبرا للحوار الشامل يصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. ودعت قيرغيزستان بشكل مستمر إلى مواصلة تعزيز الدور التنسيقي المحوري للأمم المتحدة في الشؤون الدولية بغية صون السلام والأمن والاستقرار؛ وتعزيز التنمية المشتركة المستدامة والبناءة؛ وتشجيع التعاون الدولي الواسع. ونرى أن مصادر عدم الاستقرار المستمرة والناشئة تتطلب اضطلاع الأمم المتحدة بدور قوي بكل السبل الممكنة. فالحالات في أفغانستان ومنطقة الساحل وشرق أفريقيا وغربها وأوكرانيا وسوريا تعيد التأكيد على أهمية التسوية السياسية والدبلوماسية للنزاعات. ومن أجل التغلب على التهديدات والتحديات المحدقة بالسلام وتحقيق الازدهار والتنمية المبتكرة، ينبغي أن نمضي قدما بكل قوة وحزم بتوحيد جهود المجتمع الدولي بأكمله. وتعرب قيرغيزستان عن استعدادها الكامل للمشاركة في ذلك التعاون الدولي البناء والفعال.

وإزاء خلفية تلك التطورات السياسية العالمية السلبية، فإن مواصلة تعزيز مبادئ حقوق الإنسان ومبادئ سيادة القانون، على أساس النهج البناءة والتعاون، آخذة في أن تصبح أكثر أهمية. وبالنسبة لقيرغيزستان، تشكل هذه المبادئ جزءا لا يتجزأ من التنمية السياسية. وستمثل الانتخابات البرلمانية والرئاسية المقبلة في قيرغيزستان، في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٧، خطوة هامة في تعزيز الأسس الديمقراطية لبلدنا. ونأمل أن يقدم المجتمع الدولي مساعدة فعالة إلى قيرغيزستان في تنفيذ أهدافها البعيدة الأمد. وتمشيا مع التزامنا بالمبادئ الديمقراطية ورغبتنا في تقديم المزيد من الإسهام في الحوار بشأن الديمقراطية العالمية، أعلنت قيرغيزستان ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ونحن نعول على تأييد أعضاء الجمعية في ذلك الصدد.

ويمر العالم اليوم بمنعطف صعب، يتسم بالمزيد من عدم الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي. فجميع الدول، بصرف النظر عن موقعها الجغرافي، تواجه تحديات أمنية مماثلة. ومنطقتنا ليست استثناء في ذلك الصدد. ومن البديهي أن أخطر التحديات الخارجية لآسيا الوسطى لا يزال هو الحالة في أفغانستان، فضلا عن تحديات الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات الناشئ من ذلك البلد.

وكما كان الحال في الماضي، فإن المشاكل المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات باعتبارها نتائج مباشرة للحالة في أفغانستان تأتي ضمن المشاكل الأكثر حدة في المنطقة بأكملها. ونشعر بالقلق على وجه الخصوص من استمرار الصلة القوية بين الإرهاب والمخدرات الأفغانية غير القانونية، مما يؤدي إلى تقويض الإنجازات التي تحققت في الحالة الأمنية في أفغانستان وقدرتها على ضمان بسط القانون والنظام في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، من الضروري تضافر الجهود مع الأمم المتحدة بغية تعزيز الأمن والاستقرار في أفغانستان.

ومن أجل كبح جماح هذه التهديدات بشكل فعال، ندعو إلى تقديم المزيد من الإسهام الدولي الاستباقي بغية تعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون الإقليمية وتشجيع التعاون

الإقليمي. ونولي أهمية خاصة لعملية اسطنبول باعتبارها حوارا هاما لتحسين التعاون الإقليمي بشأن المسائل الأفغانية. ونعول على المشاركة الفعالة لجميع الأطراف في تحقيق نتائج عملية. ونأمل أن يمثل تشكيل السيد أشرف غني والسيد عبد الله عبد الله للحكومة الجديدة في أفغانستان نقطة البداية نحو تحقيق الاستقرار في المستقبل في ذلك البلد الذي أنهكته الحرب.

وأحد العوامل الهامة الأخرى لعدم الاستقرار الإقليمي هو مسألة الحدود التي لم تحل بعد في آسيا الوسطى. ولا شك أن النجاح في حلها سيخدم أفضل مصالح جميع دول المنطقة. وسيسهم التوصل إلى حل إسهاما كبيرا في تعزيز إمكانات بلداننا على صعيد المرور الإقليمي العابر، وتطوير البنية التحتية عبر الحدود، وتحسين الحالة الاقتصادية وتخفيف حدة التوترات الاجتماعية. وفي ذلك الصدد، أناشد جميع دول آسيا الوسطى دعم المبادرة التي قدمها مؤخرا رئيس قيرغيزستان، السيد ألمازبيك أتامباييف، بشأن التوصل إلى اتفاقات حول بناء الثقة المتصل بالحدود والتوقيع عليها لاحقا، على نحو ما قُدم في مؤتمر قمة منظمة شنغهاي للتعاون المعقود في دوشانبي. وأنا على ثقة بأن نجاح تنفيذ تلك المبادرة سيمكننا من اتخاذ خطوات تاريخية نحو تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية الإقليمية، فضلا عن المحافظة بصورة مشتركة على الاستقرار الإقليمي.

وفي خضم الاضطرابات التي تجتاح الشرق الأوسط، من المهم على وجه خاص تركيز انتباهنا على مسألة عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية، التي نعتبرها عاملا رئيسيا لزعزعة الاستقرار في المنطقة والعالم. ولا يؤدي استعمال القوة سوى إلى المزيد من سفك الدماء والتدمير والكراهية ولن يحل أية مشكلة. ومن أجل تجديد الثقة المتبادلة، لا بد من تسوية النزاع بالوسائل السياسية والدبلوماسية حصريا استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن موضوع المناقشة العامة الحالية، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“، موضوع حسن التوقيت وهام على السواء. وفي العام المقبل، وفي دورة الذكرى السنوية السبعين للأمم المتحدة، سنكون بحاجة إلى صياغة واعتماد أهداف جديدة للأعوام الـ ١٥ التالية. وتدل الحالة المتغيرة في الوقت الحالي على أنه من غير المرجح للعديد من البلدان، بما في ذلك قيرغيزستان، أن تحقق الأهداف المقترحة في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) والأهداف الإنمائية للألفية في العام المقبل. ونرى أنه ينبغي صقل الأهداف التي لم تحقق في ضوء التجربة المكتسبة وينبغي أن تحظى بالتجسيد المناسب في أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وندعو إلى إدراج البلدان التي لديها احتياجات إنمائية خاصة في جدول أعمال خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وتندرج قيرغيزستان في إطار تلك الفئة. فدولتنا دولة نامية وغير ساحلية وجبلية وشديدة التعرض لخطر تغير المناخ. ومن المعلوم جيدا أن الفقر المدقع في قيرغيزستان يعزى لأسباب عديدة، في مقدمتها الموقع الجغرافي غير المؤاتي. فأكثر من ٧٠ في المائة من مساحة أرضنا جبلية. ويقع البلد على ارتفاع ٥٠٠٠ متر فوق سطح البحر، مع وقوع ثلث المساحة الكلية للبلد تقريبا على ارتفاع ٤٠٠ متر فوق سطح البحر. وتتصف مثل تلك الدول بموقعها النائي وتعذر إمكانية الوصول إليها، والعزلة عن المعلومات، والظروف الجغرافية – المناخية القاسية، وارتفاع تكلفة المعيشة.

وبالنسبة لقيرغيزستان، يشكل الافتقار إلى منفذ يوصل إلى البحر عاملا آخر يحدث آثارا تؤدي إلى تقييد تنميتنا الاقتصادية. ويعوق البعد عن شبكات النقل الدولية الرئيسية وارتفاع تكاليف النقل تنمية علاقات اقتصادية دولية متعددة الاتجاهات ومتنوعة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبيرة في البلد. ونعتقد أن إنشاء صندوق دولي للتنمية بغية تقديم الدعم والمساعدة لاقتصادات البلدان النامية غير الساحلية من شأنه أن يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في هذه البلدان. وهذا أمر يتسم بأهمية

خاصة في الفترة المفضية إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المقرر عقده في فيينا، حيث ينبغي أن يعتمد في المؤتمر برنامج جديد للعمل للعقد المقبل.

وسيكون عام ٢٠١٥ معلما بارزا للمجتمع الدولي قاطبة. وإضافة إلى اعتماد خطة ما بعد عام ٢٠١٥، نتوقع اعتماد صك دولي ملزم قانونا بشأن تغير المناخ. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، وعلى هامش الجمعية العامة، عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي حددت فيه الدول رؤيتها للتوصل إلى حل يتضمن التكيف مع آثار تغير المناخ والحد منها. وبالنسبة لقيرغيزستان، كما هو الحال في جميع البلدان الجبلية التي تتأثر نظمها الإيكولوجية تأثرا شديدا بتغير المناخ، تحظى هذه المسائل بأهمية ذات أولوية في جدول الأعمال الوطني.

ويلحق الذوبان المفاجئ للأنهار الجليدية وارتفاع درجات الحرارة وتدهور التربة والإنهيالات الأرضية وتدفقات الوحل والفيضانات ضررا اقتصاديا كبيرا وهي تشكل إشارات تنبيه واضحة إلى ضعف النظم الإيكولوجية الجبلية. ووفقا لتنبؤات موثوقة، يمكن أن يتقلص الغطاء الجليدي في قيرغيزستان بنسبة ٤٠ في المائة بحلول عام ٢٠٢٥، مما يؤدي انخفاض المياه المتوفرة في المنطقة بنسبة الثلث. وفي ذلك الصدد، وإدراكا منا للروابط الأكيدة بين البيئة وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة، نرى أن من الضروري تجسيد مصالح البلدان الضعيفة بشكل كاف ونزيه في العمل المقبل على الصعيد العالمي.

وإذ أتكلم عن المشاكل الإقليمية في آسيا الوسطى، ينبغي أن أشير إلى أننا إذ نتصدى للتحديات العالمية مثل تغير المناخ، فان التهديد المحتمل لحدوث أزمة للطاقة، والنمو السكاني، والموارد الطبيعية تشكل عاملا رئيسيا لتحقيق الرخاء، وفي ذلك الصدد، يتمثل موقفنا الأساسي في أن المسائل المتعلقة بموارد المياه والطاقة مرتبطة ارتباطا وثيقا ولا يمكن فصل بعضها عن البعض. ومن الأهمية البالغة بمكان أن ندرك أن تنمية الطاقة الكهرومائية شرط مسبق ضروري لتنميتنا المستدامة. وذلك يتسق إتساقا كاملا مع مبادرة الأمين العام لإعلان الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٤ عقد توفير الطاقة المستدامة للجميع. ومن الواضح أن الحصول على إمدادات الطاقة الحديثة والمعقولة التكلفة وغير الضارة بالبيئة أمر أساسي إذا أريد للبلدان النامية بلوغ أهداف التنمية العالمية، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية. ولا بد أن تجسد مسألة الحصول على الطاقة المعقولة التكلفة على نحو مؤكد ومناسب في الخطة العالمية الجديدة للأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥.

ولا تزال استعادة بقايا اليورانيوم وتخزينه بشكل آمن في قيرغيزستان مشكلة خطيرة عابرة للحدود بالنسبة لآسيا الوسطى. وتتركز معظم البقايا في المناطق المكتظة بالسكان وتدهورت حالتها في الأعوام الـ ١٠ الأخيرة على أثر عمليات إغلاق المؤسسات الصناعية ومرافق الإنتاج الرئيسية. وعلاوة على ذلك، فان جزءا كبيرا من هذه البقايا معرض لخطر الإنهيالات الأرضية والفيضانات، لكونها تقع في مناطق زلزالية نشطة بالقرب من شواطئ الأنهار الرئيسية العابرة للحدود في آسيا الوسطى. وبالرغم من جهود حكومة بلدي على الصعيد الوطني، إلى جانب الدعم المقدم من البرامج والمشاريع الدولية المختلفة، تستمر المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخطيرة المتصلة بهذه المسائل. ولذلك أود أن أناشد المجتمع الدولي مساعدة قيرغيزستان في التصدي لهذه المشكلة المتعلقة بالنفايات المشعة والسامة بإعادة تأهيل المناطق الملوثة، على النحو المتوخى في القرار ٢١٨/٦٨، بشأن دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في آسيا الوسطى.

وفي الختام، أود أن أؤكد على انه لا يمكن لأية دولة بمفردها أن تتصدى لجميع التحديات التي تواجهها وان تواصل تحقيق التنمية المستدامة. ولا يمكننا تحقيق أهدافنا للتنمية المستدامة

وإرساء النظام العالمي بدون تضافر جهود المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد للجمعية على أن قيرغيزستان، بشراكتها مع الأمم المتحدة، على استعداد لمواصلة البحث عن فرص جديدة للتصدي للتحديات المعقدة لعصرنا، فضلا عن الإسهام في تعزيز الإستقرار والسلام في العالم.

خطاب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة وشؤون يهود الشتات في دولة إسرائيل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة وشؤون يهود الشتات في دولة إسرائيل.

اصطحب السيد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة وشؤون يهود الشتات في دولة إسرائيل، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني كثيرا أن أرحب بدولة السيد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة وشؤون يهود الشتات في دولة إسرائيل، وان أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد نتنياهو (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): لقد أتيت إلى هنا من القدس لأتكلم بالنيابة عن شعب بلدي، شعب إسرائيل. وجئت لأتكلم عن الأخطار التي نواجهها وعن الفرص التي نسعى لها. وأتيت لأفضح الأكاذيب الصارخة التي أطلقت من هذه المنصة ذاتها بشأن بلدي والجنود الشجعان الذين يدافعون عنه.

ويصلي شعب إسرائيل من أجل السلام، ولكن آمالنا من آجل السلام، وآمال العالم، معرضة للخطر، لأننا في كل مكان ننظر نرى أن الإسلام المتشدد ماض في مسيرته. وهو ليس المتشددين؛ وليس الإسلام؛ وإنما هو الإسلام المتشدد، وعلى نحو نموذجي، فان أوائل ضحاياه هم المسلمون الآخرون. ولكنه لا يعفي أي أحد. فالمسيحيون واليهود والأيزديون والكرد – ولا يوجد أي معتقد أو دين أو مجموعة عرقية بعيدة عن أنظاره، وهو ينتشر في كل جزء من أجزاء العالم. ونعرف المثل الأمريكي الشهير ”كل السياسة محلية“. وبالنسبة للإسلاميين المتشددين، كل السياسة عالمية، لأنه هدفهم في نهاية المطاف هو السيطرة على العالم.

والآن بعد أن بدا للبعض أن التهديد مبالغ فيه، لأنه يبدأ ضئيلا، مثل السرطان التي يهجم على جزء معين من الجسم. ولكن إذا ترك السرطان بدون كابح، فانه ينمو ويستشري ليشمل مناطق تزداد اتساعا. ولحماية السلام والأمن في العالم، علينا أن نستأصل السرطان قبل فوات الأوان. وفي الأسبوع الماضي، فان العديد من البلدان الممثلة هنا أشادت عن حق بالرئيس أوباما على قيادته مسعى مجابهة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ بيد انه قبل أسابيع، كانت بعض تلك البلدان ذاتها – البلدان ذاتها التي تؤيد الآن مجابهة تنظيم الدولة الإسلامية – تعارض إسرائيل في مجابهتها لحماس. ومن الواضح أنها لا تدرك أن تنظيم الدولة الإسلامية وحماس فرعان لنفس الشجرة السامة.

إن تنظيم الدولة الإسلامية وحماس يشاطران معتقدا متعصبا يسعى كلاهما لفرضه خارج الأرض الواقعة في نطاق سيطرتهما. ولنستمع لما قاله الخليفة المعلن ذاتيا، أبو بكر البغدادي، قبل شهرين. فقد قال إنه سيأتي قريبا اليوم الذي يمشي فيه المسلم كسيد، وإن المسلمين سيجعلون العالم يسمع ويفهم معنى الإرهاب ويدمر صنم الديمقراطية. والآن لنستمع لخالد مشعل، زعيم حماس. فهو يعلن رؤية مماثلة للمستقبل. فهو يقول ”نقول هذا للعالم. والله سيهزم، وغدا ستجلس أمتنا على عرش العالم“.

وكما يوضح ميثاق حماس، فان هدفها الفوري هو تدمير إسرائيل؛ ولكن لديها هدفا أوسع. فهي أيضا تريد إنشاء

خلافة. وتشارك حماس الطموحات العالمية لزملائها المتشددين الإسلاميين، ولذلك السبب تعالت أصوات مؤيديها بالهتاف في شوارع غزة حينما قتل آلاف الأمريكيين في ١١ أيلول/سبتمبر. ولذلك السبب أدان قادة حماس الولايات المتحدة لقتلها أسامة بن لادن، الذي أثنوا عليه باعتباره مجاهدا. وبالتالي، حينما يتعلق الأمر بأهدافهما النهائية، فان حماس هي تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم الدول الإسلامية هو حماس.

وما يشتركون فيه، يشترك فيه جميع الإسلاميين المتشددين – مثل بوكو حرام في نيجيريا، وحركة الشباب في الصومال، وحزب الله في لبنان، وجماعة النصرة في سوريا، وجيش المهدي في العراق وفروع تنظيم القاعدة في اليمن وليبيا والفلبين والهند وغيرها. وبعضهم من السنة المتطرفين، وبعضهم من الشيعة الراديكاليين. ويريد البعض استعادة خلافة ترجع إلى فترة ما قبل القرون الوسطى، إلى القرن السابع. ويريد آخرون أن يستحثوا عودة إمام عاش في القرن التاسع وما يرتبط بذلك من دمار نهائي للعالم.

إنهم ينشطون في أماكن مختلفة ويستهدفون ضحايا مختلفين. بل إنهم يقتلون بعضهم بعضا في معركتهم من أجل الهيمنة. ولكنهم يتشاطرون جميعا أيديولوجية متعصبة. ويسعون جميعا إلى إنشاء جيوب للإسلام المتشدد تتسع رقعتها باستمرار، حيث لا توجد حرية ولا تسامح وحيث يتم التعامل مع المرأة كمتاع ويجري قتل المسيحيين بأعداد كبيرة وإخضاع الأقليات، والذين يُعرض عليهم أحيانا خيار قاس: إما تبديل الديانة أو الموت. وبالنسبة لهم، يمكن اعتبار أي شخص كافرا، بمن في ذلك إخوانهم المسلمون.

يبدو طموح الإسلام المتشدد للسيطرة على العالم مجنونا، ولكن ذلك ما فعلته أيضا الطموحات العالمية لأيديولوجية متعصبة أخرى استولت على السلطة قبل ثمانية عقود. لقد آمن النازيون بفكرة العرق المتفوق. ويؤمن الإسلاميون المتشددون بفكرة الدين المتفوق. لكنهم يختلفون فحسب بشأن من سيكون السيد على هذا الدين المتفوق. وهذا ما يختلفون بشأنه حقا. وبالتالي، فإن السؤال المطروح علينا هو: هل سيتمكن الإسلام المتشدد من تحقيق طموحاته الجامحة.

هناك مكان واحد يمكن أن يحدث ذلك فيه قريبا، إنه دولة إيران الإسلامية. فقد سعت إيران بلا كلل على مدار ٣٥ عاما إلى تحقيق المهمة العالمية التي حددها حاكمها المؤسس، آية الله الخميني، بكلماته التالية:

”سنصدر ثورتنا إلى العالم بأسره، حتى يتردد نداء الله أكبر في جميع أنحاء العالم“

ومنذ ذلك الحين، فعل مسؤولو الإنفاذ الوحشيون في النظام، الحرس الثوري الإيراني، ذلك بالضبط. فلنستمع إلى قائده الحالي، الفريق أول محمد علي جعفري، الذي حدد ذلك الهدف بوضوح قائلا:

”إن إمامنا لم يقصر الثورة الإسلامية على هذا البلد. وواجبنا هو تمهيد الطريق لإنشاء حكومة عالمية إسلامية“.

وقد وقف الرئيس الايراني، السيد روحاني، هنا في الأسبوع الماضي وذرف دموع التماسيح على ما سماها عولمة الإرهاب. ربما كان عليه أن يجنبنا رؤية تلك الدموع الزائفة، وأن يتحدث بدلا من ذلك مع قادة الحرس الثوري الإيراني. وكان بوسعه أن يطلب منهم وقف الحملة الإرهابية العالمية لإيران، والتي شملت تنفيذ هجمات في نحو ٢٠ بلدا في خمس قارات منذ عام ٢٠١١ وحده. والقول إن إيران لا تمارس الإرهاب هو مثل قولك إن ديريك جيتر لم يلعب مطلقا في صفوف فريق البيسبول ”نيويورك يانكيز“. كما أن تحسر الرئيس الإيراني على انتشار الإرهاب هو أحد أكبر مظاهر المراوغة في التاريخ.

يجادل البعض بأن حملة الإرهاب العالمية الإيرانية، وتخريبها للبلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط وما وراء الشرق الأوسط، هي من عمل المتطرفين. ويقولون إن الأمور تتغير. ويشيرون إلى انتخابات العام الماضي في إيران. ويزعمون أن رئيس إيران ووزير خارجيتها المعروفين بكلامهما الناعم لم يغيرا لهجة السياسة الخارجية لإيران فحسب، بل جوهرها أيضا. وهم يعتقدون أن روحاني وظريف يرغبان عموما في التصالح مع الغرب وأنهما قد تخليا عن المهمة العالمية للثورة الإسلامية. حقا؟

فلنلق نظرة على ما كتبه وزير الخارجية ظريف في كتابه قبل سنوات قليلة فقط:

”لدينا مشكلة أساسية مع الغرب، وخاصة مع أمريكا. لأننا ورثة مهمة عالمية ترتبط بعلة وجودنا“.

مهمة عالمية ترتبط بعلة وجودنا ذاتها. ثم يطرح ظريف سؤالا مثيرا للاهتمام، من وجهة نظري. ويقول: ”كيف لا تواجه ماليزيا“، في إشارة إلى دولة أغلب سكانها من المسلمين، ”مشاكل مماثلة؟“. ثم يجيب: ”لأن ماليزيا لا تحاول تغيير النظام الدولي“. هذا هو رجلنا المعتدل.

يتعين ألا ننخدع بحملة التلاعب الإيرانية القائمة على التودد الزائف بهدف استمالة الآخرين. فهي مصممة لغرض واحد وغرض واحد فقط – رفع الجزاءات وإزالة العقبات التي تعترض سعي إيران إلى الحصول على القنبلة النووية. والجمهورية الإسلامية تحاول الآن شق طريقها للتوصل إلى اتفاق من شأنه إلغاء الجزاءات التي لا تزال مفروضة عليها والسماح لها بالاحتفاظ بالآلاف من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم. ومن شأن ذلك فعليا تعزيز المكانة العسكرية لإيران كدولة من دول العتبة النووية. وفي المستقبل، ستحصل إيران، وهي أخطر نظام في العالم ويوجد في أخطر منطقة في العالم، على أخطر الأسلحة في العالم في الوقت الذي تختاره. وإذا سمحنا بحدوث ذلك، فإنه سيشكل أخطر تهديد لنا جميعا.

إن البون شاسع بين مواجهة إسلاميين متشددين يستقلون شاحنات صغيرة ومسلحين ببنادق الكلاشنيكوف، ومواجهة إسلاميين متشددين مسلحين بأسلحة دمار شامل. وأذكر أن الجميع هنا أعربوا في العام الماضي عن قلقهم إزاء الأسلحة الكيميائية في سوريا، بما في ذلك احتمال وقوعها في أيدي إرهابيين، وقد كانوا محقين في ذلك. حسنا، لم يحدث ذلك ويستحق الرئيس أوباما بالغ الثناء على قيادته الجهد الدبلوماسي لتفكيك قدرات الأسلحة الكيميائية السورية بالكامل تقريبا. ويمكننا أن نتخيل فحسب إلى أي حد كان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) سيكون أخطر بكثير، لو أنه امتلك أسلحة كيميائية. ولنتخيل الآن مدى خطورة دولة إيران الإسلامية إذا امتلكت أسلحة نووية. هل يمكن أن تسمحوا، سيدي الرئيس، لداعش بتخصيب اليورانيوم، وهل يمكن أن تسمحوا لداعش ببناء مفاعل يعمل بالماء الثقيل؟ وهل يمكن أن تسمحوا لداعش ببناء قذائف تسيارية عابرة للقارات؟ بالطبع، لن تسمحوا بذلك سيدي. وعليه، يجب ألا تسمحوا لدولة إيران الإسلامية بالقيام بمثل هذه الأشياء أيضا. لأنكم إذا فعلتم ذلك، فإليكم ما سيحدث. بمجرد إنتاج إيران لقنابل ذرية، سيختفي كل التودد وكل الابتسامات فجأة، بل إنها ستتلاشى تماما. وعندئذ سيكشف آيات الله عن وجههم الحقيقي ويطلقون العنان لتعصبهم العدواني ضد العالم بأسره.

وثمة مسار مسؤول وحيد للعمل لمواجهة هذا التهديد. يجب تفكيك القدرات العسكرية النووية الإيرانية بالكامل. ولا يخطئن أحد، فلا بد من هزيمة داعش، لكن هزيمة داعش وترك إيران كواحدة من دول العتبة النووية سيكون بمثابة الانتصار المعركة وخسارة الحرب.

إن المعركة ضد الإسلام المتشدد لا تتجزأ..

إن مواجهة الإسلام المتشدد، أمر غير قابل للتجزئة، وعندما ينجح الإسلام المتشدد في أي مكان، فإن ذلك يكسبه

الجرأة في كل مكان. وعندما توجه له ضربة في مكان ما، فإنه يتعرض لنكسة في كل مكان. وهذا هو السبب في أن معركة إسرائيل ضد حماس ليست معركتنا وحدنا؛ إنها معركة الجميع. إن إسرائيل تحارب اليوم تعصبا يمكن أن تجد بلدان أخرى نفسها مضطرة لمواجهته غدا. لقد أطلقت حركة حماس، طيلة ٥٠ يوما في الصيف الماضي، آلاف الصواريخ على إسرائيل، زودتها إيران بالكثير منها. وأريد من الأعضاء التفكير في ما الذي كانت ستقوم به بلدانهم، لو أطلقت آلاف الصواريخ على مدنهم. وليتخيلو أن أمام الملايين من مواطنيهم ثوان على الأكثر للهروب إلى الملاجئ، يوما بعد يوم. إن الأعضاء لن يدعوا الإرهابيين يطلقون صواريخ على مدنهم مع الإفلات من العقاب، ولن يسمحوا للإرهابيين بحفر العشرات من أنفاق الإرهاب تحت حدودهم من أجل التسلل إلى بلداتهم وقتل وخطف مواطنيهم. لقد دافعت إسرائيل عن نفسها بصورة عادلة ضد كل من الهجمات الصاروخية وأنفاق الإرهاب.

لكن إسرائيل واجهت تحديا آخر. فقد واجهنا حربا دعائية لأن حركة حماس استخدمت، في محاولة منها لكسب تعاطف العالم، المدنيين الفلسطينيين بشكل خبيث كدروع بشرية. واستخدمت المدارس، وليس أي مدارس، بل مدارس الأمم المتحدة، والمنازل الخاصة والمساجد وحتى المستشفيات لتخزين وإطلاق الصواريخ على إسرائيل. وبينما وجهت إسرائيل ضربات جراحية لقاذفات الصواريخ والأنفاق، فقد قُتل مدنيون فلسطينيون بشكل مأساوي ولكن عن غير قصد. وأخذت صور تقشعر لها الأبدان، وغذت مزاعم تشهيرية بأن إسرائيل استهدفت المدنيين عمدا. إننا لم نتعمد ذلك ونحن نأسف بشدة لسقوط كل ضحية من المدنيين.

والحقيقة هي أن إسرائيل فعلت كل ما في وسعها للتقليل من عدد الضحايا من المدنيين الفلسطينيين إلى أقصى حد. وقامت حماس بكل ما في وسعها لتوقع أكبر عدد من الضحايا في صفوف المدنيين الإسرائيليين والمدنيين الفلسطينيين. فقد ألقت إسرائيل منشورات وأجرت مكالمات هاتفية وبعثت رسائل نصية ووجهت تحذيرات باللغة العربية عبر قناة تلفزيون فلسطينية، كل هذا لتمكين المدنيين الفلسطينيين من إخلاء المناطق المستهدفة. ولم يبذل أي بلد آخر ولا أي جيش آخر في التاريخ جهدا أكبر مما بذلناه لتجنب سقوط ضحايا مدنيين من بين سكان العدو.

وكان هذا القلق على أرواح الفلسطينيين مثيرا للإعجاب بوجه خاص، نظرا لأنه كان يجري قصف المدنيين الإسرائيليين بالصواريخ، يوما بعد يوم، وليلة بعد أخرى. وبينما كانت حركة حماس تطلق الصواريخ على أسرهم، ظل أفراد جيش المواطنين الإسرائيلي، الجنود الشجعان في جيش الدفاع الإسرائيلي، فتياننا وفتياتنا، متمسكين بأعلى القيم الأخلاقية لأي جيش في العالم. إن جنود إسرائيل لا يستحقون الإدانة بل الإعجاب، الإعجاب من جانب الشرفاء في كل مكان.

إليكم ما قامت به حركة حماس. لقد نصبت بطاريات صواريخها في مناطق سكنية وطلبت من الفلسطينيين تجاهل التحذيرات الإسرائيلية التي تدعوهم للمغادرة. وفي حال عدم استجابتهم لذلك، أعدمت المدنيين الفلسطينيين في غزة من الذين تجرأوا على الاحتجاج. والذي لا يقل فظاعة عن ذلك أن حماس نصبت عن عمد صواريخها في أماكن يعيش فيها أطفال ويلعبون.

اسمحوا لي أن أعرض صورة على الجمعية العامة. لقد التقطها طاقم قناة فرنسا ٢٤ خلال الصراع الأخير. وهي تظهر قاذفتي صواريخ استخدمتهما حركة حماس للهجوم علينا. ويمكن مشاهدة ثلاثة أطفال يلعبون بالقرب منهما. ونصبت حماس عمدا صواريخها في مئات المناطق السكنية مثل هذه المنطقة، المئات منها. إن هذه جريمة حرب. وأقول للرئيس عباس، هذه هي الجرائم، جرائم الحرب، التي ارتكبها

شركاؤه من حركة حماس في حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها ويتولى مسؤوليتها. إن هذه هي جرائم الحرب الحقيقية التي كان يتعين عليه التحقيق فيها أو انتقادها من على هذه المنصة في الأسبوع الماضي.

بينما تجمع أطفال إسرائيل في الملاجئ، وأسقطت منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية للقذائف الدفاعية صواريخ حماس من السماء، اتضح بجلاء الفرق الأخلاقي العميق بين اسرائيل وحماس. فقد كانت إسرائيل تستخدم قذائفها لحماية أطفالها؛ فيما كانت حماس تستخدم أطفالها لحماية قذائفها.

وبالتحقيق مع إسرائيل بدلا من حركة حماس بزعم ارتكاب جرائم حرب، يكون مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد تنكر لمهمته النبيلة المتمثلة في حماية الأبرياء. وفي الواقع، فإن ما يقوم به هو قلب قوانين الحرب رأسا على عقب. فإسرائيل، التي اتخذت خطوات غير مسبوقة لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين لأقصى حد تتعرض للإدانة فيما يتم التغاضي عما قامت به حماس التي استهدفت المدنيين واختبأت وراءهم، مما يشكل جريمة حرب مزدوجة. وبالتالي، فإن مجلس حقوق الإنسان يوجه رسالة واضحة إلى الإرهابيين في كل مكان: ”استخدموا المدنيين كدروع بشرية. استخدموهم مرة أخرى وأخرى وأخرى“. أتعلمون لماذا؟ لأن ذلك للأسف يؤتي ثماره. ومن خلال منح شرعية دولية لاستخدام الدروع البشرية، أصبح مجلس حقوق الإنسان مجلسا لحقوق الإرهابيين، وسيكون لذلك تداعيات، وربما كانت له تداعيات بالفعل، على صعيد استخدام المدنيين كدروع بشرية. ليست مصالحنا وقيمنا وحدها هي التي تتعرض للهجوم: إنها مصالحنا وقيمنا جميعا.

إننا نعيش في عالم غارق في الاستبداد والإرهاب، حيث يتم شنق المثليين جنسيا بتعليقهم في رافعات في طهران ويُعدم السجناء السياسيون في غزة ويجري اختطاف الفتيات الصغيرات بشكل جماعي في نيجيريا وذبح مئات الآلاف في سوريا وليبيا والعراق، ومع ذلك، فإن ما يقرب من نصف قرارات مجلس حقوق الإنسان تركز على بلد واحد هو إسرائيل، التي تشكل الديمقراطية الحقيقية الوحيدة في الشرق الأوسط. والتي يتم مناقشة القضايا فيها علنا في برلمان صاخب، وحيث تحمي حقوق الإنسان محاكم مستقلة وحيث يعيش النساء، والمثليون والأقليات في مجتمع حر حقا.

إن المعاملة المتحيزة التي تلقاها إسرائيل من مجلس حقوق الإنسان، وهذه تسمية خاطئة لكنني سأستخدمها كما هي، ليست سوى مظهر لعودة أحد أقدم أشكال التحامل في العالم. فنحن نسمع دعوة الغوغاء اليوم في أوروبا إلى قتل اليهود بالغاز. كما نسمع بعض القادة الوطنيين يقارنون إسرائيل بالنازيين. ولا علاقة لذلك بسياسات إسرائيل. بل له علاقة بعقول مريضة، ولهذا المرض اسم، إنه معاداة السامية. وهو ينتشر الآن في المجتمعات الراقية حيث يتخفى وراء ستار الانتقاد المشروع لإسرائيل. وقد جرت لعدة قرون شيطنة الشعب اليهودي بالتشهير به من خلال استخدام ”تهم الدم“ ومزاعم قتل الرب. ويجري اليوم شيطنة الدولة اليهودية من خلال التشهير بها بدعوى أنها نظام فصل عنصري واتهامها بالإبادة الجماعية.

في أي عالم أخلاقي، تقترن الإبادة الجماعية بتوجيه إنذارات لسكان العدو للابتعاد عن أماكن الخطر أو بضمان حصول هؤلاء السكان على أطنان من المساعدات الإنسانية كل يوم، فيما تطلق علينا آلاف الصواريخ، أو بإقامة مستشفى ميداني لعلاج جرحاهم؟

إنني أفترض أن هذا العالم الأخلاقي هو العالم ذاته حيث يمكن لشخص – كان قد كتب أطروحة مليئةً بالأكاذيب عن المحرقة ولا يزال مصراً على ضرورة جعل فلسطين خالية من اليهود – الوقوف لى هذا المنبر والتجرؤ بوقاحة على اتهام إسرائيل بممارسة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي.

وفي الماضي، كانت الاتهامات المخزية الموجَّهة لليهود تسبق المجازر الشاملة بحق أبناء شعبنا. لكن كفى! لقد أصبحنا – نحن الشعب اليهودي – نملك الآن القوة اللازمة للدفاع عن أنفسنا. وسوف ندافع عن أنفسنا ضد أعدائنا في ميدان القتال. وسوف نفضح أكاذيبهم الموجَّهة إلينا أمام محكمة الرأي العام. إن إسرائيل ستواصل رفع رأسها بفخر وشموخ.

وعلى الرغم من التحديات الهائلة التي تواجه إسرائيل، فإنني أعتقد أن لدينا فرصة تاريخية. فقد أصبحت بعض الدول الرائدة في العالم العربي تقرّ، بعد عقود من اعتبار إسرائيل عدوها – بأننا معا نواجه الكثير من الأخطار المماثلة. وتتمثل تلك الأخطار أساسا في حصول إيران على الأسلحة النووية، وفي الحركات الإسلامية المتشددة التي تتعزز في العالم السنّي.

إن التحدي الذي يواجهنا هو الاستفادة من تلك المصالح المشتركة لإقامة شراكة مثمرة من أجل بناء شرق أوسط أكثر أمناً وسلاماً وازدهاراً. وإن عملنا معاً، سيكون بمقدورنا تعزيز الأمن الإقليمي، والنهوض بالمشاريع المشتركة في مجالات المياه والزراعة والنقل والرعاية الصحية والطاقة والكثير من المجالات الأخرى.

كما أنني أعتقد بأن الشراكة بيننا يمكن أن تسهم في تيسير إحلال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان الكثيرون يرون منذ فترة طويلة أن السلام الإسرائيلي الفلسطيني قد يسهم في تيسير المصالحة الأوسع نطاقاً بين إسرائيل والعالم العربي. غير أنني أعتقد حالياً بأن ذلك قد يتحقق بالاتجاه المعاكس، إذ أن المصالحة الأوسع نطاقاً بين إسرائيل والعالم العربي قد تساعد في تيسير إحلال السلام الإسرائيلي الفلسطيني. وبالتالي، لتحقيق ذلك السلام، يجب علينا ألا نتطلّع إلى القدس ورام الله فحسب بل أيضاً إلى القاهرة وعمّان وأبو ظبي والرياض وعواصم أخرى. وأعتقد بأن السلام يمكن أن يتحقق من خلال المشاركة الفعالة للبلدان العربية المستعدة لتقديم الدعم السياسي والمادي وغيرهما من أشكال الدعم الذي لا غنى عنه.

إنني مستعد لحل توفيقي تاريخي ليس لكوْن إسرائيل تحتل أرضاً أجنبية. فأبناء شعب إسرائيل ليسوا محتلينّ في أرض إسرائيل. إن التاريخ وعلوم الآثار والمنطق السليم كلها أمور توضح أنه كانت لنا صلة فريدة بهذه الأرض منذ ٣٠٠٠ عام. إنني أريد السلام بغية بناء مستقبل أفضل لشعبي. غير أن هذا السلام يجب أن يكون حقيقياً وقائماً على الاعتراف المتبادل والتدابير الأمنية الراسخة – التدابير الأمنية الثابتة كالصخر – في الميدان.

لقد أوجد انسحاب إسرائيل من لبنان وغزة جَيبيْن من التشدد الإسلامي على حدودنا أصبحا منطلقاً لإطلاق عشرات آلاف الصواريخ على الأراضي الإسرائيلية. وقد زادت هذه التجارب المريرة من شواغل إسرائيل الأمنية فيما يتعلق بتقديمها لتنازلات إقليمية محتملة في المستقبل.

واليوم، تتزايد تلك الشواغل الأمنية. فَلْننظر حولنا. إن الشرق الأوسط في

حالة من الفوضى، حيث تتفكك الدول وتسد عناصر إسلامية متشددة هذا الفراغ. أما إسرائيل فلا يمكنها أن تقبل بسيطرة الإسلاميين المتشددين مرة أخرى على أراض انسحبت منها مثل ما حدث في غزة ولبنان. وسيضع هذا الأمر حركات مثل داعش على مسافة بضعة أميال، وسيصبح ٨٠ في المائة من سكاننا في مرمى قذائف الهاون. فلتفكّروا في ذلك، إذ أن المسافة بين خطوط ١٩٦٧ وضواحي تل أبيب تعادل المسافة بين مقرّ الأمم المتحدة وميدان ”تايمز“. وإسرائيل بلد صغير للغاية. ولهذا السبب فإنني سأصرّ دوما ضمن أي اتفاق سلام – سيقتضي بالطبع حلا توفيقيا إقليميا – على تمكين إسرائيل من الدفاع عن نفسها بقواها الذاتية ضد أي تهديد.

مع ذلك، ورغم كل ما جرى، هنالك من لا يأخذون شواغل إسرائيل الأمنية مأخذ الجد، لكنني أفعل ذلك وسأظل أفعله على الدوام. ذلك أنني أتحمل بصفتي رئيساً لحكومة

إسرائيل المسؤولية الجسيمة عن ضمان مستقبل الشعب اليهودي ومستقبل الدولة اليهودية. ومهما اشتدّت الضغوط الممارسة عليّ، فإنني لن أتردد في الوفاء بتلك المسؤولية.

وأعتقد بأننا نستطيع المضي بالسلام قدماً رغم الصعوبات التي تواجهنا، بقيام جيراننا باتباع نهج جديد. لدينا في إسرائيل سجل حافل فيما يتعلق بجعل المستحيل ممكناً. لقد جعلنا أرضا قاحلة أرضاً غناء، ثم استخدمنا – رغم قلة الموارد الطبيعية – عقول رجالنا الخصبة لجعل إسرائيل مركزاً عالمياً للتكنولوجيا والابتكار. وسيتيح السلام لإسرائيل فرصة لتحقيق كامل طاقاتها وبناء مستقبل واعد ليس لشعبنا والشعب الفلسطيني فحسب، بل لشعوب أخرى عديدة في منطقتنا أيضاً. غير أنه يجب تجديد النمط القديم لإحلال السلام. ويجب أن يأخذ في الحسبان الحقائق الجديدة والأدوار والمسؤوليات الجديدة التي يتحملها جيراننا العرب.

هناك شرق أوسط جديد ينطوي على مخاطر جديدة، ولكن على فرص جديدة أيضاً. وإسرائيل مستعدة للعمل مع الشركاء العرب ومع المجتمع الدولي لمواجهة تلك المخاطر واغتنام تلك الفرص. يجب علينا أن نعي معاً الخطر العالمي للتشدد الإسلامي والأهمية القصوى لتفكيك قدرات إيران فيما يتعلق بالأسلحة النووية، والدور الحيوي للدول العربية في الدفع بالسلام مع الفلسطينيين.

قد لا ينسجم ذلك كله مع المعتقدات الرائجة، لكنه يمثل الحقيقة. فالحقيقة يجب أن تُقال دوماً، لا سيما في الأمم المتحدة. وكان إشعيا، النبي العظيم المنادي بالسلام، قد علّمنا قبل نحو ٣٠٠٠ سنة في القدس ضرورة قول الحق، حيث قال:

”لأجلِكِ يا صِهيَونُ لا أسكُتُ، لأجلِكِ يا أورُشليمُ لا أهدأُ حتى يخرُج كالضِّياءِ حقُّكِ وكمِصباحٍ متَّقِدٍ خلاصُكِ“.

فلنوقد شعلة الحقيقة والعدالة لحماية مستقبلنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة والشتات في دولة إسرائيل على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب من المنصة السيد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء ووزير الشؤون العامة والشتات في دولة إسرائيل.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد غونار براغي سفينسون، وزير خارجية جمهورية أيسلندا.

السيد سفينسون (أيسلندا) (تكلم بالإنكليزية): في العام القادم، نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وفيما نقترب من ذلك المعلم الهام، من المفيد أن نتفكّر في النجاحات التي حققتها منظمتنا: تدوين القانون الدولي على نطاق واسع، والتقدم المحرز في مكافحة الفقر والمرض، ومكافحة انتهاكات حقوق الإنسان. فقد أنشأنا آليات للرصد، من قبيل هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وأدوات للمساءلة، مثل المحكمة الجنائية الدولية، واتفقنا على أهداف تاريخية للسياسات غيّرت شكل التعاون الدولي، مثل الأهداف الإنمائية للألفية.

تولّى الرئاسة نائب الرئيس، السيد مسعود خان (باكستان).

وهذه ليست إنجازات صغيرة، ولكن الاكتفاء بما حققناه ليس بخيار. فمنظومة العلاقات المحكومة بقواعد بين الدول في خطر، ويجب أن نحميها. وأكثر ما يدعو للقلق هو تزايد تجاهل القانون الدولي. وهذا يؤدي إلى تآكل الإطار القانوني الدولي الذي وضعناه منذ الحرب العالمية الثانية. ومن الأمثلة الحديثة المروّعة لذلك الجماعة الإرهابية التي تنشط في العراق وسوريا، والتي تسمي نفسها الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونحن كبشر نشعر بالاشمئزاز من أعمالها الوحشية ويروّعنا ما تقوم به من أعمال تدمير طائش.

ولا يمكن أن يقبل المجتمع الدولي بما تظهره هذه الجماعة من تجاهل للمبادئ الأساسية للأمم المتحدة – بل وللكرامة الإنسانية. ولذلك، فإن أيسلندا توافق على الإجراءات المشروعة التي اتخذتها بلدان المنطقة ومناطق أخرى من العالم لوضع حد لهذه الأعمال الوحشية. وستسهم أيسلندا في المعونة الإنسانية من خلال وكالات الأمم المتحدة. فلا يمكن لأي دولة متحضرة أن تتغافل عن وحشية وقسوة طاغيتين على هذا النحو. ويجب أن تكون الأمم المتحدة والقانون الدولي في مركز الصدارة، ونشدد على دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين.

ومعاناة الشعب السوري والتجاهل التام للقانون الإنساني في تلك الحرب الأهلية يسببان الصدمة بنفس القدر. فقد لقي ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ شخص حتفهم، وهناك ٣ ملايين لاجئ في الخارج، والبلد صار خراباً. والاحتلال الأجنبي الذي طال أمده لدولة فلسطين هو أيضاً انتهاك للقانون الدولي. ويستمرّ الاستيلاء على الأراضي بلا هوادة. وليس ثمة دلائل على رفع الحصار المفروض على غزة. وتتواصل انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك لحرية التنقل والحق في حرية التعبير والتجمع وحقوق الملكية.

وفي صيف هذا العام، سببت حرب عبثية بين إسرائيل وغزة خسائر غير مقبولة في الأرواح. وإنني أدين الهجمات العشوائية بالصواريخ التي شنتها حماس وغيرها من المنظمات المسلّحة في غزة ضد أهداف مدنية في إسرائيل. كما أدين الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي، والذي أدى إلى وفاة أكثر من ٢ ٠٠٠ شخص في غزة. وعلينا ألا ندع الخسائر في الأرواح تذهب سدى وأن يكون مستقبل الأطفال الفلسطينيين مستقبلاً خالياً من الاحتلال الأجنبي. وينبغي أن يكون هدفنا إيجاد حل قائم على وجود دولتين بالترافق مع دعم شامل من البلدان المجاورة وترتيبات دولية قوية لحفظ السلام. وللفلسطينيين أقول: ”تصالحوا. كونوا أفضل أصدقاء لبعضكم بعضاً لتتمكنوا من بناء فلسطين حرة وذات سيادة تكفل الحقوق والحريات الأساسية للجميع.“ وللإسرائيليين أقول: ”الحالة الراهنة لا يمكن أن تستمر. كونوا شجعاناً وحكيمين وأعطوا السلام فرصة. لا بد من إنهاء احتلال فلسطين“.

إن انتهاك السلامة الإقليمية لأوكرانيا يخرق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والعديد من المعاهدات. ويهدد الضم غير الشرعي للقرم الأمن والاستقرار في جميع أنحاء أوروبا. ومصداقية مجلس الأمن تُقوّض بشكل خطير عندما ينتهك أحد الأعضاء الدائمين الميثاق باستخدام القوة لتغيير الحدود، ويمكنه بعد ذلك أن يستخدم حق النقض ضد الرد والإجراءات الضرورية من قبل هذه الهيئة المخولة صون السلم والأمن الدوليين. كما يتم تقويض المجلس إذا ثبت أنه غير قادر على الدفاع عن المدنيين الخاضعين للاحتلال الأجنبي أو غير قادر على الحيلولة دون استخدام الأسلحة الكيميائية.

تم إنشاء الأمم المتحدة للتأكد من أن مصير الدول لن تحدده مرة أخرى أبدا فوهات المدافع. وقد أثبتت الأحداث الأخيرة أننا يجب أن نؤكد من جديد التزامنا بميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية من أجل الحفاظ على الأسس اللازمة لإقامة عالم يسوده العدل والسلام. وهذا ينطبق بشكل خاص على مجلس الأمن. وينبغي أن يكون ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، هما البوصلة التي توجهه، في قيامه بدوره في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن يطبّق القانون على جميع الأطراف بالتساوي. ويتعين على المجلس أن يصبح أكثر توجّهاً نحو إيجاد حلول وأن ينخرط بصورة مباشرة. ولا بد من تحسين أساليب عمله، ولا سيما تطبيق حق النقض. وتؤيد أيسلندا الاقتراح الذي تقوده فرنسا

والمكسيك في الآونة الأخيرة من أجل وضع إطار لاستخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وينبغي للمجلس أيضاً الاستفادة من سلطته في الإحالة بحسب مقاصد نظام روما الأساسي.

إن رسم طريق نحو المستقبل الذي نصبو إليه هو تحدّ في عالم يمزقه الفقر وعدم المساواة والصراع. ومنذ آخر مناقشة عامة، أحرزنا تقدماً حقيقياً في إعداد القرارات التي ستتخذ في السنة المقبلة بشأن وضع إطار جديد من أجل التنمية المستدامة. والسنة المقبلة ستكون بمثابة اختبار لعزمنا على الإنجاز. وستشارك أيسلندا بصورة بناءة في المفاوضات المتعلقة بخطة ما بعد عام ٢٠١٥، فضلاً عن وضع نظام جديد للتصدي لتغير المناخ.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض القضايا التي أعتقد أنها أساسية. في ظل الزيادة في عدد سكان العالم، باتت التدابير الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبالنسبة لثلاثة بلايين من البشر، تشكل الأغذية البحرية نحو ٢٠ في المائة من استهلاكهم من البروتين الحيواني. ويعتمد بين ٩ إلى ١٢ في المائة من سكان العالم على قطاع الأغذية البحرية لكسب معيشتهم. ومع ذلك لدينا تناقض. فالإفراط في الصيد لا يزال مشكلة واسعة الانتشار، ولكن أداء مصائد الأسماك في الوقت نفسه متدنٍ إلى حد كبير. وبتحسين البنية التحتية والإدارة، يمكن زيادة المنافع الاقتصادية المتأتية من مصائد الأسماك البحرية بواقع ٥٠ بليون دولار في السنة، أي أكثر من نصف قيمة التجارة العالمية في الأغذية البحرية.

ومن الواضح أن المسائل المتعلقة بالمحيطات هي أحد العناصر الأساسية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتوفّر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أساساً قانونياً سليماً يمكن للدول أن تسخر مواردها البحرية استنادا إليه. ولا تزال أيسلندا وفيّة بثبات للاتفاقية، ونحن نبني سياستنا البحرية على البحوث العلمية حيث توجّه الاستدامة جميع قراراتنا. وقد كانت اتفاقية قانون البحار أساسية في نجاح أيسلندا، ومع ذلك فإن ما نفتقده في كثير من الأحيان هو قدرة الدول على تنفيذ الرصد الفعال والصيد المستدام. وما فتئت أيسلندا تتبادل الدراية الفنية من خلال برنامج جامعة الأمم المتحدة للتدريب في مجال مصائد الأسماك في أيسلندا، حيث استفاد أكثر من ١ ٥٠٠ خبير من الدراسات العليا وحلقات العمل في هذا الميدان.

المجال الرئيسي الثاني من أجل تحقيق الأمن الغذائي هو الأراضي. فنحن نخسر كل عقد ١٢٠ مليون هكتار من الأراضي – وهي منطقة بمساحة جنوب أفريقيا – بسبب التصحر والجفاف. ويسهم تغير المناخ في معدل متسارع لتدهور الأراضي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انبعاث غازات الدفيئة، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة. لذا، فإن التحول إلى الإدارة المستدامة للأراضي ليس عنصراً حاسماً للأمن الغذائي والمائي وحسب، بل عامل مهم في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. ولهذا السبب، تدعو أيسلندا بقوة إلى اتخاذ تدابير بهدف إيجاد عالم خال من ظاهرة تدهور الأراضي. وتسهم أيسلندا بنشاط في هذه الجهود من خلال فريق أصدقاء الأمين العام في نيويورك وبرنامج جامعة الأمم المتحدة للتدريب على استصلاح الأراضي في أيسلندا.

المجال الرئيسي الثالث هو ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بتكلفة معقولة وبشكل موثوق ومستدام للجميع. فما من مجتمع يمكن أن يتطور من دون طاقة، ومع ذلك فإن ما يزيد على ١,٣ بليون شخص لا يحصلون على الكهرباء في وقتنا الحاضر.

ومع النمو في إنتاج الطاقة، لا بد من زيادة نصيب الطاقة المتجددة في إمدادات الطاقة العالمية بشكل كبير بحلول عام ٢٠٣٠. وأيسلندا تسهم في ذلك الجهد. ونتشارك مع مجموعة من البلدان والوكالة الدولية للطاقة المتجددة لتحديد الفرص

ودعم الآليات لزيادة إنتاج الطاقة الحرارية الأرضية. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الدول الأعضاء للانضمام إلى التحالف العالمي للطاقة الحرارية الأرضية. وتعمل أيسلندا أيضاً مع البنك الدولي في مشاريع في الأخدود الأفريقي الكبير، وقمنا بتشغيل برنامج التدريب على إنتاج الطاقة الحرارية الأرضية التابع لجامعة الأمم المتحدة في أيسلندا لمدة ٣٥ عاماً.

وفي أيسلندا وبلدان الشمال الأخرى، كانت الثورة في تعليم المرأة والمستوى المرتفع من مشاركة الإناث في سوق العمل هما أساس رفاهنا وازدهارنا الاقتصادي. وبدون المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في كل مجالات المجتمع، بما في ذلك عملية صنع القرار، سيكون من المستحيل تحقيق تقدم حقيقي ودائم في معالجة تحديات التنمية المستدامة. ويجب الحفاظ على الهدف القائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة المتفق عليه في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة. ولكن ينبغي لنا ألا نتوقف عند ذلك الحد. لا بد من مواصلة تعميم المساواة بين الجنسين في الإطار الجديد برمته. وفي هذا الصدد، لا يمكن أن أغفل الأهمية المركزية لضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

يجب أن يستمر كفاحنا من أجل التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعناها على أنفسنا قبل ٢٠ عاماً تقريباً في إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأيسلندا تعتز بدعمها لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الحملة من أجل احتفال بيجين زائد ٢٠. ونحن نتشارك مع سورينام قيادة مجموعة البلدان الأصدقاء لتعبئة الدعم للنهوض بالمساواة بين الجنسين والاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للإعلان. وندعو الدول الأعضاء للانضمام إلى ذلك الجهد واتخاذ إجراءات ملموسة بشأن المحاور الإثني عشر لمنهاج العمل.

ومن جانبنا، نحن نريد أن يجلس الرجال والفتيان إلى الطاولة بشأن المساواة بين الجنسين بطريقة إيجابية. وستعقد أيسلندا وسورينام مؤتمر ”صالون الحلاقة“ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، حيث يناقش الرجال المساواة بين الجنسين مع رجال آخرين، مع التركيز بشكل خاص على التصدي للعنف ضد المرأة. سيكون المؤتمر فريداً من نوعه، لأنها ستكون المرة الأولى في الأمم المتحدة التي تجمع القادة الذكور فقط لمناقشة المساواة بين الجنسين. وستقدم تلك المناقشة إسهاماً استثنائياً لمؤتمر بيجين زائد ٢٠ وحملات الرجل نصير المرأة ”HeForShe“.

لقد ذُكِّرنا في الأسابيع الأخيرة بهشاشة بني البشر وحاجتنا إلى العمل معاً في مواجهة أكبر الأخطار التي تهدد البشرية. وأود أن أعرب عن تعاطفنا وتضامننا مع الدول التي تعاني من تفشي فيروس الإيبولا. وحكومة أيسلندا ستشارك في الجهود الدولية الرامية للحد من تفشي المرض بتقديم مساهمات مالية إلى وكالات الأمم المتحدة.

في العام القادم، سوف تجتمع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة معاً لاتخاذ قرارات مهمة بشأن كيفية مواجهة تغير المناخ والسعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. في الشمال، يتهدد تغير المناخ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية في القطب الشمالي، والحصاد المستدام للموارد الطبيعية أمر حيوي. وأنا أتعهد بالتزام أيسلندا بالعمل من أجل اتخاذ قرارات جريئة بشأن مستقبل كوكبنا والازدهار المتزايد للمجتمع الدولي في عام ٢٠١٥. لعل الكلمات الحكيمة لنيلسون مانديلا تتحقق إذ نسلك ذلك المسار: ”يبدو الأمر مستحيلاً دائماً حتى يُنجز.“

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فاندو سكيليماني، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية بوتسوانا.

السيد سكيليماني (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف وامتياز فريد لي أن أخاطب هذا الجمع من المجتمع الدولي. وباسم فخامة رئيس جمهورية بوتسوانا، الفريق سيريتسي خاما إيان خاما، اسمحوا لي أن أشارك الوفود

الأخرى في تقديم أحر التهنئة للرئيس على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. ونحن على ثقة بأن خبرته الواسعة وتفانيه في خدمة حكومة وشعب أوغندا ستسهم بشكل كبير في نجاح هذه الدورة. ووفدي وأنا نتمنى له كل التوفيق وهو يبدأ في مباشرة هذه المسؤولية الجديدة لإدارة أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. كما نشيد إشادة لائقة بسلفه، سعادة السفير جون آش، لقيادته الممتازة للدورة الثامنة والستين للجمعية العامة. ونثني على جهوده الدؤوبة للتغلب على الكثير من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم.

يرحب وفدي بالموضوع الذي اختاره الرئيس للمناقشة العامة الحالية، ”إنجاز وتنفيذ خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥“. ونحن نعتبره وثيق الصلة وجاء في الوقت المناسب، خاصة وأنه يتزامن مع الجهود الجارية التي تبذلها الدول الأعضاء لصياغة خطة إنمائية عالمية جديدة خلفاً للأهداف الإنمائية للألفية. وسنعمل بلا كلل مع الرئيس والمجتمع الدولي ونحن نحدد معالم الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. والأولويات التي حددها الرئيس لدورة الجمعية هذه، ألا وهي قضايا تغير المناخ، والقضاء على الفقر، وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، وسيادة القانون والسلم والأمن الدوليين، من أكثر القضايا أهمية ومحورية لنجاح الخطة الإنمائية العالمية واستدامتها.

وإذ نسدل الستار على الأهداف الإنمائية للألفية، من المهم أن نتأمل في نجاحاتنا وإخفاقاتنا من أجل استخلاص دروس حيوية من تجربتنا. فالمجتمع العالمي، وعلى الأخص في العالم النامي، واجه تحديات جمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل. وأدى ذلك في كثير من بلداننا إلى عجزها عن تحقيق إنجازات تنموية ملموسة لمواطنيها، كما وردت بصورة شافية في الأهداف الإنمائية للألفية، على الرغم من أفضل الجهود والنوايا. وما زلنا نشهد مستويات لا تحتمل من الفقر والمرض والركود الاقتصادي والتدهور البيئي، فضلاً عن سلبيات أخرى، عجلت بها إلى حد كبير الكوارث الطبيعية والمعوقات الشديدة في ما يتعلق بالموارد والقدرات.

لقد حققت بوتسوانا مكاسب مثيرة للإعجاب في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وإن كان ذلك لم يتم دون مواجهة تحديات هائلة، كان أهمها محدودية الموارد والقدرات. فقد سعت حكومة بوتسوانا لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وتحسين نوعية الحياة لمواطنيها بتخصيص نسبة كبيرة من الميزانية العامة للقطاعات ذات المردود الكبير على التنمية في البلد، بما في ذلك التعليم والصحة والبنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري، وتمكين النساء والشباب. وبوتسوانا تواصل بذل كل جهد ممكن، خلال الوقت المتبقي قبل تاريخ الانتهاء المستهدف في عام ٢٠١٥، لإنهاء الأعمال غير المنجزة مما تبقى من الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة الهدفين ٤ و ٥، المتعلقان بوفيات الرضع والأمهات.

إن تفشي مرض فيروس إيبولا المهلك، وتطوره إلى كارثة صحية عامة، كما حدث بالفعل، يمثل انتكاسة خطيرة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك، فإننا نناشد الجمعية أن تدعو كل الشركاء والمنظمات ذات النوايا الخيرة لكي لا تدخر جهداً في إنقاذ منطقة غرب أفريقيا من تلك الآفة.

لقد رسم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ مساراً واضحاً واستراتيجياً لتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، داعياً إلى وضع خطة شاملة وتحولية تندمج فيها الركائز الثلاث للتنمية المستدامة، وهي الحماية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد تابعت بوتسوانا باهتمام عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، والذي كان هدفه الأساسي وضع خطة تحويلية موحدة للتنمية العالمية،

حسبما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + ٢٠. وتشجعنا للغاية روح التشاور والإرادة الجماعية والتزام المجتمع الدولي بوضع مجموعة من الأهداف الطموحة ولكن الشاملة والقابلة للقياس والمستدامة التي ينبغي أن تلهمنا جميعاً وتدفعنا للتفوق في سعينا لتحقيق المستقبل الذي نصبو إليه. وأثني على الرئيسين المشاركين للفريق على أدائهما الاستثنائي في المضي بعملية التفاوض قدماً إلى نهايتها المنطقية. ونتطلع إلى المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الإطار الأوسع نطاقاً للتنمية ما بعد عام ٢٠١٥، والتي ستبدأ خلال دورة الجمعية العامة هذه. وأؤكد للجمعية أقصى تعاوننا ومشاركتنا البناءة في تلك المداولات.

ووفدي سيشارك بفعالية في كل المداولات بشأن الأولويات الرئيسية للتنمية التي حددها الأمين العام، وخاصة وضع الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ومع ذلك، هناك قضايا ذات أهمية استراتيجية كبرى بالنسبة لبوتسوانا. وهذه تشمل تغير المناخ، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة، وقضايا السلام والأمن والنهوض بحقوق الإنسان.

فيما يتعلق بتغير المناخ، فإن بوتسوانا تعرف جيداً الآثار المدمرة لتلك الظاهرة، التي لا تزال تتسبب في درجات الحرارة القصوى، والتغيرات في أنماط هطول الأمطار، وتدهور التربة والتصحر والجفاف المستمر. وفي هذا الصدد، نعتقد أن معالجة تلك المشاكل يجب أن يكون لها الاعتبار الأول في المداولات الجارية بشأن خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك، فإننا نتطلع إلى المؤتمر العشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، الذي سيعقد في ليما هذا العام، والذي يفترض أن يضع الأساس لاتفاق ملزم قانوناً لاعتماده خلال المؤتمر القادم للأطراف في باريس. ونثني على الأمين العام لمبادرته بعقد مؤتمر القمة المعني بتغير المناخ الذي اختتمت أعماله مؤخراً، والذي ضخ بنجاح زخماً سياسياً تشتد الحاجة إليه في تلك العملية ونحن نمضي صوب عام ٢٠١٥.

وبوتسوانا، بوصفها إحدى البلدان النامية وغير الساحلية والمتوسطة الدخل والتي تعاني من نقاط ضعف خاصة بها، يحدوها وطيد الأمل أيضاً في أن تؤخذ هذه المسائل في الاعتبار على نحو شامل في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونرحب بالاستعراض العشري لبرنامج عمل ألماتي، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر في فيينا، وسينظر بوجه عام في آليات فعالة لمعالجة نقاط الضعف لدى البلدان النامية غير الساحلية. ونأمل أن يولى خلال ذلك الاستعراض اهتمام خاص للبلدان التي تتزايد فيها قطعان الفيلة بشكل مستمر، فأعدادها لا تؤدي إلى صراع خطير بين الحيوان والإنسان فحسب، ولكن أيضا إلى تدمير البيئة ذاتها التي تعتمد عليها الفيلة لبقائها. وبوتسوانا لديها أكبر عدد من الفيلة في أفريقيا.

وفيما يتعلق بقضايا التنمية الاجتماعية، يسعدني أن أبلغ الجمعية أن بوتسوانا تحرز تقدماً مطرداً في القضاء على الفقر المدقع، نتيجة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر التي أطلقت في عام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، فقد تمكنا من تعميم التعليم الابتدائي والحصول على خدمات العلاج والرعاية والدعم لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات بشأن قضايا المحافظة على الجودة في التعليم والخدمات العامة.

ويجب أن يكون الدعم المالي ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من العوامل التي تندرج بدرجات متفاوتة في المناقشات بشأن خطة التنمية ما بعد عام ٢٠١٥. وإذا ما تعذر ذلك، ستكون جهودنا من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بلا طائل. ونحن نترقب باهتمام اعتماد خطة التنمية الجديدة، التي نثق في أنها ستدعم جهودنا الفردية والجماعية

لتحقيق تطلعاتنا المشتركة إلى عالم تتمتع أجياله الحالية والمقبلة على السواء بالأمن والسلامة والازدهار.

وما زالت التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان من أكبر التحديات للتنمية البشرية. وبوتسوانا تشعر بقلق بالغ إزاء التوجه المتزايد لعدم الاستقرار وانعدام الأمن والصراع العنيف في أجزاء مختلفة من العالم. نحن نشهد حاليا مستويات تفوق الخيال من المعاناة الإنسانية، وإزهاق الآلاف من الأرواح البريئة والعالم يندفع اندفاعاً نحو مستويات كارثية من الأزمات الإنسانية.

كما أن النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي والحرب الوحشية التي طال أمدها في سوريا تتحدى الخيال البشري. وفي أفريقيا، من المؤلم اندلاع النزاعات العنيفة على نحو متكرر في أجزاء بعينها من قارتنا، ولا سيما في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى حالياً. وللأسف، فإن العراق أيضا تحت حصار تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة. تلك الجماعات الإرهابية لا تهدد استقرار الشرق الأوسط، وأمنه فحسب، بل تهدد صون السلم والأمن الدوليين عموماً.

إننا لن نخفق كدول قومية في ممارسة واجبنا ومسؤوليتنا عن حماية السكان من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية فحسب، بل إننا في واقع الأمر نرضخ عن غير قصد لإبادة أجيال قادمة. وفي حزيران/يونيه الماضي، تشاركت بوتسوانا وهولندا في استضافة الاجتماع الرابع للشبكة العالمية لجهات التنسيق المعنية بمسؤولية الحماية، في محاولة لمواصلة ترسيخ ذلك المبدأ الأساسي، وهو ما يعزز شعورنا الفردي والجماعي بالمسؤولية تجاه مواطنينا.

وفي حين أن تلك الجهود قد تكون فعالة من حيث التوعية، يبقى اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة من اختصاص مجلس الأمن. لذلك، يتعين على أعضاء المجلس إظهار الريادة المثالية واحتراماً حقيقياً لمسؤولياتهم بموجب الميثاق من أجل صون السلم والأمن الدوليين، كما تنص على ذلك المادة ٢٤ من الميثاق. وبوتسوانا تشعر بخيبة أمل وقلق شديدين لأن بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن دأبوا على إحباط أية جهود لإيجاد حلول دائمة لحالات النزاع. وبالتأكيد، فإن الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي لن يتخلوا، ولا ينبغي لهم التخلي، عن مسؤوليتهم الجليلة والسماح بدفع المجلس ظاهرياً إلى حالة من الشلل المقيت بينما يحترق العالم في سبيله إلى الانقراض. وفي أيار/مايو الماضي، تحديداً، لم يتمكن المجلس من اعتماد مشروع قرار يسعى إلى إحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. وغني عن القول، إن أقل ما يوصف به ذلك أنه تنكر للعدالة الجنائية الدولية.

إن التزام بوتسوانا بنظام دولي فعال للعدالة الجنائية لا يزال قائماً. ولذلك، فإننا نواصل دعم استقلال المحكمة الجنائية الدولية ومصداقيتها باعتبارها الآلية القضائية الدولية القائمة الوحيدة المتاحة للتحقيق والمقاضاة في جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة العدوان. ومع ذلك، لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية دور مجلس الأمن في تسهيل عمل المحكمة الجنائية الدولية. وأملنا الوطيد إذ نمضي قدماً، أن يسود الرشد والتراحم الإنساني الأساسي في قرارات المجلس التي ترمي للقضاء على التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، والنهوض بثقافة عالمية للمساءلة القضائية والحوكمة الشاملة للجميع وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، ترحب بوتسوانا بالمبادرة الفرنسية المتعلقة بالتقييد الطوعي لاستخدام حق النقض من جانب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن في حالات الفظائع الجماعية.

كما تثني بوتسوانا على البلدان والمدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية التي تسهم ببسالةٍ في الجهود الرامية إلى التخفيف من المعاناة الإنسانية أينما تحدث في

جميع أنحاء العالم. ونحن نشيد بصفة خاصة بالأمين العام بان كي – مون على التزامه الثابت بالسعي إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك معالجة محنة الفئات الضعيفة في المجتمع، مثل النساء والأطفال.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام بوتسوانا بالمبادئ والمثل العليا للأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في الميثاق. وما زلنا ثابتين وعاقدي العزم في التزامنا، بوصفنا عضواً في المجتمع الدولي، بالمساهمة بطريقتنا المتواضعة في إنشاء عالم يسوده السلام والأمن والرخاء للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد وونا ماونغ لوين، وزير خارجية جمهورية اتحاد ميانمار.

السيد وونا ماونغ لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا في وقت يواجه فيه العالم تحديات وتهديدات أمنية العالمية ملحة يجب التصدي لها بشكل جماعي وعلى وجه الاستعجال. حرارة كوكبنا آخذة في الارتفاع بسبب الخطر الجلي والمحدق لتغير المناخ. ويطل الإرهاب بوجهه القبيح مرة أخرى. ويستحوذ الخوف على القرية العالمية من انتشار وباء الإيبولا. والتوتر وانعدام الثقة آخذان في التصاعد بين القوى الكبرى، مما يعيد إلى الأذهان المنافسة إبّان الحرب الباردة. ويتزايد عدد الصراعات الإقليمية والمحلية ويتسع نطاقها في بعض أنحاء العالم. وما زال بليون شخص عالقين في شراك الفقر. والعالم الذي نريده ما زال حلماً بعيد المنال.

ولم يعد تغير المناخ مجرد مسألة حجة علمية، فهو مسألة بقاء تتطلب منا اتخاذ إجراءات عاجلة. والعديد من البلدان النامية المعتمدة على الزراعة من الناحية الاقتصادية، فضلاً عن الدول الجزرية الصغيرة، سوف تتحمل العبء الأكبر لآثاره. ومن المهم للغاية أن نتفق على التزام عالمي جديد بشأن حماية المناخ وأهداف خفض الانبعاثات. ولذلك فإن وفد بلدي يشكر الأمين العام بان كي – مون على تنظيم قمة المناخ لعام ٢٠١٤، التي كانت رسالتها المتمثلة في ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وموحدة واضحة وجلية. وستواصل ميانمار العمل مع المجتمع الدولي نحو التوصل إلى اتفاق مناخي مجد وقابل للتنفيذ وشامل في باريس عام ٢٠١٥.

ودعماً لرؤية رئيس الجمعية العامة صوب خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير لما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن نكثف جهودنا خلال هذه الدورة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. في تلك العملية، يجب علينا أيضاً أن نعمل معا للتوصل إلى وسائل فعالة للتنفيذ، بما في ذلك تعبئة الدعم المالي والتقني، وذلك من أجل كفالة نجاح الخطة الجديدة وأهداف التنمية المستدامة.

إن تفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا، مع طابعه ونطاقه غير المسبوقين، هو أمر مثير للقلق. ويجب ألا ننظر إلى هذه الجائحة على أنها تقتصر على شعب أو مكان بعينه. فهو تحدّ مشترك للبشرية جمعاء. ترحب ميانمار بالاستجابة السريعة وفي الوقت المناسب من الأمين العام في مبادرته بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا.

ولا يمكن التغاضي عن الإرهاب لأي سبب من الأسباب أو تحت أي ظرف من الظروف. كما لا ينبغي التغاضي عن عمليات القتل الوحشية والفظائع المرتكبة باسم الدين. وما فتئت ميانمار تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. ونحن لسنا غافلين عن مصير الأشخاص الذين وقعوا ضحايا للإرهاب. يجب على المجتمع الدولي أن يكون متحداً للقضاء على تلك الجرائم البشعة. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي تأييداً كاملاً البيان الذي أصدره وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) قبل بضعة أيام هنا في نيويورك.

تؤمن ميانمار إيماناً راسخاً باستمرار أهمية الأمم المتحدة وشرعيتها في الشؤون العالمية. وسوف نواصل التعاون معها

بنشاط، تمشياً مع مبادئ سياستنا الخارجية. وبفضل التغييرات الإيجابية في ميانمار، فإن التعاون بين ميانمار والأمم المتحدة هو الآن أفضل من أي وقت مضى. تبدي الأمم المتحدة ووكالاتها المزيد من الاهتمام في ميانمار، بمد يد العون إلى شعب ميانمار في جميع مناحي حياته. والحكومة، من جانبها، تيسر التنفيذ الفعال لبعثات الأمم المتحدة.

إن صون السلم والأمن الدوليين هو أحد الغايات الرئيسية للأمم المتحدة. وتمقت ميانمار، بوصفها دولة محبة للسلام، أسلحة الدمار الشامل وتدرك تماماً خطر الأسلحة النووية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ظلت ميانمار تقدّم سنوياً منذ عام ١٩٩٥ مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي. وسنفعل ذلك مرة أخرى في الدورة الحالية للجمعية العامة. ونشجع جميع الدول الأعضاء على تأييد مشروع القرار. وإذا اتبعنا خريطة الطريق المرسومة في القرار بإرادة سياسية قوية، سيكون عالم خالٍ من الأسلحة النووية في متناول أيدينا في القريب العاجل.

وأود أن أحيط الجمعية علماً بأن ميانمار تقوم بالأعمال التحضيرية على الصعيد المحلي بهدف التصديق على صكوك نزع السلاح الدولية الرئيسية. وقد تحققت إنجازات كبيرة في هذه العملية. ويسرني أن أعلن أن البيينداونغسو هلوتاو، وهو برلمان الاتحاد لدينا، قد وافق للتو على انضمام ميانمار إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

لقد اجتاحت رياح التغيير جميع أنحاء ميانمار خلال السنوات الثلاث الماضية. وحظي نطاق التغييرات الإيجابية الملحوظة في ميانمار وسرعتها بالاعتراف والتشجيع من المجتمع الدولي. ساهمت هذه التغييرات في تحسين صورة ميانمار على الصعيدين الإقليمي والدولي. فعلى الصعيد الإقليمي، تولّت ميانمار رئاسة مبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات حتى آذار/مارس من هذا العام. وبعد النجاح في الاضطلاع بهذه المسؤولية، نحمل على عاتقنا الآن المسؤولية المهيبة لرئاسة الآسيان. تبذل الآسيان في ظل رئاستنا جهودها الرامية إلى تسريع عملية بناء جماعة الآسيان بموضوع ”المضي قدما في وحدة نحو مجتمع يسوده السلام والازدهار“.

تخطو ميانمار بخطى جيدة على طريق التحول الديمقراطي السلمي، الذي بدأ قبل ثلاث سنوات عن طريق إحداث موجات من الإصلاحات السياسية والاقتصادية. كانت الموجة الأولى تحولاً سلمياً من الحكومة العسكرية إلى نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، حيث تعمل جميع القوى السياسية معاً للتغلب على الخلافات عن طريق الحوار في مجلسي البرلمان لدينا. وتم إنشاء نظام سياسي شامل للجميع، يجمع جميع أصحاب المصلحة في العملية من خلال المصالحة الوطنية. جلبت الموجة الأولى من الإصلاح المصالحة الوطنية، وإصدار مجموعة من عمليات العفو العام، وخلق مجال سياسي أوسع، وحرية وسائط الإعلام، وحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي.

وقد أعقب ذلك الموجة الثانية من الإصلاح، بإطلاق مجموعة إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية ولتنمية القطاع الخاص. وأطلقت الآن الموجة الثالثة من الإصلاح، التي تهدف إلى إرساء أساس متين لدولة ديمقراطية جديدة وتقديم منافع للشعب من خلال الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية. لقد عقدنا العزم على إبقاء الإصلاحات في مسارها من خلال ضمان السلام والاستقرار والمصالحة الوطنية.

وحيث أن ديمقراطيتنا لا تزال في مهدها، فإننا نواجه العديد من التحديات الهائلة، شأننا شأن البلدان الأخرى التي تمر بمرحلة انتقالية. ولدى الحكومة قائمة طويلة من المهام على الرغم من قدراتها المحدودة. ونحن مصممون على تجاوز التحديات ومقتنعون بأننا سنحقق أهدافنا. ونحن بحاجة إلى فهم المجتمع الدولي ودعمه المتواصل في جهودنا التي نبذلها من أجل التنمية الاقتصادية وبناء القدرات من أجل إرساء أساس متين لمجتمع ديمقراطي.

إحدى المسائل التي تستقطب الاهتمام المحلي والدولي هى عملية تعديل الدستور الحالي لميانمار. وفي هذا الصدد، أنشأ البيينداونغسو هلوتاو اللجنة المشتركة لاستعراض التعديلات الدستورية في تموز/يوليه من العام الماضي. وبعد التماس المزيد من الاقتراحات والتوصيات المقدمة من الجمهور والأحزاب السياسية، شكلت لجنة تنفيذ التعديل الدستوري لمعالجة المسائل المتصلة بالتعديل الدستوري استناداً إلى الاقتراحات المقدمة.

وممارسة للقيم الديمقراطية، تولي الحكومة مزيد من التركيز والاعتبار لتطلعات شعبنا ككل. وبالتالي، فإننا نرسي أسس النجاح لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومستقلة داخل الإطار القانوني الذي لا يمس بالسيادة الوطنية. وفي هذا السياق، تلقت ميانمار مؤخراً زيارة من بعثة لتقييم الاحتياجات من الأمم المتحدة. يتوقع لجميع الأحزاب السياسية القائمة أن تشارك في الانتخابات. وسيأتي القرار النهائي من قبل الناس يوم الانتخابات.

السلام والاستقرار شرطان أساسيان لا غنى عنهما بالنسبة للاستقرار السياسي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وتعزيز المصالحة الوطنية هو جزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح. ونحن نعمل جنباً إلى جنب مع جميع المجموعات العرقية المسلحة بحسن نية من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار على نطاق البلد. وتوصلنا حتى الآن إلى اتفاقات كهذه مع ١٤ من أصل ١٦ جماعة. ونعمل الآن على وضع مشروع إطار لحوار سياسي من شأنه أن يمهد الطريق لوضع حد للصراع الذي امتدّ ستّة عقود.

والحكومة جادة في التزامها بنجاح عملية السلام. إنها مستعدة لمناقشة جميع المسائل، باستثناء تلك التي يمكن أن تمس بوحدة الدولة وسيادتها. سيصبح الحوار السياسي أيضاً محفلاً تاريخياً لمناقشة جميع المسائل التي تحظى بالاهتمام الوطني. ونحن على ثقة من أننا نقترب الآن من تحقيق سلام شامل ودائم.

لقد أحرز تقدّم مطّرد في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في بلدي. صدرت مجموعة من قرارات العفو الرئاسي، الأمر الذي ينشئ بيئة تمكّن الجميع من المشاركة في البرلمان، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات العمال. أعيد في الآونة الأخيرة تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار، التي أسست في عام ٢٠١١، بهدف العمل ككيان مستقل. أتيحت للمواطنين العديد من آليات تقديم الشكاوى، بما في ذلك اللجنة، لكي يتمكنوا من تقديم شكاوى في حالة انتهاك حقوقهم.

وفي هذه الحقبة الجديدة، فإن حرية الصحافة ووسائل الإعلام هي إحدى أبرز نتائج الإصلاحات. وإسهاما في عملية الإصلاح الشامل للجميع، تحظى وسائط الإعلام الآن بمساحة أكبر. ومن بين الإنجازات الكبيرة التي تحققت في هذا المشهد الإعلامي إلغاء الرقابة على الصحف التي استمرّت لعقود، ونشر العديد من الصحف والمجلات الخاصة وسن قانون وسائط الإعلام الجديد.

وبعزيمة قوية، تكافح ميانمار الآن الاتجار بالبشر، وتمنع العنف الجنساني، وتحمي الأطفال. العنف الجنسي هو جريمة بغيضة جداً في قيمنا التقليدية وثقافتنا الوطنية. وهو ممنوع منعاً باتاً بموجب القانون. وفي مؤتمر القمة العالمي في لندن في حزيران/يونيه من هذا العام، انضمت ميانمار إلى إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع. ويجسّد التوقيع على الإعلان سياسة الدولة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء استخدام الاغتصاب أو العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. تحرز القوات المسلحة في ميانمار تقدماً هاماً في تنفيذها خطة العمل الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال المحاربين في ميانمار. وبسبب التزامنا القوي، لا يوجد تجنيد جديد لمن هم دون السن القانونية، سواء لم يكن مقصوداً أو غير ذلك.

لقد تم في ميانمار الجديدة معالجة جميع الشواغل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان بقدر أكبر من ذي قبل. وقد وصلنا الآن

إلى المستوى الأوسط على سلّم حقوق الإنسان. هذا التقدم المحرز يساهم في تحسين التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب ميانمار. ولذلك، فإننا الآن على اقتناع تام بأن ميانمار لا ينبغي أن تظل مدرجة في جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة للجمعية العامة.

ونولي اهتماماً كبيراً ونبذل جهوداً ترمي إلى التصدي لمسألة العنف الطائفي الذي حدث بين الطائفتين في ولاية راخين. إن تاريخ المسألة وتنوعها وتعقيدها يجب أن يُفهموا تماماً قبل القفز إلى الاستنتاجات. ينبغي عدم النظر بشكل سطحي إلى الحالة. وعلى المجتمع الدولي أن يساهم بشكل عملي وموضوعي في سبيل التوصل إلى حل دائم. وبالتصدي للأسباب الجذرية، نعمل من أجل السلام والاستقرار والوئام والتنمية من أجل جميع السكان في ولاية راخين. يجري وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل وسيبدأ العمل بها في القريب العاجل. وما أن توضع موضع التنفيذ، فسوف تُنفذ بطريقة منهجية وفي الوقت المناسب.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الشركاء الدوليين على إسهامهم في جهودنا الرامية إلى التصدي للاحتياجات الراهنة للأشخاص المتضررين. وبما أن التنمية هي أحد التحديات الرئيسية في ولاية راخين، أود أيضاً أن أدعو المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، إلى تقديم المساعدة الإنمائية التي تمس الحاجة إليها هناك.

لقد كانت حكومة ميانمار تركّز دائماً على التنمية الريفية والحد من الفقر بغية رفع مستوى معيشة سكان المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. ونحن نسعى إلى تحقيق تغييرات هيكلية من اقتصاد قائم على الزراعة إلى اقتصاد صناعي. ومع تزايد تبلور هذه الجهود، بتنا نتمتّع بنمو اقتصادي مطّرد. لقد حققنا معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي قدره ٥,٦ في المائة و ٧,٣ في المائة و ٨,٧ في المائة في السنوات الثلاث الماضية على التوالي.

هذا الاتجاه المشجع في النمو الاقتصادي والتقدم العام المحرز في عملية الإصلاح قد جعلانا نتّخذ قراراً هاماً. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أن ميانمار مصممة تماماً وقد باشرت العملية الداخلية للرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، أبلغ الرئيس يو ثين سين الأمين العام السيد بان كي – مون بنيّتنا وعزمنا على الرفع من قائمة أقل البلدان نمواً. وهناك لجنة وطنية رفيعة المستوى ولجان فرعية تنسّق بنشاط التدابير الداخلية، بما في ذلك وضع استراتيجية انتقالية، لرفعنا من قائمة تلك البلدان. ونحن نعمل الآن على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل المساعدة التقنية والضرورية.

أحرزت ميانمار تقدماً هائلاً خلال السنوات الثلاث ونصف السنة الماضية، منذ أن بدأت الإصلاحات الواسعة النطاق مروراً بالمرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية. إن نجاح ميانمار في التحول السلمي يلقى الثناء كنموذج يحتذى في العالم اليوم. وعلى الرغم من كل هذه الإنجازات، ما زال هناك العديد من التحديات والعقبات على الطريق إلى الديمقراطية والتنمية. ونحن ندرك تماماً هذه التحديات الهائلة. ولن نتهاون. فنحن عازمون ومصممون على مواصلة ما نبذله من جهود حثيثة رامية إلى الإصلاح وبناء الدولة الديمقراطية.

إن ميانمار تتغير وهي تتغير في الاتجاه الصحيح.

ونقوم بإرساء أساس صلب لإنشاء دولة ديمقراطية يمكننا أن نعيش فيها في جو من الوئام والسلام والرخاء. كما أنه ينبغي النظر إلى التطورات في ميانمار بصورة أكثر توازنا وموضوعية. وتقع على عاتق شعب ميانمار المسؤولية الأولية عن تحقيق تطلعاته التي طال أمدها من أجل تحقيق الديمقراطية والسلام والرخاء. ومن شأن استمرار دعم المجتمع الدولي وتفهمه أن يسهما على نحو إيجابي في عملية الإصلاح في ميانمار. فروما لم تُبن في يوم واحد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألبرت دل روزاريو، وزير خارجية جمهورية الفلبين.

السيد دل روزاريو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة الفلبين، نعرب عن أحر تهانينا للسيد كوتيسا على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين. وأؤكد له على دعم الفلبين الثابت له فيما يضطلع بالقيادة والإلهام في المهمة الصعبة لمواصلة السعي لإنجاز خطة إنمائية قادرة على إحداث التغيير وشاملة في الفترة الموالية لعام ٢٠١٥. وباختياره الموضوع لفترة رئاسته، فإنه وضع البشر في صميم خطته الإنمائية. كما تشكل هذه الخطة المركزة على البشر أساس العقد الاجتماعي للرئيس بنينو س. أكينو الثالث مع الشعب الفلبيني، الذي يدعمه نظام للحكم الرشيد.

وأود أن أتناول المسائل التالية، التي تتسق مع العقد الاجتماعي للرئيس وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على السواء وهي: التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتغير المناخ والحد من أخطار الكوارث وإدارتها؛ وما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ وانتشار مرض فيروس إيبولا؛ والسلام والأمن وسيادة القانون؛ ونزع السلاح وحفظ السلام والهجرة وحماية النساء والأطفال؛ والدعوة إلى إجراء إصلاحات في الأمم المتحدة.

وقبل أربعة عشر عاما، دفعتنا رؤية مشتركة لتوفير حياة كريمة وآمنة لجميع شعوبنا إلى اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية. وأقسمنا جميعا على الاضطلاع بمهمة لمكافحة الفقر والمرض؛ ومنح الأطفال في سن التعليم المدرسي فرص الحصول على التعليم الابتدائي؛ وتحسين المساواة بين الجنسين، ورعاية الأمهات والأطفال؛ وتزويد مجتمعاتنا بمياه الشرب المأمونة؛ وحماية بيئتنا من المزيد من التدهور؛ وحشد الشراكات والموارد الدولية لمساعدة من هم بحاجة ماسة إلى العون. واليوم، واستنادا إلى أحدث تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية، أدت جهودنا الجماعية إلى تقليص عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف، وتزويد أكثر من بليوني شخص بمياه الشرب المأمونة، وتحقيق النجاح في مكافحة الملاريا والسل. ولكن، مع تبقي عام واحد، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

ويبين سجل إنجاز الفلبين أننا أحرزنا تقدما كبيرا في مجالات القضاء على الفقر المدقع، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ومكافحة كلا الملاريا والسل، والحصول على مياه الشرب المأمونة، والمساواة بين الجنسين. ومع ذلك، وشأننا شأن الدول النامية الأخرى، لا نزال نواجه تحديات في المجالات الأخرى. وتوقفنا مؤخرا للنظر في وضع استراتيجيات جديدة. كما أدركنا أهمية تعزيز جمع البيانات الجيدة النوعية والتحليل باعتبارهما أداة لقياس أهدافنا الإنمائية للألفية ولمساعدتنا في صنع للقرار.

وقبل عام، وأمام هذه الجمعية ذاتها، دعت الفلبين إلى وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تستند إلى احترام حقوق الإنسان وتعزيزها، والحوكمة الخاضعة للمساءلة والتنمية الشاملة (انظر A/68/PV.22). وتستند جميع جهودنا الحالية إلى هذه الركائز.

وما فتئ التحدي الأكبر الذي يواجه الفلبين في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية هو مجموعة الكوارث التي عصفت ببلدنا. وأحدث إعصار هايان العاتي، وهو أقوى إعصار يصل إلى اليابسة في التاريخ المسجل، آثارا كبيرة على التقدم المتواضع الذي أحرزناه نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ويذكرنا هذا الإعصار والكوارث التي وقعت في أجزاء العالم الأخرى بالحاجة العاجلة إلى التصدي لتغير المناخ.

وقبل شهرين، استكملنا خطة شاملة لإعادة التأهيل والتعافي للمناطق التي تأثرت بإعصار هايان. وتتطلب الخطة

الشاملة كمية كبيرة من الموارد والجهد، ولكن الفلبين وشركاءها الدوليين عازمون على الاستكمال التام لهذه الخطة الواسعة النطاق لإعادة البناء وإعادة التأهيل. ونحن لسنا عازمين على إعادة البناء فحسب بل إعادة البناء بصورة أفضل. ومرة أخرى، أود أن أؤكد مجددا على امتنان الشعب الفلبيني على تدفق المساعدات من المجتمع الدولي المقدمة لضحايا إعصار هايان والناجين منه. فقد كانت استجابة المجتمع الدولي وتضامنه فعلا في الوقت المناسب وغامرين وملهمين. وفي هذا الوقت، نحن نتطلع إلى المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث الذي سيعقد في سنداي، باليابان، وإلى المؤتمر العالمي للعمل الإنساني، وهو الأول من نوعه في التاريخ، الذي سيعقد في إسطنبول، بتركيا، ونامل خلال المؤتمرين أن نتبادل الدروس التي استخلصناها من إعصار هايان.

وتماما مثلما احتشد المجتمع الدولي على صعيد واحد لتقديم المساعدة للفلبين في أعقاب إعصار هايان، فإن عليه أيضا أن يتصرف على هذا النحو في حالة آفتين من آفات الوقت الحالي وهما: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وانتشار مرض فيروس إيبولا. وتدين الفلبين جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية. ونؤيد قرار مجلس الأمن ٢١٧٨ (٢٠١٤) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذي اتخذ في ٢٤ أيلول/سبتمبر، لأننا نرى أن من الضروري اتخاذ إجراء فوري وحازم لقمع تلك الجماعة. وستضطلع الفلبين، بوصفها عضوا يتحلى بالمسؤولية في المجتمع الدولي، بدورها في الجهود العالمية لمقاومة تنظيم الدولة وأيديولوجياته المزيفة.

وفيما يتعلق بانتشار مرض فيروس إيبولا، تسلم الفلبين بتهديده للصحة العالمية وآثاره على التنمية. وحسب قدراتنا، سندعم جهود المجتمع الدولي لوقف انتشار هذه الآفة تحت إشراف منظمة الصحة العالمية.

وتتعرض جهود التنمية للخطر من جراء الانتكاسات الناجمة عن التهديدات المحدقة بالسلام والأمن وسيادة القانون. وعلينا ضمان ألا تؤدي النزاعات إلى تقويض خطة التنمية التي نسعى لها. وعلينا إعادة تكريس أنفسنا للمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والاتفاقات الدولية ذات الصلة بغية تسوية جميع النزاعات بالوسائل السلمية ووفقا لسيادة القانون.

وبهذه الروح، يسرني أن أتبادل تجربة الفلبين في بناء السلام في شمال الفلبين. وبعد التوقيع على الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو، فإننا نشعر بالتفاؤل بأن فوائد السلام في شكل استثمارات ووظائف وفرص اقتصادية والحصول على الخدمات الأساسية والبنية التحتية ستعود في نهاية المطاف بالمنفعة على أشقائنا وشقيقاتنا المسلمين. ونشعر بالامتنان للأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دورهما في دعمنا طوال الرحلة الطويلة والصعبة لهذه العملية للسلام.

ومع ذلك، وإذ ننوه بإنجازات السلام في وطننا، فإننا نواجه واقع تفاقم التوترات في بحارنا الإقليمية. ومرة أخرى، لجأت الفلبين إلى سيادة القانون في محاولة لنزع فتيل هذه التوترات. وترى الفلبين أن الصك الأساسي لتسوية المنازعات البحرية هي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. ودعونا إحدى الدول الأطراف إلى تسوية نزاعاتنا البحرية بالوسائل السلمية من خلال اتفاقية قانون البحار، بما في ذلك أحكام الاتفاقية بشأن تسوية النزاعات، وبخاصة التحكيم بموجب المرفق السابع من الاتفاقية.

ومع ذلك، رفضت هذه الدولة الانضمام إلينا واستمرت بشكل انفرادي بمباشرة مطلب توسعي ينتهك الحقوق المشروعة للفلبين وغيرها من الدول الساحلية المجاورة بموجب اتفاقية قانون البحار، مثل مناطقها الاقتصادية الخالصة والجروف القارية. وبدلا من التسوية السلمية للمنازعات البحرية في إطار

اتفاقية قانون البحار، بدأت الدولة المذكورة عنوة مجموعة من الأنشطة الخطرة والمتهورة في محاولة لفرض تغيير من جانب واحد للوضع البحري الراهن لبحر الصين الجنوبي.

وأدت تلك الأنشطة الانفرادية إلى تصعيد التوترات وتهديد السلام والإستقرار في بحر الصين الجنوبي.

وفي عام ٢٠١٢، وبعد احتلال الدولة المذكورة آنفا بالقوة للصخور الصغيرة لسكاربورو شول، الواقعة على بعد ١٢٦ ميلا بحريا عن جزيرة لوزون التابعة للفلبين، فإنها رفضت التقيد باتفاق متبادل لتخفيف حدة التوترات بعدم سحب سفنها من الصخور المذكورة. وفي وقت سابق هذا العام، فرضت الدولة المذكورة وقفا انفراديا لصيد الأسماك في بعض مناطق بحر الصين الجنوبي وهو ينتهك الحقوق السيادية المشروعة للفلبين وغيرها من الدول الساحلية في مناطقها الاقتصادية الخالصة. وفي العامين الماضيين، اضطلعت هذه الدولة بأنشطة واسعة النطاق لاستصلاح الأراضي في شُعب جونسون، وشعب ماكينان وشعب هيوز، وشُعب كوارترون وشُعب جافين، الواقعة في جزر سبراتلي.

وتشكل تلك الأنشطة الأحادية الجانب، ضمن أنشطة أخرى، جزءا من نمط لفرض تغيير في الوضع البحري الراهن من أجل تعزيز ما يسمى بموقف الخط ذي النقاط التسعة، وهو مطلب واسع النطاق للسيادة التي لا نزاع فيها على بحر الصين الجنوبي بأكمله تقريبا، وهو مخالف للإعلان المشترك بين الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي الصادر في عام ٢٠٠٢، ولاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وتؤيد الفلبين دعوة الأمين العام الدول الأطراف إلى التحديد الواضح لحدود مناطقها البحرية وإعلانها لكي يكون لدى الأطراف قدر أكبر من اليقين فيما يتلق بمساحاتها البحرية.

وتوفر اتفاقية قانون البحار آلية عملية لتسوية النزاعات، في جملة أمور من خلال التحكيم. ويشكل التحكيم آلية مفتوحة وودية ودائمة لتسوية المنازعات البحرية بالوسائل السلمية. ويقصد بالتحكيم، بتحديده للاستحقاقات البحرية، أن يفيد الجميع. ولذلك، فإن الفلبين اليوم أكثر تصميما من أي وقت مضى على السعي بجميع الوسائل الممكنة في إطار القانون الدولي لإبقاء ذلك النزاع بعيدا عن التصعيد وتقويض السلام والأمن الإقليميين والإستقرار.

وفي الاجتماع السابع والأربعين لوزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرق آسيا، المعقود في ناي بيي تاو، اقترحت الفلبين خطة عمل ثلاثية للتخفيف من حدة التوترات. ويتضمن اقتراح خطة عملنا الثلاثية إتخاذ نهج عاجل ونهج وسيط ونهج نهائي لمواجهة الأنشطة الاستفزازية والمزعزعة للاستقرار في بحر الصين الجنوبي. وهي إطار عمل إيجابي وشامل وبناء يجمع بين المبادرات المختلفة بشأن مسألة بحر الصين الجنوبي، التي ظلت تدعو اليها الفلبين والبلدان الأخرى لعدة أعوام.

وكنهج عاجل، تدعو خطة العمل الثلاثية إلى وقف أنشطة محددة تؤدي إلى تصعيد التوترات في المنطقة، عملا بالفقرة ٥ من الإعلان المشترك بين الصين ورابطة أمم جنوب شرق آسيا المتعلق بسلوك الأطراف في منطقة بحر الصين الجنوبي الصادر في عام ٢٠٠٢. وتدعو الفقرة ٥ إلى، أولا، السلوك المستم بضبط النفس؛ وثانيا، عدم جعل الأماكن غير المأهولة قابلة للسكنى، بما في ذلك عمليات الاستصلاح الضخمة؛ وثالثا، معالجة الاختلافات على نحو بناء. ولكي يتمكن النهج الوسيط من إدارة التوتر إلى أن يتسنى التوصل إلى تسوية التوترات بصورة نهائية، أبرزت خطة العمل الثلاثية ضرورة التنفيذ الفعال للإعلان والتعجيل بإبرام مدونة قواعد السلوك. وكنهج نهائي، تؤكد خطة العمل الثلاثية على ضرورة إنشاء آلية للتسوية من أجل فض المنازعات بصورة نهائية وثابتة وتستند إلى القانون الدولي.

وتسعى الفلبين للتوصل إلى مثل تلك التسوية عن طريق التحكيم وتعتقد الفلبين أن قرار التحكيم سيوضح الاستحقاقات

البحرية وسيمهد الطريق للتسوية التامة للنزاعات البحرية في بحر الصين الجنوبي. ويمكن متابعة تلك النهج الواردة في خطة العمل الثلاثة بشكل متزامن، وهي لا تمس بالمطالب الإقليمية. ونحث الجميع على الوحدة للتصدي للتحدي المتمثل في تسوية هذه المسألة وفقا لسيادة القانون.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، تشعر الفلبين بقلق بالغ حيال التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل، من الشرق الأوسط إلى شبه الجزيرة الكورية. وظلت الفلبين ثابتة على موقفها الداعي إلى القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية. وتعتقد الفلبين اعتقادا جازما بأنه ينبغي في أقرب وقت ممكن عقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وينبغي إستئناف المحادثات السداسية بشأن شبه الجزيرة الكورية. ونحن بحاجة إلى نجاح نتائج المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٥ بغية ضمان مصداقية المعاهدة.

وتؤيد الفلبين بشدة المداولة المستمرة بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي ما فتئت تترسخ داخل الأمم المتحدة وخارجها. وسنواصل تأييدنا للنداءات الداعية لنزع السلاح إلى أن نصل إلى هدف الصفر الشامل. كما تدين الفلبين استخدام الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة والإتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي للأسف لا تزال مستمرة في جميع أرجاء العالم.

وتكتسي عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أهمية بالغة لصون السلام والأمن الدوليين. وأبدت الفلبين، بمشاركتها المستمرة في عمليات حفظ السلام، التزامها الثابت نحو المساهمة في تلك القضية النبيلة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر شركاءنا في المجتمع الدولي على المساعدة القيمة للغاية التي قدموها في الحوادث الاخيرة المتعلقة بحفظة السلام الفلبينيين، لا سيما في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الإشتباك في مرتفعات الجولان. وأبرز عملنا المشترك الأهمية التي لا يزال المجتمع الدولي يوليها لحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

وفي وجه خطر جسيم، ساعد حفظة السلام الفلبينيون ببسالة في حماية السلام العالمي. وعملوا بشرف وامتياز ومهنية في تنفيذ ولايات حفظ السلام. ونشعر ببالغ القلق حيال الأخطار المستمرة والناشئة التي يواجهها جميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، ونناشد الأمم المتحدة والدول الأعضاء الزميلة كفالة مواجهة تلك الأخطار بصورة شاملة. ونرى أنه لا بد من تسوية المسائل التشغيلية والتكتيكية المعلقة المتصلة بحفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة على أعلى المستويات وفي أقرب وقت ممكن. وتجدد الفلبين التأكيد على التزامها القوي بالتمسك بحفظ السلام المتعدد الأطراف والأمن الجماعي وسيادة القانون.

وحينما نتكلم عن التنمية الشاملة، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الكامل الإسهامات القيمة للغاية التي يقدمها العمال المهاجرون في تحقيق التنمية والتقدم العالميين. ويشكل رفاههم مسؤولية مشتركة وجزءا من التزام المجتمع الدولي بتشجيع مجتمعات شمولية. ويتعرض هؤلاء المهاجرون للخطر بشكل خاص في أوقات النزاع وينبغي ألا يلفهم النسيان. فهم يستحقون الدعم الكامل والتعاون من المجتمع الدولي في كفالة سلامتهم وأمنهم ورفاههم. ومن أجل إنجاز تلك المهمة الجليلة، يجب على جميع البلدان – سواء كانت بلدان استقبال أو عبور أو إرسال – أن تشارك مشاركة كاملة.

كما نشعر بالانزعاج لأن المهاجرين، لا سيما النساء والأطفال، لا يزالون يقعون ضحايا للإتجار بالبشر. ولا بد من تعزيز الجهود الدولية والوطنية لمنع الإتجار ومحاكمة المتجرين والمساعدة في تعافي الضحايا وإعادة تأهيلهم. ومن منظور أوسع، ينبغي أن نحترم احتراما كاملا حقوق المهاجرين

بمعاملتهم على قدم المساواة في جميع البلدان. وستواصل الفلبين دعم الجهود الرامية إلى حماية الحقوق الأساسية للمهاجرين والإقرار بإسهاماتهم في التنمية وكفالة مكانة لهم في المجتمعات الشاملة التي نتوخاها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وإذ نناقش ونتفاوض بشأن أفضل السبل لإنجاز وتنفيذ الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن نتخذ إجراء ملموسا بشأن الإصلاحات المقترحة للأمم المتحدة التي ظلت موضوعا لأعوام من المناقشات والحوارات. وتؤيد الفلبين التغيير والإصلاح في الأمم المتحدة بغية تعزيز قدرتها على تلبية المطالب الجديدة وإنجاز ولايتها بأكبر صورة فعالة وشفافة ومسؤولية وكفؤة. وينبغي أن تشمل الإصلاحات عملية أفضل لاختيار الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والرؤساء التنفيذيين للأمم المتحدة؛ وزيادة أعضاء مجلس الأمن؛ واستعراض استخدام سلطة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن؛ وزيادة ميزانية بعثات حفظ السلام؛ وسبل الإستفادة الكاملة والفعالة من الشراكات في كامل نطاق أنشطة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، لو اخترنا امرأة لشغل منصب الأمين العام المقبل للأمم المتحدة، فإن ذلك سيكون إشارة قوية إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ونحن نمهد الطريق لطرح مجموعة جديدة من الأهداف لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، دعونا لا نغفل الأهمية المتساوية لبيئة سياسية واجتماعية مؤاتية لدعم هذه الأهداف. وعندما تستمر النزاعات ويتواصل انعدام الأمن، وعندما تقع الكوارث، وتنتشر الأوبئة، ولما ينتشر الإرهاب، وعندما تواجه خيرات الأرض خطر النضوب، فإننا نواجه خطرا حقيقيا يهدد بفشل خطتنا الإنمائية، ولذلك، تقع علينا كدول أعضاء في الأمم المتحدة، مسؤولية بذل كل جهد ممكن، وإنفاق كل الموارد المتاحة لنا لجعل الأمم المتحدة أداة لتعزيز السلم والتقدم والتنمية.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٢٠.